



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



الرمضان
عليكم يا صابرين

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

مکتبہ اسلامیہ
بیتناور

مِعْجَزَاتُ الْأَصْوَالِ

لِلْمُؤَلَّفَاتِ

الشیخ نجم الدین ابن الفکیہ

جعفر بن الحسن بن محمد بن سعید المهدی

مِثَاحِبِ الشَّرَافِ

۶۰۲ - ۶۷۶ھ

اغداد

مجمد حسین رضوی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معارج الاصول

كاتب:

جعفر بن حسن محقق حلى

نشرت فى الطباعة:

مؤسسه آل البيت (عليهم السلام) لاحياء التراث

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	معارج الأصول
١٠	اشاره
١١	المقدمه
١٣	حياه المؤلف
١٣	مولده ووفاته
١٤	أقوال العلماء فيه
١٦	اخباره
١٨	رساله المترجم فى التياسر
٢٣	مشايخه فى القراءه والروايه
٢٣	تلاميذه
٢٤	مؤلفاته
٣٠	نثره وشعره
٣٦	المراسله بينه وبين الشيخ محفوظ بن وشاح
٣٩	رثاؤه
٤٠	نسخ الكتاب
٤٣	منهج التحقيق
٤٥	شكر وتقدير
٥٧	مقدمه المصنف
٥٩	الباب الاول : فى المقدمات وهى ثلاثه
٥٩	اشاره
٦١	المقدمه الاولى : فى المبادئ التصوريه
٦٣	المقدمه الثانيه : فى الخطاب وأقسامه
٦٤	المقدمه الثالثه : فى الحقيقه والمجاز ، وهى ثلاثه فصول

٦٤	الفصل الاول : ويشتمل على مسائل:
٦٩	الفصل الثانى : فى المجاز واحكامه
٧١	الفصل الثالث : فى جملة من احكام الحروف
٧٤	الباب الثانى : فى الاوامر والنواهى ، وفيه فصول
٧٤	اشاره
٧٦	الفصل الاول : فيما يتعلق بصيغه الامر
٨٧	الفصل الثانى : فى الأمور به
٨٩	الفصل الثالث : فى مباحث الامر المؤقت
٩٠	الفصل الرابع : فى المباحث المتعلقة بالأمور
٩١	الفصل الخامس : فى مباحث النهى
٩٤	الباب الثالث : فى العموم والخصوص وفيه فصول:
٩٤	اشاره
٩٦	الفصل الاول : فى مباحث الالفاظ العامه
١٠١	الفصل الثانى : فيما الحق بالعموم
١٠٤	الفصل الثالث : فى المباحث المتعلقة بالخصوص
١٠٧	الفصل الرابع : فى مباحث الاستثناء
١١٠	الفصل الخامس : فى بقيه المخصصات
١١٢	الفصل السادس : فى العام المخصوص
١١٤	الفصل السابع : فيما الحق بالمخصصات
١١٨	الباب الرابع : فى المجمل والمبين ، وفيه فصول:
١١٨	اشاره
١٢٠	الفصل الاول : فى تفسير الفاظ يحتاج اليها فى هذا الباب
١٢١	الفصل الثانى : فيما يحتاج الى بيان
١٢٢	الفصل الثالث : فيما ادخل فى المجمل
١٢٤	الفصل الرابع : فى البيان
١٢٥	الفصل الخامس : فى المبين له

١٣٠	الباب الخامس : فى الافعال ، وفيه فصالن:
١٣٠	اشاره
١٣٢	الفصل الاول : فى افعال النبى صلى الله عليه و آله
١٣٥	الفصل الثانى : فى الوجوه التى تقع عليها افعاله ، وفى حكم التعارض
١٣٨	الباب السادس : فى الاجماع ، وفيه فصول
١٣٨	اشاره
١٤٠	الفصل الاول : فى حقيقه الاجماع
١٤٥	الفصل الثانى : فى المجمعين..
١٤٧	الفصل الثالث : فى كيفيه العلم بالاجماع
١٥٠	الباب السابع : فى الاخبار وفيه مقدمه وفصول
١٥٠	اشاره
١٥٢	المقدمه
١٥٣	الفصل الاول : فى المتواتر من الاخبار
١٥٥	الفصل الثانى : فى خبر الواحد
١٦٤	الفصل الثالث : فى مباحث متعلقه بالمخبر
١٦٧	الفصل الرابع : فى مباحث متعلقه بالخبر
١٦٩	الفصل الخامس : فى التراجيح بين الاخبار المتعارضه
١٧٤	الباب الثامن : فى الناسخ والمنسوخ ، وفيه فصول
١٧٤	اشاره
١٧٦	الفصل الاول : فى النسخ
١٨١	الفصل الثانى : فى مباحث متعلقه بالناسخ
١٨٢	الفصل الثالث : فى مباحث متعلقه بالمنسوخ
١٩٢	الباب التاسع : فى الاجتهاد ، وفيه فصول
١٩٢	اشاره
١٩٤	الفصل الاول : فى حقيقه الاجتهاد
١٩٧	الفصل الثانى : فى القياس

٢١٠	الباب العاشر : وهي خاتمه الكتاب فى فصول مختلفه :
٢١٠	اشاره
٢١٢	الفصل الاول : فى المفتى والمستفتى
٢١٧	الفصل الثانى : فى مسائل مختلفه :
٢١٧	أ - التصرفات غير معلومه الحكم
٢٢١	ب - الاستصحاب
٢٢٥	ج - النافى للحكم
٢٢٨	الفصل الثالث (فيما ألحق) بأدله الاصول وليس منها
٢٤٠	الفهارس
٢٤٠	١ - فهرس الايات
٢٤٨	٢ - فهرس الحديث والاثر
٢٥٢	٣ - فهرس المصطلحات
٢٥٢	ا
٢٥٥	ب
٢٥٧	ت
٢٥٨	ث
٢٥٩	ج
٢٥٩	ح
٢٦٠	خ
٢٦٠	د
٢٦١	ر
٢٦١	ز
٢٦١	س
٢٦١	ش
٢٦١	ص
٢٦٢	ض

٢٦٢ ----- ظ

٢٦٢ ----- ع

٢٦٣ ----- غ

٢٦٣ ----- ف

٢٦٤ ----- ق

٢٦٤ ----- ك

٢٦٤ ----- ل

٢٦٤ ----- م

٢٧٠ ----- ن

٢٧١ ----- و

٢٧١ ----- ي

٢٧٢ ----- تعريف مركز

سرشناسه: محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲ - ۶۷۶ ق.

عنوان و نام پدیدآور: معارج الاصول / للمحقق الحلی نجم الدین ابی القاسم جعفر بن الحسن الهذلی؛ اعداد محمد حسین الرضوی.

مشخصات نشر: قم: موسسه آل البيت (ع) للطباعة والنشر، ۱۴۰۳ ق. = ۱۳۶۱.

مشخصات ظاهری: ۲۴۷ ص.

وضعیت فهرست نویسی: برون سپاری.

یادداشت: عربی.

یادداشت: کتابنامه به صورت زیر نویس.

یادداشت: نمایه.

موضوع: اصول فقه شیعه

شناسه افزوده: رضوی کشمیری، محمد حسین، گردآورنده

رده بندی کنگره: BP۱۵۹/۸/م۲۶م ۱۳۶۱

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۱۲

شماره کتابشناسی ملی: ۲۵۲۲۵۹۷

نسخه غیر مصححه

ص: ۱

معارج الاصول

للمحقق الحلبي

الشيخ نجم الدين
أبي القاسم جعفر بن الحسن الهدلي
صاحب الشرائع

٦٠٢ - ٦٧٦ هـ

اعداد

محمد حسين الرضوي

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاه والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين.

عن أمير المؤمنين عليه السلام : (عرف الله سبحانه بفسخ العزائم وحل العقود).

وبعد ، فحين اطلعت على وجود النسخ الخطيه لهذا السفر الجليل معارج الاصول فى المكتبات القريبه منى بحيث يسهل على الاستفاده منها يومئذ وعلمت بأنه لم يطبع طبعه جديده ، بعد الطبعه الحجريه ، قررت أن أعتنم فرص الفراغ لتحقيقه واخراجه إلى المكتبه الاسلاميه بثوب جديد ، وكان أملى هو مقارنة نسخه أولا ، ثم تخريج أحاديثه ، ثم نسبه الأقوال إلى أصحابها مشيرا إلى مواضع وجودها فى كتبهم ، ولكن لم يحالفنى التوفيق الا لانجاز المرحله الاولى : ورغم ذلك رأيت تقديمه إلى الطبع حيث انى أفقد الامل فعلا فى اتمام الخطوات ، متيحا بذلك الفرصه لمن يرغب فى اكمال الاشواط ، وخشيه من تعرضه للضياع والتلف ، والله ولى التوفيق.

ص: ٣

حياه المؤلف

حياه المؤلف (١):

هو أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن أبي زكريا يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي الحلبي المعروف بالمحقق وبالمحقق الحلبي.

مولده ووفاته

ولد سنة ٦٠٢ وتوفي على قول ابن داود في رجاله في ربيع الآخر سنة ٦٧٦ فيكون عمره ٧٤ سنة. وفي توضيح المقاصد للشيخ البهائي انه توفي في ٢٣ من جمادى الثانيه من تلك السنه أ ه وعن بعضهم ان تاريخ وفاته يوافق بحساب الجمل - زبده المحققين رحمه الله -.

وفي لؤلؤه البحرين : قال بعض الاجلاء الاعلام من متأخري المتأخرين رأيت بخط بعض الافاضل ما صورته : في صبح يوم الخميس ١٣ ربيع الآخر سنة ٦٧٦ سقط الشيخ الفقيه أبو القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد الحلبي من أعلى درجه في داره فخر ميتا لوقته من غير نطق ولا- حركه فتفجع الناس لوفاته واجتمع لجناساته خلق كثير وحمل إلى مشهد أمير المؤمنين عليه السلام وسئل عن

ص: ٤

١- ١. أخذنا هذه الترجمة من كتاب (أعيان الشيعة) للعلامه السيد الامين (ج ١٥ ص ٢٧٦ - ٢٩١ برقم ٣٠٦٤) بتصرف.

مولده فقال : سنة ٦٠٢.

وفى منهج المقال بعد نقله : الشائع ان قبره فى الحله وهو مزور معروف وعليه قبه وله خدام يتوارثون ذلك ابا عن جد وقد خرجت عمارته منذ سنين فأمر الاستاذ علامه دام علاه - هو البهبهانى - بعض أهل الحله فعمروها وقد تشرفت بزيارته قبل ذلك وبعده.

أقول يمكن أن يكون دفن بالحله أولا ثم نقل إلى النجف كما جرى للسيدى المرتضى والرضى والله أعلم.

وحكى فى اللؤلؤه أيضا عن بعض اجلاء تلامذه المجلسى انه ولد سنة ٦٣٨ وتوفى ليله السبت فى محرم الحرام سنة ٧٢٦ هـ فعمره على هذا ٨٨ سنة.

والظاهر ان تاريخ الوفاه اشتباه بتاريخ وفاه علامه الحللى فانه توفى بهذا التاريخ.

والصواب فى وفاته ما مر عن ابن داود تلميذه والمعاصر والمواطن له الذى هو اعرف بوفاته من كل أحد أما تاريخ ولادته فالظاهر ان صوابه ٦٠٢ كما مر وان جعله ٦٣٨ اشتباه والله أعلم.

أقوال العلماء فيه

قال ابن داود فى رجاله : جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحللى شيخنا نجم الدين أبو القاسم المحقق المدقق الامام علامه واحد عصره كان ألسن أهل زمانه وأقومهم بالحجه وأسرعهم استحضارا قرأت عليه وربانى صغيرا وكان له على احسان عظيم والتفات وأجاز لى جميع ما صنفه وقراه ورواه وكل ما يصح روايته عنه توفى رحمه الله فى شهر ربيع الآخر سنة ٦٧٦ له تصانيف حسنه محققه محرره عذبه.

ص: ٥

قال العلامة فى اجازته لابناء زهره : كان أفضل أهل عصره فى الفقه وقال الشيخ حسن ابن الشهيد الثانى : لو ترك التقييد بأهل زمانه كان أصوب إذ لا أرى فى فقهائنا مثله.

وفى توضيح المقاصد للشيخ البهائى : الشيخ المحقق المدقق سلطان العلماء فى زمانه نجم الدين جعفر بن سعيد الحلّى المعروف بالمحقق قدس الله روحه إليه انتهت رياسه الشيعه الاماميه وحضر مجلس درسه بالحله سلطان الحكماء والمتألهين الخواجه نصير الدين محمد الطوسى أنار الله برهانه وسأله نقض بعض المتكلمين - كذا -.

وفى امل الامل : الشيخ الاجل المحقق جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسن بن سعيد الحلّى حاله فى الفضل وعظم القدر والثقه والجلاله والتحقيق والتدقيق والفصاحه والشعر والادب والانشاء وجمع العلوم والفضائل والمحاسن أشهر من ان يذكر وكان عظيم الشأن جليل القدر رفيع المنزله لا نظير له فى زمانه. وله شعر جيد وانشاء حسن بليغ وكان مرجع أهل عصره فى الفقه وغيره.

وفى لؤلؤه البحرين عند ذكر العلامة الحلّى قال : وقد تلمذ على جملة من الافاضل الذين لا يفاضلهم مفاضل منهم بل هو أشهرهم ذكرا وأعلامهم فخرا الشيخ نجم الدين أبو القاسم جعفر بن أبى زكريا يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلى الملقب بالمحقق كان محقق الفضلاء ومدقق العلماء وحاله فى الفضل والنباله والعمل والفقه والجلاله والفصاحه والشعر والادب والانشاء أشهر من ان يذكر وأظهر من أن يسطر.

وكفاه جلاله قدر اشتهاره بالمحقق فلم يشتهر من علماء الاماميه على كثرتهم فى كل عصر بهذا اللقب غيره وغير الشيخ على بن عبد العالى العاملى

الكركى وما أخذ هذا اللقب الا بجداره واستحقاق.

وقد رزق فى مؤلفاته حفا عظيما فكتابه المعروف بشرائع الاسلام هو عنوان دروس المدرسين فى الفقه الاستدلالي فى جميع الاعصار وكل من أراد الكتابه فى الفقه الاستدلالي يكتب شرحا عليه كمسالك الافهام ومدارك الاحكام وجواهر الكلام وهدايه الانام ومصباح الفقيه وصنف بعض العلماء شرحا لتردداته خاصه وعليه من التعليقات والحواشى عدد كثير ونسخه المخطوطه النفيسه لا تحصى كثره وطبع طبعات كثيره فى ايران ولا يكاد يوجد واحد من العلماء أو طلبه العلوم الدينيه ليس عنده منه نسخه وطبع فى لندن عاصمه بلاد الانكليز ومختصره المسمى بالمختصر النافع عليه شروح كثيره مثل كشف الرموز لتلميذه الابى اليوسفى والتنقيح الرائع للمقداد السيورى والبرهان القاطع وغيرها وعليه من التعليقات والحواشى شىء كثير لاجلاء العلماء.

اخباره

اخباره :

فى لؤلؤه البحرين : نقل غير واحد من أصحابنا ان المحقق الطوسى الخواجه نصير المله والدين حضر ذات يوم حلقه درس المحقق بالحله حين ورود الخواجه إليها فقطع المحقق الدرس تعظيما له واجلالا لمنتزله فالتمس منه اتمام الدرس فجرى البحث فى استحباب التياسر قليلا- لاهل العراق عن يمين القبله فأورد المحقق الخواجه نصير الدين بأنه لا وجه لهذا الاستحباب لأن التياسر ان كان من القبله إلى غير القبله فهو حرام وان كان من غيرها إليها فهو واجب. فقال المحقق الحلى (التياسر منها إليها) فسكت المحقق الطوسى.

ص: ٧

وتوضيح هذا الجواب يرجع إلى ان ذلك مبنى على ان الكعبه قبله من في المسجد والمسجد قبله من في الحرم والحرم قبله من في الدنيا كما تدل عليه بعض الروايات ولما كان الحرم على يسار الكعبه أكثر منه عن يمينها لأنه عن يسارها ثمانيه أميال وعن يمينها أربعه أميال استحب التياسر قليلا- لكونه أقرب إلى الظن باستقبال الحرم فالتياسر في الحقيقه احتياط لتحصيل الظن بالاستقبال.

قال ثم ان المحقق الحلبي ألف رساله لطيفه في المسأله وأرسلها إلى المحقق الطوسي فاستحسنها.

وقد أوردها الشيخ أحمد بن فهد في المهذب البارع في شرح المختصر النافع بتمامها وسيأتى ذكرها قريبا.

وفي مجلد الصلاه من البحار: قد جرى في ذلك مراسلات بين المحقق صاحب الشرائع والمحقق الطوسي قدس الله روحيهما وكتب المحقق الاول في ذلك رساله.

ثم قال والذى يخطر في ذلك بالبال ان الأمر بالانحراف لأن محاريب الكوفه وسائر بلاد العراق أكثرها كانت منحرفه عن خط نصف النهار كثيرا مع ان الانحراف في أكثرها يسير بحسب القواعد الرياضيه كمسجد الكوفه فان انحراف قبلته إلى اليمين أزيد مما تقتضيه القواعد بعشرين درجه تقريبا وكذا مسجد السهله ومسجد يونس ولما كان أكثر تلك المساجد مبنيه في زمن خلفاء الجور لم يمكنهم القسح فيها تقيه فاكثروا بالتياسر وعللوا بتلك الوجوه الخطايه لاسكاتهم وعدم التصريح بخطأ خلفاء الجور وامرائهم وما ذكره أصحابنا من ان محراب المعصوم لا- يجوز الانحراف عنه انما يثبت إذا علم ان الامام بناه ومعلوم انه عليه السلام لم يبنه وصلّى فيه من غير انحراف وهو أيضا

غير ثابت بل ظهر لنا من بعض ما سنع لانا من الاثار عند تعمير المساجد فى زماننا ما يدل على خلافه مع ان الظاهر من بعض الاخبار ان هذا البناء غير البناء الذى كان فى زمن أمير المؤمنين عليه السلام .

وقال فى كتاب المزار ويؤيده ما ورد فى وصف مسجد غنى وان قبلته لقاسطه فهو يومى إلى ان سائر المساجد فى قبلتها شىء على انه لا يعلم بقاء البناء الذى كان على عهد أمير المؤمنين عليه السلام بل يدل بعض الاخبار على هدمه وتغيره.

رسالة المترجم فى التياسر

رسالة المترجم فى التياسر :

قال أحمد بن فهد فى المهذب البارع فى شرح المختصر النافع : اعلم انه اتفق حضور العلامة المحقق خواجه نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسى قدس الله روحه مجلس المصنف طاب ثراه ودرسه فكان فيما قرئ بحضوره درس القبله فأورد اشكالا على التياسر فأجاب المصنف فى الحال بما اقتضاه فى ذلك الزمان ثم عمل فى المسأله رساله وبعثها إليه فاستحسنها المحقق حين وقف عليها وها انا موردها بلفظها :

بسم الله الرحمن الرحيم جرى فى اثناء فوائد المولى أفضل علماء الاسلام واكمل فضلاء الانام نصير الدنيا والدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسى - أيد الله بهمته العاليه قواعد الدين ووطد أر كانه ومهد بمباحثه الساميه عقائد الايمان وشيد بنيانه - اشكال على التياسر ، وحكايته : الأمر بالتياسر لاهل العراق لا- يتحقق معناه لأن التياسر أمر اضافى لا يتحقق الا بالاضافه إلى صاحب يسار متوجه إلى الجبهه وحيث ان يكون الجبهه محصله واما أن لا يكون ويلزم من الاول التياسر عما وجب التوجه إليه وهو خلاف مدلول

الآيه ومن الثانى عدم امكان التياسر إذ تحققة موقوف على تحقق الجبهه التى يتياسر عنها ثم يلزم من تحقق هذا الاشكال تنزيل التياسر على التأويل أو التوقف فيه حتى يوضحه الدليل.

وهذا الاشكال مما لم تقع عليه الخواطر ولا تنبه له الاوائل والاواخر ولا كشف عن مكنونه الغطاء لكن الفضل بيد الله يؤتية من يشاء وفرض من يقف على فوائد هذا المولى الاعظم من علماء الانام ان يبسطوا له يد الانقياد والاستسلام وان يكون قصاراهم التقاط ما يصدر عنه من جواهر الكلام فانها شفاء انفس الانام وجلاء الافهام غير انه - ظاهر الله جلاله ولا أعدم اولياء فضله وافضاله - سوغ لى الدخول فى هذا الباب واذن لى ان اورد ما يحضرنى فى الجواب ما يكون صوابا أو مقاربا للصواب.

فأقول ممثلا لامره مشتملا ملابس صفحه وعفوه انه ينبغى أن يتقدم ذلك مقدمه تشتمل على بحثين.

الاول لفقهائنا قولان : أحدهما ان الكعبه قبله لمن كان فى الحرم ومن خرج عنه والتوجه إليها متعين على التقديرين فعلى هذا لا تياسر أصلا والثانى انها قبله لمن كان فى المسجد والمسجد قبله لمن كان فى الحرم والحرم قبله لمن خرج عنه وتوجه المصلى على قول هذا القائل من الآفاق ليس إلى الكعبه حتى ان استقبال الكعبه فى الصف المتطاول متعذر لأن عنده جهه كل واحد من المصلين غير جهه الآخر إذ لو خرج من وجه كل واحد منهم خط مواز للخط الخارج من وجه الآخر لخرج بعض تلك الخطوط عن ملاقاه الكعبه فحينئذ يسقط اعتبار الكعبه بانفرادها فى الاستقبال ويعود الاستقبال مختصا باستقبال ما اتفق من الحرم.

لا يقال هذا باطل بقوله تعالى - فول وجهك شطر المسجد الحرام - و

بأنه لو كان كذا لمن وقف على طرف الحرم فى جهه الحل أن يعدل عن الكعبه إلى استقبال بعض الحرم.

لأننا - نجيب عن الاول بأن المسجد قد يطلق على الحرم كما روى فى تأويل قوله تعالى - سبحان الذى اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام - وقد ورد انه كان فى بيت ام هانئ بنت ابي طالب وهو خارج عن المسجد ولاننا نتكلم عن التياسر المبنى على قول من يقول بذلك.

ونجيب عن الثانى بأن استقبال جهه الكعبه متعين لمن تيقنها وانما يقتصر على الحرم من تعذر عليه التيقن بجهتها ثم لوضويقنا جاز أن نلتزم ذلك تمسكا بظاهر الروايه.

البحث الثانى : من شاهد الكعبه استقبال ما شاء منها ولا تياسر عليه وكذا من تيقن جهتها على التعيين اما من فقد القسمين فعليه البناء على العلامات المنصوبه للقبلة لكن محاذاه كل علامه من العلامات بالعضو المختص بها من المصلى ليس يوجب محاذاه القبلة بوجهه تحقيقا إذ قد يتوهم المحاذاه ويكون منحرفا عن السمات انحرفا خفيفا خصوصا عند مقابله الشىء الصغير.

إذا تقرر ذلك ، رجعنا إلى الاشكال اما كون التياسر امرا اضافيا لا يتحقق الا بالمضاف فلا ريب فيه واما كون الجهه اما محصله أو غير محصله فالوجه انها محصله وبيان ذلك ان الشارع نصب علامات اوجب محاذاه كل واحده منها بشىء من أعضاء المصلى بحيث تكون الجهه المقابله لوجهه حال محاذاه تلك العلامه هى جهه الاستقبال فالتياسر حينئذ يكون عن تلك الجهه القابله لوجه المصلى ، واما انه إذا كانت محصله كانت هى جهه الكعبه والانحراف عنها يزيل التوجه إليها ، فالجواب عنه انا قد بينا ان الفرض هو استقبال الحرم لا نفس الكعبه فان العلامه قد يحصل الخلل فى مسافتها فالتياسر حينئذ استظهار

فى مقابله الحرم الذى يجب التوجه إليه فى كل من حالتى الاستقبال والتمتاسر يكون متوجها إلى القبلة المأمور بها اما فى حال الاستقبال فلانها جهه الاجزاء من حيث هو محاذاه لجهه من جهات الحرم تغليا مستندا إلى الشرع واما فى حال التماسر فيتحقق محاذاه جهه الحرم ولهذا تحقق الاستحباب فى طرفه لحصول الاستظهار به. ان قيل : هنا ايرادات ثلاثة :

الاول - النصوص خاليه عن هذا التعيين فمن اين صرتم إليه؟-.

الثانى - ما الحكمه فى التماسر عن الجبهه التى نصب العلامت عليها فان قلت لاجل تفاوت مقدار الحرم عن يمين الكعبه ويسارها قلنا ان اريد بالتماسر وسط الحرم فحينئذ يخرج المصلى عن جهه الكعبه يقينا وان اريد تياسر لا يخرج به عن سمت الكعبه فحينئذ يكون ذلك قبله حقيقه ثم لا يكون بينه وبين التيامن اليسير فرق.

الثالث - الجبهه المشار إليها ان كان استقبالها واجبا لم يجز العدول عنها والتماسر عدول فلا يكون مأمورا به -.

قلنا - اما الجواب عن الاول فانه وان كانت النصوص خاليه عن تعيين الجبهه نطقا فانها غير خاليه من التنبيه عليه إذا لم يثبت وجوب استقبال الجبهه التى دلت عليها العلامت ويثبت الأمر بالتماسر بمعنى انه عن سمت المدلول عليه.

وعن الثانى بالتفصلى عن ابانه الحكمه فى التماسر فانه غير لازم فى كل موضع بل غير ممكن فى كل تكليف ومن شأن الفقيه تلقى الحكم مهما صح المستند ، أو نقول اما ان يكون الأمر بالتماسر ثابتا ، واما ان لا- يكون فان كان لزم الامتثال تلقيا عن صاحب الشرع وان لم يعط العله الموجهه للتشريع وان لم يكن ثابتا فلا- حكمه ويمكن ان نتكلف ابانه الحكمه بأن نقول لما كانت الحكمه متعلقه

باستقبال الحرم وكان المستقبل من اهل الآفاق قد يخرج من الاستناد إلى العلامات عن سمتة بأن يكون منحرفا إلى اليمين وقدر الحرم يسير عن يمين الكعبه فلو اقتصر على ما نظر انه جهه الاستقبال امكن ان يكون مائلا إلى جهه اليمين فيخرج عن الحرم وهو يظن استقباله ومحاذاه العلائم على الوجه المحرر قد يخفى على المهندس الماهر فيكون التياسر يسيرا عن سمت العلامه مفضيا إلى سمت المحاذاه.

ويشهد لهذا التأويل ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام وقد سئل عن سبب التحريف عن القبلة ذات اليسار فقال ان الحرم عن يسار الكعبه ثمانية اميال وعن يمينها اربعة اميال فإذا انحرف ذات اليمين خرج عن حد القبلة وإذا انحرف ذات اليسار لم يكن خارجا عن حد القبلة.

وهذا الحديث يؤذن بأن المقابلة قد يحصل معها احتمال الانحراف.

واما الجواب - عن الثالث فقدر في اثناء البحث وهذا كله مبني على ان استقبال اهل العراق إلى الحرم لا- إلى الكعبه وليس ذلك بمعتمد بل الوجه الاستقبال إلى جهه الكعبه إذا علمت أو غلب الظن مع عدم الطريق إلى العلم سواء أكان في المسجد أو خارجه فيسقط حينئذ اعتبار التياسر والتعويل في استقبال الحرم انما هو على اخبار آحاد ضعيفه وبتقدير ان يجمع جامع بين هذا المذهب وبين التياسر يكون ورود الاشكال عليه أتم.

وبالله العصمه والتوفيق انه ولي الاجابه.

قال ابن فهد : هذا آخر رساله المصنف قدس الله روحه ثم قال : وأعلم ان غير المصنف أجاب عن هذا الاشكال بمنع الحصر لأن حاصل السؤال ان التياسر أما إلى القبلة فيكون واجبا لا مستحبا وأما عنها فيكون حراما ، والجواب منع الحصر بل نقول التياسر فيها وجاز اختصاص بعض جهات القبلة

بمزید الفضیله علی بعض أو حصول الاستظهار بالتوسط بسبب الانحراف.

مشایخه فی القراءه والروایه

مشایخه فی القراءه والروایه :

(١) نجیب الدین محمد بن جعفر بن أبی البقاء هبه الله بن نما الحلی الربعی (٢) السید فخار بن معد الموسوی (٣) والده الحسن بن یحیی بن الحسن ابن سعید وفی أمل الامل یروی عن أبیه عن جده یحیی الاکبر (٤) الشیخ مفید الدین محمد بن جهم الحلی وغیرهم.

تلامیذه.

تلامیذه :

(١) الحسن بن یوسف بن المطهر الحلی الشهیر بالعلامه الذایع الصیت وهو ابن اخت المحقق (٢) الحسن بن داود الحلی صاحب الرجال (٣) السید غیاث الدین عبد الکریم بن أحمد بن طاوس صاحب فرحه الغری (٤) السید جلال الدین محمد بن علی بن طاوس الذی کتب أبوه لاجله کتاب البهجه لثمره المهجه (٥) جلال الدین محمد بن محمد الکوفی الحارثی شیخ الشہید (٦) صفی الدین عبد العزیز بن سرایا الحلی الشاعر المشهور (٧) الشیخ عز الدین الحسن ابن أبی طالب الیوسفی الایبی صاحب کشف کشف الرموز (٨) الوزیر شرف الدین أبو القاسم علی ابن الوزیر مؤید الدین محمد بن العلقمی (٩) الشیخ شمس الدین محفوظ بن وشاح بن محمد الحلی (١٠) جمال الدین یوسف بن حاتم الشامی صاحب الدر النظیم فی مناقب الائمة اللہامیم (١١) صفی الدین محمد بن نجیب الدین یحیی بن أحمد بن یحیی بن الحسن بن سعید وهو ابن ابن عم المحقق لأن أباه یحیی صاحب الجامع ابن عم المحقق (١٢) شمس الدین محمد بن صالح السیبی القسینی (١٣) جمال الدین أبو جعفر محمد بن

ص: ١٤

على القاشى (١٤) رضى الدين على بن يوسف صاحب العدد القويه أخو العلامه الحلى (١٥) فخر الدين محمد ابن العلامه الحلى كما يستفاد من اجازته تلميذه الشيخ على بن عبد الحميد النبلى لاحمد بن فهد الحلى (١٦) نجم الدين طمان ابن أحمد العاملى الشامى ، ففى اجازته الشيخ حسن صاحب المعالم عند ذكر الشيخ طمان هذا انه قد ورويت عن الفقيه المعظم السعيد الشيخ نجم الدين جعفر بن سعيد جميع ما صنفه وألفه ورواه وكنت فى زمن قراءتى على شيخنا الفقيه نجيب الدين محمد بن نما أتردد إليه أواخر كل نهار وحفظت عليه كتابه المسمى نهج الوصول إلى معرفه علم الاصول فى اصول الفقه وشرحه قال وقرأت كتاب الجامع فى الشرايع تصنيف الفقيه السعيد المعظم شيخ الشيعة فى زمانه نجيب الدين أبى زكريا يحيى بن أحمد بن سعيد عليه أجمع الخ ..

مؤلفاته

مؤلفاته :

١ - رساله التياسر فى القبله. وهى الرساله التى أوردناها سابقا.

٢ - شرائع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام مطبوع فى ايران طبعات كثيره وطبع فى لندن. وطبع فى لبنان والنجف ، وهو أوسع المتون الفقيهيه وأحسنها جمعا للفروع وقد ولع به الاصحاب منذ تأليفه إلى الان ، ولا يزال يعد من الكتب الدراسيه فى المعاهد الدينيه وقد اعتمد عليه الفقهاء خلال هذه القرون العديده فجعلوا بحوثهم ودراساتهم على أساس منه ، كما لهم شروح وتعليقات عليه (١).

نسخه منه تحتوى على النصف الاول ، بخط الشيخ محمد بن اسماعيل

ص: ١٥

١-١. الذريعه (١٣ / ٤٧).

ابن الحسين بن الحسن الهرقلي ، فرغ منها (يوم الخميس ١٥ شهر رمضان سنة ٦٧٠) ثم قرأها على المصنف بتمامها فكتب المصنف بخطه الشريف الانتهاء في أولها مع الاجازة لكاتب النسخة في النجف بتاريخ (يوم الاربعاء المصادف ليوم الغدير ٦٧١) .

وفي مواضع منها اجازته من الشيخ علي بن الحسين بن عبد العال العاملي الشهير بالمحقق الكركي المتوفى (٠ و ٩٤) بتاريخ (٩٣٢) . وعليها خط ابن فهد الحلبي (المتوفى ٨٤١) وخط شرف الدين البحراني اليزدي .

وكانت هذه النسخة عند الشيخ النوري ، وقد انتقلت منه إلى السيد مهدي الحيدري الكاظمي ، ثم منه إلى الشيخ محمد السماوي في النجف .

والنصف الثاني من الكتاب بخط هذا الناسخ الهرقلي ، كتبه في (يوم الاربعاء ١٩ ذى القعدة سنة ٧٠٣) .

وكانت عند السيد محمد بن السيد كاظم اليزدي ، ثم انتقلت منه في سنة (١٣٤٥) إلى السيد أبي القاسم المحرر ، ثم إلى السيد ضياء شكاره المحامي قائم مقام النجف (١) .

ونسخه من الشرائع عليها خط المصنف في سنة (٦٧٤) واجازته مفصله منه بخطه وتوقيعه بتاريخ (٦٧٥) كانت عند الشيخ محمد سلطان المتكلمين في طهران ، وهي اليوم في مكتبة مجد الدين النصيري .

وقد اختصره المؤلف في كتاب (النافع) وشرح المختصر في كتاب (المعتبر) .

٣ - كتر المنطق .

كذا في كشف الحجب ، ولكن في روضات الجنات نقلا عن ابن داود

ص: ١٦

تلميذ المصنف في رجاله (١) جاء : الكهنه في المنطق ، ثم استظهر صاحب الروضات ان الاسم (الكهانه) أى الصناعه لما يوجد من المؤلفات بهذا الاسم كثيرا في الكتب القديمه.

أقول : حكى الشيخ محمد السماوى ان فى نسخه صحيحه من رجال ابن داود : (اللهنه) باللام ، وهو ما يفكك به الريق (٢).

٤ - مختصر المراسم فى الفقه.

والمراسم لسار الديلمى.

توجد نسخه منه فى النجف بخط السيد محمد بن مطرف الحسينى تلميذ المحقق ، وقد قرأه عليه ويرويه عنه وفرغ من نسخه فى حياه المصنف (يوم الخميس ١٦ صفر ٦٧٢).

والنسخه فى النجف منضمه مع شرائع والد الصدوق وقد استنسخ السيد محمد بن هاشم الهندى النجفى نسخه مختصر المراسم عن نسخه السيد محمد بن مطرف ونقل صورته ما عليها رأيتها عند الشيخ محمد السماوى (٣).

٥ - فهرست المصنفين.

ينسب إلى المحقق الحللى (٤).

٦ - رساله فى الكلام.

توجد فى مكتبته راجه فيض آباد كما فى فهرسها (٥).

ص: ١٧

١-١ - رجال ابن داود (ص ٦٣) طبع النجف

٢-٢ . الذريعه (١٨ / ١٦٨ و ١٨٩) .

٣-٣ . الذريعه (٢٠ / ٧ - ٢٠٨) .

٤-٤ . الذريعه (١٦ / ٣٩٥) .

٥-٥ . الذريعه (١٨ / ١٠٦) .

أو جوابات المسائل البغدادية.

هي (٧٢) مسأله فقهيته سألها تلميذه الشيخ جمال الدين يوسف بن حاتم الشامي المشغري العاملى.

اوله : أما بعد حمد الله الذى ارشدنا لدينه وحفظ حدوده ، وسددنا لبيانه وحل معقوده .. فانا مجيبون عما تضمنته هذه الاوراق من المسائل لدالاتها على فضيله موردها ومعرفه عهدا ، فهو حقيق ان نحقق أمله ونجيب إلى ما سأله.

توجد فى خزانه السيد حسن الصدر فى الكاظميه.

ونسخته فى الخزانه الرضويه بمشهد الرضا عليه السلام بتاريخ (٩٨٧) بخط الشيخ أحمد بن يحيى بن داود البحرانى.

ونسخته بخط الشيخ شرف الدين المازندرانى فى (١٠٦٠) بمكتبه الشيخ هادى كاشف الغطاء.

ونسخته منضمه إلى المسائل العزیه والمصريه (التاليتين) عند الميرزا نصر الله بن الحاج المجتهد القروينى الشهيدي (١).

٨ - المسائل العزیه.

وهى عشره مسائل كتبها لعز الدين.

أولها : الحمد لله رافع الدين ومظهره. وقامع الشر ومدمره وناصر الحق وجابره ، وقاهر الباطل وكاسره ... فان الامير الاكبير عز الدين بن عبد العزيز أعز الله أوليائه وأدام بقائه ...

نسخه منه مخرومه الآخر عند السيد جعفر بحر العلوم ..

ص: ١٨

ونسخه فى كتب الطهرانى بكرىلاء.

ونسخه بخط الشىخ سلیمان بن على البحرانى فرغ من كتابتها سنة (٩٩٥) فى النجف ، عند الميرزا عبد الله التفريشى الطهرانى الخطاط.

ونسخه مع البغداديه عند الميرزا نصر الله القزوينى كما مر (١).

٩ - المسائل المصرىات.

أو جوابات المسائل المصرىات.

مجموع مسائلها خمسة (٢).

نسخه منه بخط على بن محمد المعانى فرغ منها سنة (٦٧١) فى حياه المؤلف ، ونسخه منها فى المكتبه الرضويه فى مشهد الرضا عليه السلام بتاريخ (٩٨٧) مع البغداديه ونسخه مع المسائل السابقه عند نصر الله القزوينى كما مر (٣).

١٠ - المسلك فى اصول الدين.

أوله : الحمد لله على ما أباح من النعم وأتاح من القسم.

مرتب على ثلاثه مطالب.

نسخه منه عند السيد شهاب الدين التبريزى بقم.

آخر الموجود : قال صلى الله عليه و آله : يا على ، أنت والائمة من بعدك ... إلى آخر الحديث (٤).

١١ - معارج الاصول.

ص : ١٩

١-١. الذريعه (١٥ / ٢٦٢).

٢-٢. الذريعه (٢٠ / ٣٦٧).

٣-٣. الذريعه (٥ / ٢٣٤).

٤-٤. الذريعه (٢١ / ٢١).

وهو كتابنا هذا ، وقد طبع بطهران سنة (١٣١٠) (١).

١٢ - المعتمر فى شرح المختصر.

هو كالشرح للمختصر النافع الذى اختصره الشرايع وهما للمؤلف كما مر وسيأتى.

خرج منه العبادات إلى كتاب الحج ، وذكر فى أوله بعض المطالب الأصوليه ، وكتبه باسم الامير بهاء الدين محمد بن محمد الجوينى وقد طبع ثانيا طبعه جیده فى سنة (١٣١٨).

١٣ - النافع أو المختصر النافع ، فى مختصر الشرائع.

اختصره من كتابه الكبير المعروف بشرائع الاسلام.

وقد طبع عدة طبعات منها طبعه القاہرہ سنہ (١٣٧٦) بأمر وزير الاوقاف المصرى الشيخ أحمد حسن الباقورى ، وقد أقر تدریسه فى الجامع الازهر ككتاب فى فقه الشيعه الاماميه إلى جانب المذاهب الاسلاميه الاخرى.

١٤ - نكت النهايه.

وقد يسمى : حل مشكلات النهايه.

وهو تعليقات على كتاب النهايه للشيخ الطوسى ، طبع سنہ (١٢٧٦) ضمن الجوامع الفقيهيه وهو الكتاب التاسع منها فى (٩٨) صفحہ.

نسخه منه بخط ماجد بن فلاح الشيبانى فرغ منه (٩٨٠) مع المسائل المصرىات والبغداديات ، وعليها تملك السيد مهدى القزوينى.

ونسخه عليها تملك المحقق السبزوارى صاحب الذخيره وتملك المولى الشريف العاملى صاحب ضياء العالمين والسيد حسين الخونسارى وهى عند السيد محمد رضا التبريزى فى النجف.

ص: ٢٠

ونسخ منه فى الخزانه الرضويه والسيد محمد على الروضانى وغيرهم (١).

(١٥) نهج الوصول إلى معرفه علم الاصول.

وقد شرحه الشيخ فتح الله بن علوان الكعبى بعنوان (نظام الفصول فى شرح نهج الوصول فى علم الاصول) ويوجد بهذا العنوان عند (السيد شهاب الدين - بقم) نسخه منه كتابتها رجب (٧٠٧) وهو مرتب على عشره أبواب. أوله احمد الله على سابغ نعمته وسائغ عطيته (٢).

ولعله هو معارج الاصول كتابنا هذا لاتحاده معه فى عدد الابواب وفى العبارة المتقدمه من أوله.

نثره وشعره

نثره وشعره :

فى مجموعته الشهيد التى هى بخط الشيخ محمد بن على العاملى الجباعى جد الشيخ البهائى قال الشيخ أبو القاسم جعفر بن سعيد الحللى :

بسم الله الرحمن الرحيم : لما وقف على ما أمر به الصاحب الصدر الكبير العالم الكامل العارف المحقق بهاء الدنيا والدين غياث الاسلام والمسلمين أدام الله أيامه فى عز مؤيد وفخر ممهد ومجدد ونعمه قاره العيون باسقه الغصون داره الحلب حميده المنقلب محروسه الجوانب مرصونه من الشوائب وتأملت ما برز عنه من الالفاظ التى هى أعذب من الماء الزلال وأطيب من الغنى بعد الاقلال فهى التى يعجز الطامع بديعها ويعجب السامع حسن جمعها وترصيعها فكأن الشاعر عناه بقوله :

ولا ذنب للافكار أنت تركتها

إذا احتشدت لم ينتفع باحتشادها

ص: ٢١

١- الذريعة (٢٤ / ٦ - ٣٠٧).

٢- انظر الذريعة (ج ٢٤ ص ٤٢٦ - ٤٢٧).

تنوء بايراد المعانى والفت

خواطرك الالفاظ بعد شرادها

فان نحن حاولنا اختراع بديعه

حصلنا على مسروقها أو معادها

وليس بمستغرب تفرد به بديع النثر والنظم مع ما وهبه الله سبحانه من جوده القريحه وقوه الفهم نسأل الله أن يديم لفضلاء الاداب ورؤساء الكتاب ما كنفهم من ظله وشملهم من فضله وأباحهم من مراتعه وسوغهم من شرايعه ليستمر نفاق سوقهم ويشمروا للاجتهاد فيه عن سوقهم ، دلت الفاظه الكريمة على استعداد ما يكون تذكره لاهل الوداد وعهدا يجدد به ما اخلقته يد العباد فعند ذلك أحببت أن أدخل فيمن سارع إلى امتثال أوامره لا-كون في جملة من شرفه بتذكره وتخطره بخواطره - فأقول - ان الشعر من أفضل مشاعر الادب وأجمل مفاخر العرب. به تستباح المكارم وتستعطف الطباع الغواشم وتشحذ الاذهان وتستل الاضغان ويستصلح الرأى الفاسد وتستثار الهمم الجوامد لكنه عسر المطلب خطر المركب لافتقاره إلى امور غريزيه واخرى كسبيه وهى شديده الامتناع بعيده الاجتماع فالمعتذر عن التعرض له معذور والمعترف بالقصور عنه مشكور وقد كنت زمن الحداثه اتعرض لشيء منه ليس بالمرضى فكتبت ابياتا إلى والدى رحمه الله اثنى فيها على نفسى بجهل الصبوه وهى :

ليهنك انى كل يوم إلى العلى

اقدم رجلا لا تزل بها النعل

وغير بعيد ان ترانى مقدا

على الناس طراً ليس فى الناس لى مثل

تطاوعنى بكر المعانى وعونها

وتنقاد لى حتى كأنى لها بعل

ويشهد لى بالفضل كل مبرز

ولا فاضل الا ولى فووه فضل

فكتب رحمه الله فوق هذه الابيات ما صورته : لئن أحسنت فى شعرك لقد أسأت فى حق نفسك أما علمت ان الشعر صناعه من خلع العفه ولبس الحرفه

والشاعر ملعون وان أصاب ومنقوص وان أتى بالشىء العجائب وكأنى بك قد أوهمك الشيطان فضيله الشعر فجعلت تنفق ما تلتق بين جماعه لم يعرفوا لك فضيله غيره فسموك به وكان ذلك وصمه عليك آخر الدهر الم تسمع :

ولست ارضى أن يقال شاعر

تبا لها من عدد الفضائل

فوقف خاطرى عند ذلك حتى كأنى لم اقرع له بابا ولم أرفع له حجابا وأكد ذلك عندى ما روئته باسناد متصل ان رسول الله صلى الله عليه و آله دخل المسجد وبه رجل قد أطاف به جماعه فقال ما هذا؟ قالوا علامه ، فقال : ما علامه؟ قالوا عالم بوقايح العرب وأنسابها وأشعارها فقال عليه الصلاه والسلام ذلك علم لا يضر من جهله ولا ينفع من علمه ، ومن اليبين ان الاجاده فيه تفتقر إلى تمرين الطبع وصرف الهمه إلى الفكر فى تناسب معناه ورشاقه الفاظه وجوده سبكه وحسن حشوه تمرينا متكررا حتى يصير خلقا وكما ان ذلك سبب الاستكمال فيه فالاهمال سبب القصور عنه والى هذا المعنى اشرت من جمله أبيات :

هجرت صوغ قوافى الشعر مذ زمن

هيهات يرضى وقد أغضبه زما

وعدت اوقظ افكارى وقد هجعت

عنفا وأزعج غربى بعدما سكنا

ان الخواطر كالابار ان نرحت

طابت وان يبق فيها ماؤها اجنا

فاصفح شكرت أياديك التى سلفت

ما كنت أظهر عيى بعد ما كمننا

ولم كان اضرابى عن نظمه واعراضى حتى ذكر اسمه لم يبق الا- ما هو حقيق أن يرفض ولا يعرض ويضممر ولا يظهر لكنى مع ذلك اورد ما ادخل به فى حيز الامثال وان كان ستره أنسب بالحال فمنه :

وما الاسراف من خلقى وانى

لا جزأ بالقليل عن الكثير

ولا أعطى المطامع لى قيادا

ولو خودعت بالمال الخطير

واغمض عن عيوب الناس حتى

اخال بأن يناجينى ضميرى

ص: ٢٣

واحتمل الاذى فى كل حال

على مضمض وأعفو عن كثير

ومن كان الاله له حسيبا

أراه النجاح فى كل الامور

ومنه :

يا راقدا والمنايا غير راقده

وغافلا وسهام الدهر ترميه

بم اغترارك والايام مرصده

والدهر قد ملا الاسماع داعيه

اما ارتكك الليالى قبح دخلتها

وغدرها بالذى كانت تصافيه

رفقا بنفسك يا مغرور ان لها

يوما تشيب النواصي من دواهيه

وحسب تحصيل الغرض بهذا القدر فنحن نقتصر عليه ونستغفر الله سبحانه وتعالى من فرطال الزلل وورطات الخلل ونستكفيه زوال النعم وحلول النقم ونستعته محل العثار وسوء المرجع فى القرار ومن أفضل ما يفتح به النظام ويختتم به الكلام ما نقل عن النبى صلى الله عليه و آله : من سلك طريقا إلى العلم سلك الله به طريقا إلى الجنة ، وقال صلى الله عليه و آله : لا خير فى الحياه الا- لعالم مطاع أو مستمع واع وقال صلى الله عليه و آله : تلاقوا وتذاكروا وتحديثوا فان الحديث جلاء القلوب ان القلوب ترين كما يرين السيف وقال صلى الله عليه و آله لا يزيد فى العمر مثل الصدقه ولا يرد البلاء مثل الدعاء ولا ينور العبد مثل الخلق الحسن ولا يذهب الذنوب الا الاستغفار والصدقه ستر من النار وجواز على الصراط وأمان من العذاب.

وقال صلى الله عليه و آله : صلوا الارحام يغفر لكم وتعاهدوا المساكين يبارك لكم فى أموالكم ويزداد فى حسناتكم. وقال صلى الله عليه و آله : ان الله سبحانه يقول اطلبوا الحوائج عند ذوى الرحمه من عبادى فان رحمتى لهم ، ولا تطلبوها عند القاسيه قلوبهم فان غضبى فيهم ، وقال صلى الله عليه و آله : صنایع المعروف تقى مصارع السوء وقال صلى الله عليه و آله من اقتصر من الدنيا على ما احل له سلم ومن أخذ العلم من أهل وعمل به

نجا ومن أراد به الدنيا فهو حظه.

وكتب جعفر بن الحسين بن يحيى بن سعيد الحلبي اه ، وفي كتابه أبيه إليه بما مر دلالة على ما لآبيه من الرصانه وقوه الايمان فان العاده جاريه فى مثل المقام أن يفرح الانسان بما يراه من ولده من شعر أو فخر وغيره ويرى قليله كثيرا ولكن اباه حمله نظره الصائب وايمانه القوى على زجر ولده عن الفخر ونظم الشعر.

المراسله بينه وبين الشيخ محفوظ بن وشاح.

المراسله بينه وبين الشيخ محفوظ بن وشاح :

قال الشيخ حسن ابن الشهيد الثانى : رأيت بخط الشهيد الاول فى بعض مجاميعه ان الشيخ شمس الدين محفوظ بن وشاح بن محمد كتب إلى الشيخ المحقق نجم الدين بن سعيد أبياتا من جملتها :

أغيب عنك وأشواقى تجاذبنى

إلى لقائك جذب المغرم العانى

إلى لقاء حبيب مثل بدر دجى

وقد رماه باعراض وهجران

ومنها :

قلبى وشخصك مقرونان فى قرن

عند انتباهى وبعد النوم يغشانى

يا جعفر بن سعيد يا امام هدى

يا واحد الدهر يا من ماله ثانى

يا انى بحبك مغرى غير مكترث

بمن يلوم وفى حبيك يلحانى

فانت سيد اهل الفضل كلهم

لم يختلف ابدا فى فضلك اثنان

فِي قَلْبِكَ الْعِلْمَ مَخْزُونٍ بِأَجْمَعِهِ

تَهْدِي بِهِ مِنْ ضَلَالِ كُلِّ حَيْرَانٍ

وَفُوكَ فِيهِ لِسَانَ حَشْوِهِ حَكْمٍ

تُرْوَى بِهِ مِنْ زَلَالِ كُلِّ ظَمَّانٍ

وَفَخْرَكَ الشَّامِخَ السَّامِيَّ وَزَنْتَ بِهِ

رِضْوَى فِرَادِ عَلِيٍّ رِضْوَى وَثَهْلَانٍ

ص: ٢٥

فأجابه المحقق بهذه الابيات :

لقد وافت قصائدك العوالي

تهز معاطف اللفظ الرشيق

فضضت ختامهن فخلت أنى

فضضت بهن عن مسك فتيق

وجال الطرف منها فى رياض

كسين بناضر الزهر الانيق

فكم أبصرت من لفظ بديع

يدل به على المعنى الدقيق

وكم شاهدت من علم خفى

يقرب مطلب الفضل السحيق

شربت بها كؤوسا من معان

غنيت بشربهن عن الرحيق

ولكنى حملت بها حقوقا

أخاف لتقلهن من العقوق

فسر يابا الفضائل بى رويدا

فلست أطيع كفران الحقوق

وحمل ما اطيق به نهوضا

فان الرفق انسب بالصديق

وكتب بعدها نثرا من جملته : ولست ادرى كيف سوغ لنفسه الكريمة مع حنوه على اخوانه وشفقته على أوليائه وخلاصه ائعمال

كاهلى بما لا يطيق الرجال حمله بل تضعف الجبال أن تفله حتى صيرنى بالعجز عن مجازاته أسيرا ووقفنى فى ميدان محاورته
حسيرا ١٥٠.

رثاؤه

رثاؤه :

فى أمل الامل لما توفى رثاه جماعه منهم الشيخ محفوظ بن وشاح فرثاه بقصيده منها :

أقلقنى الدهر وفرط الاسى

وزاد فى قلبى لهيب الضرام

لفقد بحر العلم والمرضى

فى القول والفعل وفصل الخصام

اعنى أبا القاسم شمس العلى

الماجد المقدام ليث الزحام

ازمه الدين بتدييره

منظومه أحسن بداك النظام

ص: ٢٦

شبه به البازى فى بحثه

وعنده الفاضل فرخ الحمام

قد أوضح الدين بتصنيفه

من بعدما كان شديد الظلام

بعدك اضحى الناس فى حيره

عالمهم مشتبه بالعوام

لولا الذى بين فى كتبه

لاشرف الدين على الاصطلام

قد قلت للقبر الذى ضمه

كيف حويت البحر والبحر طام

عليك منى ما حدا سائق

أو غرد القمرى الفا سلام

نسخ الكتاب

نسخ الكتاب

نظرا لاهميه كتاب المعارج العلميه العلميه النابعه من مكانه مؤلفه المرموقه بين أهل العلم ، فان له نسخا كثيره عند طلاب العلم ورواده ، بحيث يعسر مقارنتها أجمع لذا فانى اكتفيت بمقله أربع منها ، ومن خلالها يحصل الاطمئنان باصابه عباره المصنف. وهذه النسخ هي :

١ - نسخه خطيه فى مكتبه السيد الحكيم العامه فى النجف الاشرف برقم (٣٧١) وقد نقلت إليها من مكتبه المرحوم الشيخ محمد السماوى وعليها ختمه المؤرخ (١٣٥٤) ه مواصقاتها : عدد أوراقها (٥٧) بقياس (١٧ فى ١٢) سم عدد الاسطر (١٩) يحتوى السطر الواحد على (١٠ - ١٤) كلمه تقريبا وكتبت العناوين فيها باللون الاحمر وعليها بعض الحواشى ، ناسخها (محمد مقيم) ظاهرا نسخها بتاريخ (١١١٧) ه ، وهى قليله السقط والاختاء وفيها زيادات على بقيه النسخ وهى مكتوبه بالفارسى وكثيرا ما أهمل الناسخ وضع النقاط على الحرفين الياء والتاء وغيرهما وبالاخص ما كان منهما فى أول الكلمه.

٢ - نسخه خطيه في مكتبه آل كاشف العطاء في النجف الاشرف برقم (٣٩٢) تقع في (٤٧) ورقه قياس (٢١ في ١٥) سم تحتوى
الصفحه الواحده على (١٧) سطرا

ص: ٢٧

يحتوى السطر على (١٢ - ١٧) كلمه تقريبا. وعليها تملك الحجه الشيخ جعفر كاشف الغطاء ، كتب عليها بخطه (بسم الله الرحمن الرحيم ملك الأقل جعفر ابن الشيخ خضر رحمه الله تعالى) وتملك ولده العلامه الشيخ موسى كتب عليها بخطه (أوهبها أبى دام ظله صاحبها المزبور وأنا الأقل موسى بن الشيخ جعفر) وعليها أيضا ختم ولد الشيخ موسى ، الشيخ على وكتب عليها بخطه ولد الشيخ على ، آيه الله الحجه الشيخ محمد حسين ما يلي : (فى ملك الوالد أيدى الله بتأييده وسدده بتسديده وأنا الأقل محمد حسين ابن الشيخ على أبقاه الله ابن الشيخ موسى ابن الشيخ جعفر كاشف الغطاء « ره ») (سنة ١٣١١) وعليها كتابات أخر. وهذه النسخه عليها حواشى الفيض على البابين الاولين من الكتاب فقط وحواش أخر مختصره لم يشر إلى أصحابها ، وناسخها (أحمد بن يوسف) وقد أهمل كتابه تاريخ نسخها ، لكن على جانب الصفحه الاخيريه كتب تاريخ عام (١٠٩١) ه يوم السبت غره شهر ذى القعدة ، ويبدو ان كاتبه أحد المقتنين لهذه النسخه فتكون منسوخه قبل هذا التاريخ وتجدر الاشاره إلى أن هذه النسخه كثيره السقط والاختاء ، ومع ذلك فانها تحتوى على بعض الاضافات على غيرها.

٣ - نسخه خطيه فى مكتبه المدرسه الفيضيه فى قم المقدسه برقم (٢٠١٣) تقع فى (٧٤) ورقه قياس (١٨ فى ١٢) سم تقريبا عدد أسطر الصفحه الواحده غالبا (١٥ - ١٦) يحتوى السطر على (١٤ - ١٦) كلمه غالبا ، ناسخها (ابو القاسم ابن احمد الحسينى) بتاريخ عاشر جمادى الثانى من عام (١٢٤٣) ه فى اصفهان. وقد أفادتنا هذه النسخه فى تصحيح كثير من الموارد التى اخطأت فيها بقيه النسخ لكنها مع ذلك لا تخلو من السقط والاختاء.

٤ - النسخه المطبوعه على الحجر فى طهران عام (١٣١٠) ه فى (١٦٤) صفحه من القطع الصغير قياس (١٧ فى ١١) سم وهى قليله السقط والاختاء

كما قد اشير فيها إلى بعض اختلافات النسخ مما يدل على أنها أخذت من أكثر من نسخه

منهج التحقيق

منهج التحقيق

١ - وضعت بين قوسين معقوفين الاضافات التي انفردت بها بعض النسخ دون بعض.

٢ - وضعت بين قوسين هلالين الالفاظ والعبارات التي اختلفت النسخ فيها فوضعت النسخه الاصح - بما أرى - فى المتن بين القوسين بينما اشرت فى الهامش إلى النسخه أو النسخ الأخرى المحتمله للصحه.

٣ - اغفلت الاشاره إلى ما تضمنته احدى النسخ مما لا نحتمل فيه الصحه ، فكثيرا ما يسهو الناسخ ويبدل ألفاظا أو حروفا بأخرى يقطع بخطأها ، فمثلا كلمه (الاستغراق) كتبت فى أحد المواضع هكذا (الاستقراق) ، وكلمه (منفيا) كتبت هكذا (منسفا) ، وكلمه (المشتركه) كتبت هكذا (المستولد) وكلمه العباده كتبت هكذا (العبارة) وغير ذلك ، فهذا كله لم نشر إليه لعدم الجدوى فى ذلك لأن الاشاره إلى النسخ انما تلزم لاحتمال أن تكون عباره المصنف أحدهما اما الكلمه الخاطئه فلا يحتمل فيها ذلك.

كما اغفلت الاشاره إلى اختلاف النسخ فى ذكر كلمه (تعالى) وحذفها فكثيرا ما توجد فى نسخه دون أخرى ، وكذا اختلاف النسخ فى رحمه الله و رضى الله عنه و قدس سره فكثيرا ما توجد احداها فى نسخه وفى الأخرى غيرها وقد حدث ذلك كثيرا بعد ذكر السيد المرتضى والشيخ الطوسى والشيخ المفيد ، بينما لا يوجد أى شىء فى نسخه أخرى. وكذا الاختلاف فى عليه السلام و صلى الله عليه و آله فكثيرا ما اختلفت النسخ فى ذلك فتجد

بعد ذكر النبي في نسخه عليه السلام وفي أخرى صلى الله عليه وآله أو انها ساقطه من النسخه الاخرى.

٤ - نسخه مكتبه الحكيم قد اسقط الناسخ منها فى اغلب الموارد عنوان (المسأله) و (الفرع) عند تكررها مراعاة للاختصار أو (الفائده) فمثلا لا يكتب (المسأله الثانيه) بل (الثانيه) وحدها ، بينما نرى ذلك مثبتا فى النسخ الأخرى وكذا قد حدث ذلك أحيانا فى نسخه كاشف الغطاء ، فهذا الاختلاف لم نشر إليه أيضا.

٥ - ان النسخ قد حدث فيها خطأ كثير بالنسبه إلى التذكير والتأنيث لا سيما فى الياء والتاء فى أول الفعل المضارع ، والتنكير والتعريف ، وبعض الاخطاء الاعرابيه أو الاملائيه ، فهذا كله صححناه طبقا للقواعد العربيه.

٦ - غيرت رسم بعض الكلمات التى جرت عاده المحدثين على كتابتها على غير صورتها عند القدماء ، فعلى سبيل المثال غيرت الكلمات الاتيه (ليكن ، صلوته ، شرايط ، سايع) إلى (لكن ، صلاته ، شرائط ، سائغ) وهكذا.

٧ - الآيات القرآنيه أثبتها كما هى فى المصحف ، معرضا عما يوجد من الاختلاف فى النسخ ، ثم ان بعض النسخ قد تورد الآيه كامله بينما تراها ناقصه فى النسخه الأخرى ، فعندها أثبت النسخه الأكثر اشتمالا عليها.

٨ - اغفلت الاشاره إلى اختلاف النسخ فى كيفية الترقيم فبعض النسخ يرقم كالاتى : (الاول ، الثانى ، الثالث الخ) وبعضها يرقم هكذا (أ ، ب ، ج)

٩ - نسخه مكتبه المدرسه الفيضيه لم أثبت كلما جاء فيها من اختلافات بينها وبين بقية النسخ ، بل اقتصر على المهم من موارد الاختلاف دون اليسيره مما لا دخل لها فى المعنى ، ولا سيما موارد السقط فيها.

شكر وتقدير

وأخيرا ، أقدم شكرى وتقديرى

إلى فضيله العلامة الجليل السيد محمد مهدى الموسوى الخرسان على توجيهاته وارشاداته.

والى استاذى العلامة السيد محمد رضا الحسينى الجلالى على مراجعه الكتاب بعد تحقيقه.

والى فضيله الدكتور السيد عبد الهادى الحكيم.

والى الشيخ شريف نجل الحجه الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء.

والى حجه الاسلام الشيخ مجتبى المحمدى العراقى.

على منحهم اياى فرصه الاستفادة من النسخ الخطيه التى تحت أيديهم.

والحمد لله أولا وآخرا.

قم المقدسه

٣ / جمادى الثانى / ١٤٠٣

محمد حسين

السيد على الرضوى

ص: ٣١

نماذج مصوره من النسخ المخطوطه

ص: ٣٣

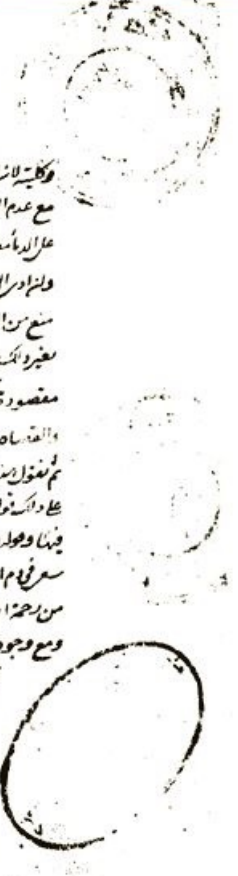


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله على ما سألنا من غير وسيل ولا واسطة ولا اذن ولا اذن ولا اذن ولا اذن
 ودايته حمد معترف به بالقرآن الكريم في بيان عظمتها معتقداً انه لا يشبه
 له في احدية ولا تضاهيه في احدية من بعض الالهة لان علمه
 الكشاف هو توبه وان شاء الخالق العفوية على الاحاطة بحقيقة حقيقته
 واصل على خير رتبة والكرم خاصته وعلو الطاهر من غير رتبة بعد
 ذلك فانه كرم من الالهة ما يدوم له بصحة العلم
 بهام رحمة الله تعالى في الاصول لشمس علم الهدى من مطالبه غير
 بالغ في الاطلاع على حقيقته الطاهرة فاحسنهم على ذلك مقصداً
 على ما لا يبرهن الا اعتنا به غير متناهية على اطلاقها على ما
 وضرب الله مثلاً في حق الله تعالى في كتابه ورواياته وصوته ورواياته
 على احواله عشرة اسباب الالهة والمقدسات ورواياته المعروفة
 الالهية لما كان الخلق في هذا الكتاب انما هو في الاصول الفقهية
 بدين معرفته بالقرآن الكريم فالاصل هو ما بينه وبين

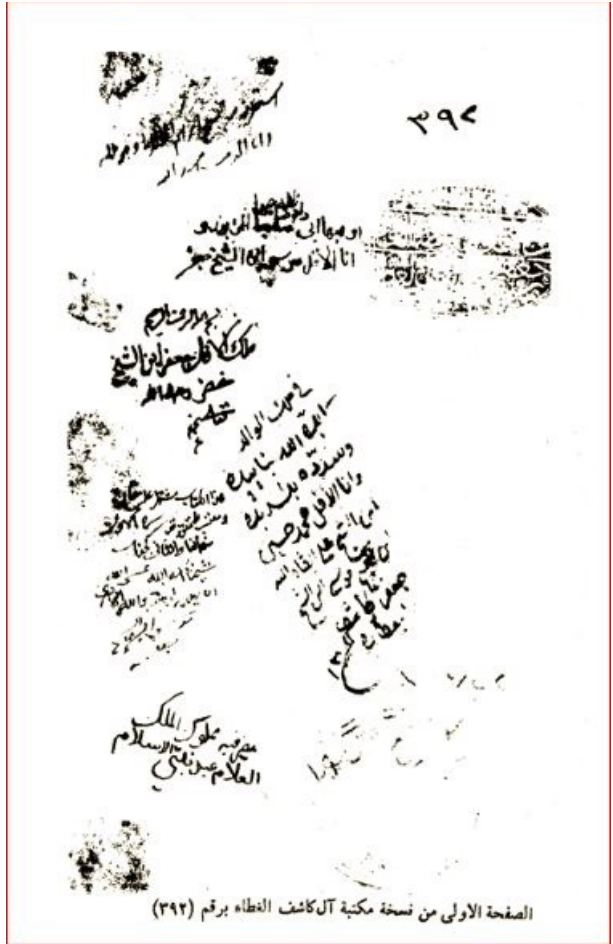
الصفحة الاولى من نسخة مكتبة السيد الحكيم العامة برقم (٣٧١)

وكلاهما لانه الضرع عام في المسلك في وقطعها لانا نيقون من سخط على
 مع عدم البر والاحتياج الوجوب مثل هذا القدر بان قالوا انما نطق
 على الراء مقصودا للشيخ والزم من ذلك انما مقصودا حكومته وجمعا
 وانما ادرك مثل الاسير والجماعة الذي يقرب بالصدق انما حيث لم يشرع
 منع من العقل واجبا الفضايل في اسمها بحيث لا يفتقد نظاما
 معبروا كما علم بما يليه الشيخ وانما هو من انما اعطى الراء
 مقصودا فكيف كان بل لا يجوز انما يراه انما فطر مقصودا حكومتهم
 والقصاص لا يذوق ولا يلزم من تشريع هذه الزواجر شرع طريق آخر
 ثم نقول انما المنع من ذلك الشرع على الغايات المحسنة فلو لم يشرع
 على ذلك لولا تعاقب ومن قتل مؤمرا... فانما كان
 فيها وجودا لا تعاقبوا النفس التي حرمت الله الا بحق وقوله على ان
 سخر في امم امرهم واولادهم في الجاني لم يعقبة كقولنا على جميعه ليس
 من رحمة الله وعزوه ذلك من الاحاديث انما على المنع من قتل المسلم
 ومع وجود الفرض لا اعتبار بعينه هذا انما اليهم يكون من جهات على

كبير وعليه من هذا الباب ومنه انما
 ثم علموا الصغر في تاريخ ان...
 كذا في تاريخ...
 من تاريخ...



الصفحة الاخيرة من نسخة مكتبة السيد الحكيم العامة



تمامه قدوم من قبله سوسنا مستعمدا بحرا، وده بهنر خا لعداها
 وقوله ولا تعلق النفس التي حرم الله الا بالحق وقوله
 من سحره دم امر مسلم ولو سطره باليد يوم القيمة
 ملكوا با على نفسه ما ليس في حقه الله من ذلك
 من الا حاد الله على البيع من قبل اسم وضع وصور
 النفس لا اعتبار بغيره فوقع هذا الموضع كما احتج بك
 على ما اورد عليك من هذا الباب والحق انما هي
 قد تسمى الكتاب على هذا القول في حقه من ان
 طاب من ان يرد سببا على الفهم من ان يرد في ذلك
 في سبب الاصل فان في حقه من حقه من حقه من حقه
 احدى الامور التي حقه من حقه من حقه من حقه
 بعد الالف وان في حقه من حقه من حقه من حقه
 فانها من حقه من حقه من حقه من حقه من حقه
 فمقوا علينا ما سلا على الفهم من حقه من حقه
 لان كسبه في حال كره ان الله ما خطا في امر اللغوي
 وبعث في الاوقات في حقه من حقه من حقه من حقه
 كسبه اسم والعمل به حقه من حقه من حقه من حقه

النسخة الاخرى من نسخة مكتبة المدرسة القبطية

معارج الاصول

للمحقق الحلبي

الشيخ نجم الدين
أبي القاسم جعفر بن الحسن الهذلي
صاحب الشرائع

١٠٢ - ١٧٦ هـ

إعداد

محمد حسين الرضوي

ص: ٤١

بسم الله الرحمن الرحيم [وبه ثقتي]

(أحمد الله) (١) على سابغ نعمه ، وسائغ عطيته ، كما أشكره على جليل هبته ، وجميل هدايته حمد معترف بكمال قدرته ، مقرر بجلال عظمته ، معتقد أنه لا (شبه) (٢) له في أحديته ولا- مضاهي له في الهيته ، مدعن بقصور الازهان عن اكتناه هويته ، وانسداد المخارج المفضيه إلى الاحاطه بحقيقه معرفته ، واصلى على خير بريته وأكرم خاصته ، وعلى الطاهرين من عترته.

وبعد ذلك ، فانه تكرر من جماعه من الاصحاب - أيدهم الله بعصمته ، وشملهم بعام رحمته - التماس مختصر في الاصول ، (مشتمل) (٣) على المهم من مطالبه ، غير بالغ في الاطاله إلى حد يصعب على طالبه فأجبتهم (إلى) (٤) ذلك ، مقتصرًا على ما لا بد من الاعتناء به ، غير متناول إلى اطاله مسائله ، وتغليق مذاهبه ، ومن الله أستمد التوفيق ، انه على ذلك قادر ، وبأسدائه حقيق.

وهو يشتمل على أبواب عشره :

ص: ٤٣

-
- ١-١ - في نسخه : الحمد لله ، وفي أخرى : أحمده :
 - ٢-٢ . في نسخه : شبيهه.
 - ٣-٣ . في نسخه : يشتمل.
 - ٤-٤ . في نسخه : على.

الباب الاول : فى المقدمات وهى ثلثه

اشاره

الباب الاول

فى المقدمات

وهى ثلثه :

ص: ٤٥

المقدمه الاولى

لما كان البحث فى هذا الكتاب انما هو بحث فى أصول الفقه ، لم يكن بد من معرفه [فائده] هاتين اللفظتين :

(فالاصل) (١) فى الاصل : هو ما يبتنى عليه الشىء ويتفرع عليه.

والفقه : هو المعرفه بقصد [المتكلم] ، وفى عرف الفقهاء : هو جمله من العلم بأحكام شرعيه عمليه مستدل على أعيانها.

ونعنى بالشرعيه : ما استفيدت بنقل الشريعه لها عن حكم الاصل ، (أو) (٢) باقرار الشريعه لها عليه.

وأصول الفقه فى الاصطلاح هى : طرق الفقه على الاجمال.

فائدتان :

الاولى : الاحكام عندنا هى المنقسمه إلى كون الفعل حسنا - واجبا كان أو مندوبا أو مباحا أو مكروها - والى كونه قبيحا.

فالواجب : ما للاخلال به مدخل فى استحقاق الذم.

ص: ٤٧

١- ١. فى بعض النسخ : والاصل.

٢- ٢. فى نسخه : و.

والمندوب : ما بعث المكلف على فعله على وجه ليس لتركه تأثير في استحقاق الذم على حال.

والمباح : ما استوى (طرفا) (١) فعله وتركه في عدم استحقاق المدح والذم.

والمكروه : ما الاولى تركه ، وليس لفعله تأثير في استحقاق الذم.

والقبيح : ما لفعله تأثير في استحقاق الذم ، ولا يسمى القبيح حراما ولا محظورا حتى يزجر عنه زاجر.

الفائده الثانيه : إذا عرفت أن أصول الفقه [انما] هي طرق الفقه على الاجمال وكان المستفاد من تلك الطرق اما علم ، أو ظن (من) (٢) دلاله ، أو اماره بواسطه النظر ، لم يكن بد من بيان فائده كل واحد من هذه الالفاظ :

فالنظر : [هو] ترتيب علوم ، أو ظنون ، أو علوم وظنون ترتيبا صحيحا ليتوصل به إلى علم أو ظن.

والعلم : هو الاعتقاد المقتضى سكون النفس [مع] أن معتقده على ما (تناوله) (٣) والاقرب أنه غنى عن التعريف لظهوره.

والظن : هو تغليب أحد مجوزين ظاهري (التجويز) (٤) بالقلب.

والدلاله : هي ما النظر الصحيح فيها يفضى إلى العلم.

والاماره : هي ما النظر الصحيح فيها يفضى إلى الظن.

ص: ٤٨

١-١. في بعض النسخ : طرف.

٢-٢. في نسخه : عن.

٣-٣. في نسخه : يتناوله.

٤-٤. في بعض النسخ : التجوز.

المقدمه الثانيه

الخطاب : هو الكلام الذى قصد به مواجهه الغير.

والكلام : هو ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المسموعه المتواضع عليها إذا صدرت من ناظم واحد ، (ومنهم) (١) من شرط الافاده ، ومنهم من شرطه المواضعه ، والثانى يبطل (بتقسيم) (٢) أهل اللغه الكلام إلى المهمل والمستعمل ، ومورد التقسيم مشترك.

وعلى ما قلناه ، فالكلام اما مهمل ، وهو ما لم يوضع فى اللغه لشيء واما مستعمل.

والمستعمل : اما أن لا يستقل بالمفهوميه وهو الحرف ، واما أن يستقل : فان دل على الزمان المعين فهو الفعل ، وان لم يدل فهو الاسم.

ثم الاسم : اما أن يكون تصور معناه مانعا من وقوع الشركه فيه (فهو) (٣) الجزئى ، أولا يمنع [فهو الكلى] وحينئذ ان دل على الماهيه فهو اسم الجنس عند النجاه وان دل على موصوفيتها فهو المشتق.

تقسيم

اللفظ ومعناه :

ان اتحدا : فاما جزئى واما كلى ، فان كان كليا وكان معناه فى موارد بالسويه فهو متواطئ ، أو متفاوتا فهو مشكك.

ص : ٤٩

١-١ - فى نسخه : فمنهم

٢-٢ - فى نسخه : تقسيم

٣-٣ - فى نسخه : وهو

وان تكثرا فالالفاظ متباينه سواء كانت المعانى متصله أو منفصله.

وان تكثرت الالفاظ واتحد المعنى فهى مترادفه. وان تكثرت المعانى واتحد اللفظ من وضع واحد ، فان كانت دلالتها على المعانى بالسويه فهى مشتركه ، أو متفاوتة فالراجع حقيقه والمرجوح مجاز.

المقدمه الثالثه : فى الحقيقه والمجاز ، وهى ثلاثه فصول

المقدمه الثالثه

فى الحقيقه والمجاز : وهى ثلاثه فصول :

الفصل الاول : ويشتمل على مسائل:

المسأله الاولى : فى تعريفهما :

أظهر ما قيل فى الحقيقه هى كل لفظه أفيد بها ما وضعت له فى أصل الاصطلاح الذى وقع التخاطب به.

والمجاز : (هو) (١) كل لفظه أفيد بها غير ما وضعت له فى أصل الاصطلاح الذى وقع التخاطب به لعلاقه بينهما.

المسأله الثانيه : فيما يفصل [به] بينهما وهو اما (بنص) (٢) أهل اللغه ، بأن (يقولوا) (٣) هذا حقيقه ، وذاك مجاز ، أو بالاستدلال بعوائدهم كان يسبق إلى أذهانهم عند سماع اللفظ المعنى من دون قرينه.

وههنا فروق آخر :

ص: ٥٠

١- ١. فى نسخه : هى.

٢- ٢. فى نسخه : لنص.

٣- ٣. فى نسخه : يقول.

الاول : الاطراد فى فائدها دلالة على كون اللفظ حقيقه فى تلك الفائده.

الثانى : صحه التصرف - كالتثنيه والجمع - دلالة على الحقيقه.

الثالث : استعمال أهل اللغة دلالة عليها أيضا.

الرابع : تعليق (اللفظه) (1) بما يستحيل تعلقها به دلالة على المجاز كقوله تعالى « واسأل القرية » (2).

وفى الكل نظر.

المسأله الثالثه : اللفظ اما أن يستفاد وضعه للمعنى بالشرع أو بالوضع ، والاول هو الحقيقه الشرعيه ، والثانى : اما أن ينقل عن موضوعه لموضوعه طارئة ، وهو العرفيه ، أو لا- ينقل ، وهو اللغويه ، وكل واحده من هذه الالفاظ اما أن تكون موضوعه لمعنى واحد ، وهى المفرده ، أو لمعنيين فصاعدا ، وهى المشتركه

فوائد ثلاث

الاولى : لا شبهه فى وجود الحقيقه الوضعيه ، وأما العرفيه فكذلك ، أما الامكان فظاهر ، وأما الوقوع فبالإستقراء (اما) (3) من عرف عام كالعائط للفضله وقد كان للمطمئن ، والدابه للفرس وقد كان لمادب ، واما من عرف خاص فكما للنحاه من الرفع والنصب ، ولاهل الكلام من الجوهر والكون.

تقسيم

العرف اما أن يجعل الاسم مستعملا فى غير ما كان مستعملا فيه أو فى بعضه

ص : ٥١

١- ١. فى نسخه : اللفظيه وفى أخرى اللفظ.

٢- ٢. يوسف / ٨٢.

٣- ٣. فى نسخه : واما.

والثاني تخصيص كلفظ الدابه ، والاول ، اما أن يرجح العرف الطارئ ويرفض السابق وهو نقل كالفائض و (الراويه) (1) أولاً يرجح فيكون مشتركاً كقولنا : كلام زيد ، فانه يقع على لفظه ، وعلى حكاية كلامه ، كقولنا : هذا كلام أمير - المؤمنين ، عند إيراد خطبه.

الفائده الثانيه : الحقيقه الشرعيه موجوده ، وصار جماعه من الاشعريه إلى نفيها ، ونعنى بالشرعيه : ما استفيد وضعها للمعنى بالشرع.

لنا : وجودها في الفاظ الشارع ، فان الصوم في اللغه : الامساك وفي الشرع امساك خاص ، والزكاه : الطهاره ، وفي الشرع طهاره خاصه ، والصلاه : الدعاء وفي الشرع لمعان مختلفه أو متواطئه ، تاره تعرى عن الدعاء كصلاه الأخرس وتاره يكون الدعاء منضمًا كصلاه الصحيح.

تفريع

الاصل عدم النقل ، لأن احتمال النقل لو ساوى احتمال البقاء على الاصل لما حصل التفاهم عند التخاطب مع الاطلاق ، لأن الذهن يعود مترددا بين المعنيين ، لكن التفاهم حاصل مع الاطلاق فكان الاحتمال منفيًا.

الفائده الثالثه : لا شبهه في وجود الحقيقه المفرده ، واختلف في المشتركه فمن الناس من أوجب وجودها نظرا إلى كثره المعاني وقله الالفاظ ، ومنهم من أحالها صوتا للفهم عن الخلل ، والاول باطل ، لأننا لا نسلم كثره المعاني عن الالفاظ والثاني باطل لأن الغرض قد يتعلق بالابهام كما يتعلق بالابانه. وأما وجودها فاستقراء اللغه يحققة.

ص: ٥٢

الاول : الاصل عدم الاشتراك ، لأنه لولا ذلك لما حصل الفهم الا عند العلم بعدمه ، وهو باطل ، لأنه (يلزم) (١) بطلان الاستدلال بالنصوص ، لجواز أن تكون الفاظه موضوعه لغير ذلك المعنى .

الفرع الثانى : يجوز أن يراد باللفظ الواحد كلا معنييه - حقيقه كان فيهما أو مجازا أو فى أحدهما - نظرا إلى الامكان لا إلى اللغه .

وأحال أبو هاشم وأبو عبد الله ذلك ، وشرط أبو عبد الله فى المنع شروطا أربعة : اتحاد المتكلم ، والعبارة ، والوقت ، وكون المعنيين لا (تضمهما) (٢) فائده واحده ، وقال القاضى : ذلك جائز ما لم يتنافيا كاستعمال لفظه (افعل) فى الأمر والتهديد ، (و) (٣) الوجوب والندب .

لنا : أنه ليس بين اراده اعتماد المرأه بالحيض واعتمادها بالطهر منافاه ، ولا بين اراده الحقيقه واراده المجاز معا منافاه ، و (إذ) (٤) لم يكن ثمه منافاه لم يمتنع اجتماع الارادتين عند (المتكلم) (٥) باللفظ .

حجه المانع : لو استعمل المتكلم اللفظه فى حقيقتها ومجازها لكان جامعا بين المتنافيين وانما قلنا ذلك لوجهين :

أحدهما : أنه يكون مريدا لاستعمالها فيما وضعت له والعدول بها عنه .

ص : ٥٣

١- ١. فى نسخه : يلزمه .

٢- ٢. فى بعض النسخ تنضمهما .

٣- ٣. فى نسخه : أو .

٤- ٤. فى نسخه : إذا .

٥- ٥. فى نسخه : التكلم .

والثانى : أن المتجاوز يضم كـاف التشبيه ، ومستعمل الحقيقه لا يضم ، فلو استعملها فى المعنيين لاراد الاضمار وعدمه .

الجواب : لا- نسلم كونه جامعا بين المتنافين . قوله : « يكون مريدا لموضوعها والعدول عنه » . قلنا : يعنى بالعدول كونه مريدا لاستعمالها فى غير ما وضعت [له] كما أراد استعمالها فيما وضعت له؟ أم يريد استعمالها فيما وضعت له (ولا) (١) يستعملها فيه [و] الاول مسلم ولا ينفعك والثانى ممنوع .

قوله فى الوجه الثانى : « يريد الاضمار وعدمه » قلنا : لا بالنسبه إلى شىء واحد بل بالنسبه إلى شيئين ، وذلك ليس بمتناف .

وأما بالنظر إلى اللغه ، فتزويل المشترك على معنيه باطل ، لأنه لو نزل على ذلك لكان استعمالا له فى غير ما وضع له ، لأن اللغوى لم يضعه للمجموع ، بل لهذا وحده ، (و) (٢) لذاك وحده ، فلو نزل عليهما معا لكان ذلك عدولا عن وضع اللغه .

حجه المخالف وجهان :

الاول : قوله تعالى « ان الله وملائكته يصلون على النبي » (٣) .

الثانى : قول سيويه : (الويل) : دعاء وخبر .

جواب الاول : ان فى الآيه اضمارا ، أما على قراءه النصب فلان ذلك أدخل فى باب التعظيم ، وأما على قراءه الرفع فلان العطف على اسم (ان) لا يصح الا بعد تمام الخبر عند البصريين ، فكان التقدير : ان الله يصلى وملائكته يصلون .

ص : ٥٤

١- ١ . فى نسخه : وألا .

٢- ٢ . فى نسخه : أو .

٣- ٣ . الاحزاب / ٥٦ .

وعن الثاني : ان ذلك اخبار عن كون اللفظه موضوعه لهما معا ، وذلك غير موضع النزاع.

المسأله الرابعه : لا يجوز أن يخاطب الله عباده بما لا طريق لهم إلى العلم بمعناه خلافا للحشويه.

لنا : أن ذلك عبث ، فيكون [الله] قبيحا.

احتجوا : بقوله تعالى : « كأنه رؤوس الشياطين » (١) وبقوله تعالى « حم » (٢) و « الم » (٣) وما أشبهها.

والجواب : لا نسلم خلو ذلك عن الفائده ، لأن الاول كناية عن (القبيح) (٤) واستعاره فيه ، والثاني اسم للسوره.

الفصل الثاني : في المجاز واحكامه

الفصل [الثاني] :

في المجاز وأحكامه ، وفيه مسائل :

المسأله الاولى : اكثر الناس على امكانه ووجوده ، ومنعه قوم امكانا ، وآخرون وقوعا.

لنا : [ان] اسم (الحمار) يستعمل في البليد ، وليس حقيقه فيه ، فهو مجاز.

احتجوا : بأن المجاز ان دل بدون القرينه فهو حقيقه ، ومعها لا يحتمل الا ذاك ، فهو حقيقه أيضا.

ص : ٥٥

١-١. الصفات / ٦٥.

٢-٢. الآيه الاولى من السور التاليه : غافر ، فصلت ، الزخرف ، الدخان ، الجاثيه ، الاحقاف.

٣-٣. الآيه الاولى من : البقره ، وآل عمران ، والعنكبوت ، والروم ، ولقمان والسجده.

٤-٤. في نسخه : القبح.

جوابه : ان القرينه خارجه عن دلالة اللفظ ، وكلامنا في دلالته مفردا.

على : ان القرينه قد لا تكون لفظيه ، وكلامنا في الدال بالوضع.

المسأله الثانيه : المجاز ممكن الوجود في (خطاب) (١) الله تعالى ، وموجود ، خلافا لاهل الظاهر.

لنا : قوله تعالى : « جدارا يريد أن ينقض » (٢) و « جاء ربك » (٣) وقوله : « لما خلقت بيدي » (٤) وليست هذه موضوعه في اللغه لما أراد الله تعالى بها قطعا ، ولا الشارع نقلها ، لعدم سبق أذهان أهل الشرع عند اطلاقها إلى المراد بها ، فتعين أن يكون مجازا.

احتجوا : بأنه لو تجوز لكان ملغزا معنيا.

وجوابه : أنه لا ألغاز مع القرينه.

المسأله الثالثه : اختلفوا في جواز تعديه المجاز [عن] (موضع) (٥) الاستعمال فأجازه قوم ، ومنعه الأكثر.

[و] احتج المانع : بأنه لو كفت العلاقه لصح تسميه الحبل الطويل نخله ، كما سمي به الرجل الطويل ، ويسمى الابخر أسدا.

المسأله الرابعه : تشتمل على فوائد :

الاولى : لا- يجوز خلو اللفظ - بعد الاستعمال - من كونه حقيقه أو مجازا لأنه : ان استعمال فيما وضع له فهو حقيقه ، والا فهو مجاز.

ص : ٥٦

١-١. في نسخه : كلام.

٢-٢. الكهف / ٧٧.

٣-٣. الفجر / ٢٢.

٤-٤. ص / ٧٥.

٥-٥. في نسخه : موضوع.

الثانيه : الحقيقه والمجاز لا يدخلان أسماء الالقاب ، لانها لم تقع على مسمياتها المعينه بوضع من أهل اللغه ولا من الشرع ، وإذا لم تكن كذلك لم يكن متعملها في الاشخاص تابعا لأهل اللغه ، لا بالحقيقه ولا بالمجاز.

الثالثه : إذا تجرد اللفظ عن القرائن (نزل) (١) على حقيقته ، لأن واضع اللغه وضعه للدلاله على معناه فكأنه قال : عند الاطلاق أريد به ذلك المعنى ، فلو لم يفد به عند الاطلاق كان (ناقضا) (٢).

قال جماعه من الاصوليين : يجب اطراد الحقيقه في فائدتها دون المجاز لأننا إذا علمنا أن أهل اللغه سمو الجسم طويلا عند اختصاصه (بالطول) (٣) ولولا ذلك لما سموه طويلا ، وجب تسميه كل جسم (فيه) (٤) طول بذلك ، قضيه للعله.

الفصل الثالث : في جمله من احكام الحروف

الواو : للجمع المطلق ، (لاجماع) (٥) أهل اللغه على ذلك ، وأيضا : فانه يستعمل فيما يمتنع فيه الترتيب ، كقولنا : تقاتل زيد وعمرو.

واحتج : بانكار رسول الله صلى الله عليه و آله على قائل : من أطاع الله ورسوله فقد هدى ، ومن عصاهما فقد غوى ، بقوله : « قل : ومن عصى الله ورسوله ».

والجواب : ان الافراد أدخل في باب التعظيم من الجمع ، فلعله عليه السلام قصد

ص : ٥٧

١-١. في نسخه : يدل.

٢-٢. في نسخه : ناقصا.

٣-٣. في نسخه : بالطويل.

٤-٤. في نسخه : له.

٥-٥. في نسخه : لاطلاق.

ذلك دون الترتيب.

الفاء : للتعقيب ، باجماع أهل اللغة. (ومنهم) (١) من جعلها للتراخي أيضا لقوله تعالى : « لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم » (٢) والاسحات (متراخ) (٣) عن (الافتراء) (٤) ، ولأن الفاء تدخل على التعقيب.

وجوابه : ان الاول تجوز ، والثاني تأكيد.

ثم : للمهله ، وقال آخرون : الا في عطف الجمل كقوله تعالى : « لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى » (٥).

في : للظرفيه خاصه ، وقيل : للسببيه كقوله : عليه السلام « في خمس من الابل شاه » ، ولا يعرفه أهل اللغة.

قيل : الباء إذا دخلت على المتعدى تبعيضية ، وأنكر ذلك ابن جني.

انما : للحصر ، لأن (ان) للاثبات ، و (ما) للنفي ، فيجب أن يكون لنفي ما لم يذكر واثبات ما ذكر ، لاستحاله غيره من الاقسام ، ويؤيده قول الشاعر :

.....

وانما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وقوله :

.....

وانما العزه للكاثر

[ثم] احتج المخالف : بقوله : « انما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم » (٦).

[و] جوابه : انه للمبالغه.

ص: ٥٨

١-١ - في نسخه : وفيهم

٢-٢ - طه / ٦١

٣-٣ - في نسخه : يتراخي

٤-٤ - في نسخه : الفريه

٥-٥ - طه / ٨٢

الباب الثاني : فى الاوامر والنواهي ، وفيه فصول

اشاره

ص: ٥٩

الفصل الاول : فيما يتعلق بصيغه الامر.

وفيه مسائل :

[المسأله] الاولى : لا شبهه فى وقوع لفظه الأمر بالحقيقه على القول المخصوص ، واختلف فى وقوعه على الفعل ، فأنكر ذلك قوم ، واعتمده آخرون وتوسط أبو الحسين فقال : هو مشترك بين القول المخصوص وبين الشئ والصفه والشأن والطريق ، وهو المختار.

لنا : ان القائل إذا قال : هذا أمر بالفعل علم القول ، وان قال : مستقيم علم الشأن ، وان قال لاجله جاء زيد علم الشئ والغرض ، وان اطلقه حصل التوقف وهو دلالة الاشتراك ، ولا يجوز أن يكون لفظ الأمر حقيقه فى مطلق الفعل ، والا لسمى الشرب اليسير أمرا.

احتج من خصه بالقول : بأن الاصل عدم الاشتراك.

وجوابه : ان الاصل ظاهر لا قاطع ، وقد (ترك) (١) الظاهر لقيام الدلاله.

واحتج من جعله حقيقه فى الفعل بوجوه :

أحدها : قوله تعالى : « فاتبعوا أمر فرعون » (٢).

ص : ٦١

١- ١. فى نسخه : يترك.

٢- ٢. هود / ٩٧.

الثانى : قوله تعالى : « وما أمرنا الا واحده » (١).

الثالث : ان (أمرا) فى الفعل جمعه (أمور) ، والجمع دلالة الحقيقة.

الرابع : (انه) (٢) مستعمل فى الفعل ، والاستعمال دلالة الحقيقة.

والجواب عن الاول : انه محمول على القول ، [و] يؤيده قوله : « فاتبعوا ».

وعن الثانى : لا نسلم أن المراد بذلك الفعل ، والا لكانت أفعاله كلها واحده

بل الشأن ، أى : شأننا ذلك.

وعن الثالث : لا نسلم أن التصرف دلالة الحقيقة.

سلمنا ، لكن لا نسلم أن (أمورا) جمع (أمر) ، فانه لا فرق بين قولهم : أمر فلان مستقيم ، وبين قولهم : (أمور فلان مستقيمة) (٣).

سلمنا [ه] ، لكن اطلاق ذلك (لخصوص) (٤) كونه شأننا ، لا (لعموم) (٥) كونه فعلا.

وعن الرابع : لا نسلم أن الاصل فى الاستعمال الحقيقة.

سلمنا [ه] (لكن) (٦) معارض بأن الاصل عدم الاشتراك.

المسألة الثانية : الأمر القولى : هو استدعاء الفعل بصيغته (افعل) أو ما جرى مجراها على طريق الاستعلاء ، إذا صدرت (من مرید لايقاع الفعل) (٧).

ص : ٦٢

١- ١. القمر / ٥٠.

٢- ٢. فى بعض النسخ : وهو.

٣- ٣. فى نسخه : اموره مستقيمه.

٤- ٤. فى نسخه : بخصوص.

٥- ٥. فى نسخه : بعموم.

٦- ٦. فى نسخه : لكنه.

٧- ٧. فى نسخه : من مرید الايقاع.

شرطنا الصيغه المخصوصه احترازا من الخبر والتمنى وشبهه إذا تضمن الاستدعاء.

وشرطنا الاستعلاء احترازا ممن طلب متدلا ملتمسا.

وشرطنا الاراده - على ما اختاره المرتضى رحمه الله - خلافا للاشعريه وجماعه من الفقهاء.

لنا : ان الصيغه ترد أمرا كقوله تعالى : « اقم الصلاه » (١) وغير أمر كقوله : افعلوا ما شئتم ، ولا مخصص [له] الا الاراده ، لبطان ما عداه من الاقسام

احتج المخالف بوجهين :

أحدهما : لو لم يكن الأمر أمرا الا بالاراده ، لما صح الاستدلال بالأمر على الاراده.

الثانى : ان أهل اللغه قالوا : الأمر هو قول القائل لغيره : (افعل) [كذا] مع الرتبه ، ولم يشترطوا الاراده ، فجرى ذلك مجرى استعمال لفظ الانسان فى (موضوعه) (٢) فانه لا يفتقر إلى الاراده.

وجواب الاول : انا لا نستدل على الاراده بالأمر من حيث كان أمرا ، بل من حيث هو على صيغه (افعل) وقد تجرد ، لأن هذه الصيغه موضوعه لطلب المراد حقيقه ، فإذا (تجردت) (٣) وجب حملها على موضوعها.

وجواب الثانى : سلمنا (عدم) (٤) اشتراطها (لفظا) (٥) لظهورها ، ولكن

ص: ٦٣

١- ١. هود / ١١٤.

٢- ٢. فى نسخه : موضعه.

٣- ٣. فى نسخه : تجرد.

٤- ٤. فى بعض النسخ : بعدم.

٥- ٥. فى بعض النسخ : نطقا.

لا نسلم عدم اشتراطها فى نفس الأمر ، كما لم يشترطوا انتفاء القرائن ، وليس تمثيل تسميه الانسان مما نحن فيه ، (لأننا لا نخالف (1) عند اطلاق هذه اللفظه انها تحمل على الأمر ، بل الخلاف : هل يسمى أمرا وان لم يرد الفعل؟.

المسأله الثالثه : لفظه (افعل) حقيقه فى الطلب بلا خلاف ، وهل هى حقيقه فى التهديد أم لا؟ الاظهر عدمه ، والا لتوقف الذهن فى فهم أحد الامرين عند الاطلاق وهو باطل.

وأیضا : فانها حقيقه فى الطلب ، فليكن مجازا فى غيره دفعا للاشتراك.

المسأله الرابعه : لفظه (افعل) حقيقه فى الوجوب ، وقال آخرون : الايجاب [و] هو اختيار الشيخ أبى جعفر رحمه الله .

وقال أبو هاشم : هى للندب ، إذا صدرت من الحكيم ، وكان (المقول) (2) له فى دار التكليف.

وتوقف آخرون.

وقال المرتضى : هى مشتركه (بينهما) ، (3) نظرا إلى اللغه قال : [و] أو امر الشارع المطلقه تحمل على الوجوب ، مدعيا فى ذلك الاجماع . حجتنا : ان العقلاء يذمون العبد الممتنع عند قول سيده : (افعل) مع اطلاق الأمر ، ويعللون حسن ذمه بمجرد ترك الامتثال ، ولا معنى للوجوب الا هذا . وما يشيرون إليه من القرائن تفرض ارتفاعه ، واستحقاق الذم باق بحاله قطعا .

احتج المرتضى رحمه الله : بانها وردت للايجاب والندب ، والاصل فى الاستعمال الحقيقه .

ص : ٦٤

١-١ . فى نسخه : لأن سيدا لا يخالف وفى أخرى : لأنه لا نخالف .

٢-٢ . فى نسخه : القول .

٣-٣ . فى نسخه : بينها .

وجوابه : كما أن الاصل [فى الاستعمال] عدم التجوز ، فالاصل عدم الاشتراك.

المسألة الخامسة ، صيغه الأمر الواردة بعد الحظر كحالها قبله ، وقال قوم : تفيد بعد الحظر : الاباحه.

لنا : أن صيغه الأمر تفيد طلب الفعل ، والاباحه تفيد التخيير فيه ، فلم يكن مستفادا منها ، وغير ممتنع انتقال الشىء من الحظر إلى الوجب.

احتج الخصم : بقوله تعالى : « وإذا حللتم فاصطادوا » (١).

وجوابه : معارض بقوله : « فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين » (٢).

المسألة السادسة : ذهب الجبائيان إلى أن الأمر المطلق لا يقتضى التعجيل وجوزا التأخير عن [أول] أوقات الامكان. وصار آخرون إلى تحريم التأخير واختاره الشيخ. وقال المرتضى رحمه الله بالاشتراك.

والظاهر : أنه لا اشعار [فيه] بفور ولا تراخ.

لنا : انه [ورد] مع الفور تاره ، ومع التراخى أخرى ، فيجعل حقيقه فى القدر المشترك بينهما ، صونا للكلام عن الاشتراك والتجوز.

وأیضا : فان قول القائل (افعل) هو طلب (الفعل) (٣) فى المستقبل (وجرى) (٤) مجرى (تفعل) فى كونه اخبارا عن الفعل فى المستقبل ، وكما يجوز وقوعه بعد مده ، فكذلك الامر.

ص: ٦٥

١- ١. المائده / ٢.

٢- ٢. التوبه / ٥.

٣- ٣. فى نسخه : للفعل.

٤- ٤. فى بعض النسخ : فجرى.

احتج القائلون بالفور : بقوله تعالى : « فاستبقوا الخيرات » (١) وبأنه لو جاز تأخيره ، فاما مع بدل ، ويلزم سقوط المبدل وهو باطل ، أو لا معه وهو ينافى الوجوب .

وجواب الاول : انه استدلال على غير المطلوب .

وجواب الثانى : منقوض بما لو صرح بالتأخير .

المسأله السابعه : الأمر بالشىء على الاطلاق لا يقتضى التكرار ، خلافا لبعض الاصوليين .

لنا وجهان :

أحدهما ان السيد إذا أمر عبده بدخول الدار ، ثم فعل ، لم يحسن (منه) (٢) ذمه على ترك المعاوده .

الثانى : لو أفاد التكرار (لعم) (٣) الاوقات - لعدم الاولويه - وهو باطل .

احتج المخالف بوجهين :

الاول : لو لم يفد التكرار لما اشتبه على سراقه حين قال لرسول الله صلى الله عليه وآله « أحجتنا هذه لعامنا [هذا] أم للابد؟ » .

الثانى : ان فيه احتياطا فيجب المصير إليه .

وجواب الاول : ان هذا لا يصلح حجه للقائلين بالتكرار ، بل لاصحاب الاشتراك ، ولا (فرج) (٤) أيضا لاوئتك ، لأننا لا نسلم

أن الاشتباه بالنظر إلى اللفظ ، بل لم لا يجوز أن يكون اعتقده مماثلا للصلاه والصيام! فأراد ازاله

ص : ٦٦

١- ١. البقره / ١٤٨ .

٢- ٢. فى نسخه : فيه .

٣- ٣. فى نسخه : يعم .

٤- ٤. فى نسخه : فرج .

هذا الاشتباه.

ويدل على أنه ليس للتكرار قول النبي صلى الله عليه وآله : « لو قلت هذا (لوجب) (١) لأنه اشعار بكون الوجوب مستفادا من قوله ، لامن اللفظ.

وجواب الثانى : ان الاحتياط يجب مع عدم الدلالة على عدم وجوب التكرار ، وأما مع وجودها فلا.

المسألة الثامنة : الأمر المعلق على شرط ، أو صفه ، لا يتكرر بتكررهما ، سواء كان شرطا حقيقيا كقوله : ان كان الزانى محصنا فارجمه ، أو مؤثرا كقوله : ان زنى فارجمه ، ومثال الصفه : « السارق والسارقه فاقطعوا أيديهما » (٢).

وقال قوم : انه يتكرر بتكررهما.

لنا وجهان :

الاول : ان السيد إذا قال لعبده : ان دخلت السوق فاشتر لحما ، لا يقتضى التكرار.

والثانى : لو أفاد الأمر مع الشرط التكرار ، لم يخل : اما أن يفيد لفظا أو معنى ، والقسمان باطلان :

أما اللفظ فظاهر.

وأما المعنى : فلانه لو أفاد [ذلك] لكان ذلك لكون الشرط كالعلة عندهم وذلك باطل ، لأن الشرط يقف عليه تأثير المؤثر ، فلا يمنع (تكرر) (٣) الشرط دون العلة ، (فلا يحصل الحكم) (٤) وإذا كان اللفظ لا يقتضى التكرار ، والشرط

ص : ٦٧

١-١. فى نسخه : وجب.

٢-٢. المائده / ٣٨.

٣-٣. فى نسخه : تكرر.

٤-٤. فى نسخه : فلا يحصل العلم الحكم.

لا يقتضيه ، (فمجموعهما) (١) كذلك.

المسألة التاسعة : الأمر المقيد بالشرط منتف عند انتفاء الشرط خلافا للقاضي.

لنا : ان قول القائل : اعط زيدا درهما ان اكرمك ، جار مجرى قولنا :

الشرط في (اعطائه) (٢) اكرامك ، وفي الثاني ينتفى العطاء عند انتفاء الاكرام فكذلك في مسألتنا.

وأیضا : فان الشرط : هو ما (يتوقف) (٣) عليه الحكم ، فلو حصل بدون له لم يكن شرطا.

ولا- حجه للمخالف في قوله تعالى : « ولا- تکرهوا فیتیاتکم علی البغاء ان اردن تحصنا » (٤) لأنه لما ذكر الاكراه شرط اراده التحصن ليتحقق الاكراه [فيها].

المسألة العاشرة : إذا تكررت الاوامر ، فان اختلف المأمور به ، تعدد كقوله : صل صم. فان تماثلا : فاما أن يصح (فيهما) (٥) التزايد أو لا يصح ، فان صح : فاما أن يكون الثاني معطوفا أو لا يكون ، فهيهنا ثلاثه أقسام :

الاول : أن يصح فيه التزايد ولم يكن معطوفا ، فعند القاضي يفيد غير ما أفاده الاول ، الا أن تمنع العاده منه ، أو يكون الثاني معطوفا : اسقني ماء... اسقني ماء ، فانه لا يتكرر عاده ، فكذلك : صل ركعتين. صل الركعتين لأن الظاهر أن الالف واللام للعهد ، فإذا تجرد عن العاده والتعريف تعددا.

وتوقف أبو الحسين.

ص: ٦٨

١- ١. في نسخه فبمجموعهما.

٢- ٢. في نسخه : عطائه.

٣- ٣. في بعض النسخ : يقف.

٤- ٤. النور / ٣٣.

٥- ٥. في نسخه : فيها.

لنا : [انه] لو حمل الثاني على الاول ، لكان الثاني تكرارا أو تأكيدا وكلاهما خلاف الاصل .

الثاني : أن يكون الثاني معطوفا : فان لم يكن معرفا أفاد غير ما أفاده الاول كقوله : صل ركعتين وصل ركعتين . (وان) (١) كان الثاني معرفا كقوله : صل ركعتين وصل الركعتين ، يجب هيهنا التوقف ، لأن اللام للعهد ، والعطف يقتضى المغايره ، فتعارضوا .

الثالث : أن يكون مما لا يصح فيه التزايد : فان كانا عامين أو خاصين اتحدا سواء كان بعطف أو بغير عطف ، [و] أما ان كان أحدهما عاما والآخر خاصا : فان كان الثاني معطوفا قال القاضى : لا يدخل تحت الاول ، مراعاة لحكم العطف والاولى التوقف . وان كان الثاني غير معطوف كقوله : صم كل يوم . صم يوم الجمعة ، فان الثاني تأكيد قطعا ، وقال قوم بالتوقف .

المسألة الحادية عشر : تعليق الحكم على العدد لا يدل على نفي ما زاد عليه ولا ما نقص عنه ، من حيث اللفظ ، بل باعتبار زائد ، لأن الاعداد مختلفه فلم يجب اتفاقها فى الحكم .

احتج الخصم بوجهين :

أحدهما : أنه لو لم يدل لم يكن لذكر العدد فائده .

الثانى : أن النبى صلى الله عليه و آله لما نزل عليه : « ان تستغفر لهم سبعين مره فلن يغفر الله لهم » (٢) قال صلى الله عليه و آله لازيدن على السبعين ، فلولم يسبق إلى فهمه بأن ما زاد بخلافه ، لما قال ذلك .

وجواب الاول : انه يدل (بطريق دليل) (٣) الخطاب ، وسنين ضعفه .

ص : ٦٩

١-١ - فى نسخه : فان

٢-٢ . التوبه / ٨٠ .

٣-٣ - فى نسخه : بدليل طريق ،

وعن الثاني : لا نسلم أنه عقل (من) (١) اللفظ ، بل لأن الاصل جواز الغفران ، ونحن لا نأبى العلم بذلك (بدليل) (٢) آخر كما نعلم حظر ما زاد على الثمانين فى القذف بدليل الاصل.

المسأله الثانيه عشر : الحكم المعلق على الاسم لا يدل على [نفى] حكم ما عداه ، سواء كان خبرا كقوله : زيد فى الدار ، أو ايجابا كقوله : أكرم زيدا خلافا لأبى بكر الدقاق.

لنا : لو صح ذلك لما صح الاخبار عن (الانسان) (٣) بشىء الا بعد العلم بانتفائه عما عداه ، وهو باطل.

وأیضا : فكان يلزم أن يكفر الانسان بقوله : موسى رسول الله ، لأنه يتضمن نفى رساله عن غيره.

احتج : بأن تعليق الحكم على الاسم يقتضى فائده ، ولا فائده الا اختصاصه بالحكم.

وجوابه : منع المقدمه الاخير.

المسأله الثالثه عشر : تعليق الحكم على الصفه لا يدل على نفيه عما عداها نظرا إلى اللفظ ، ولا يمنع أن (يستدل) (٤) على ذلك : بالاصل ، أو بدليل آخر خلافا لمعظم أصحاب الشافعى ، وأبى عبد الله البصرى.

لنا : لو دل لدل اما بلفظه ، أو بفحواه ومعناه ، والقسمان باطلان ، أما الملازمه فظاهره ، وأما بطلان دلالتة بلفظه : فانه ليس فى اللفظ ذكر ما عدا الصفه

ص : ٧٠

١-١ - فى نسخه : عن ،

٢-٢ . فى نسخه : من دليل.

٣-٣ . فى نسخه : انسان.

٤-٤ . فى نسخه : نستدل.

وأما الفحوى : فلا تدل الا بطريق التعليق واللزوم ، ولا لزوم بين تعلق الحكم عند صفه وانتفائه عند أخرى (فانه) (١) قد ورد معلقا على الصفه وانتفى عن غيرها كقوله : « فى سائمه الغنم زكاه » ، وورد لامع انتفائه كقوله : « ولا تقتلوا أولادكم خشيه املاق » (٢) فيجعل حقيقه للقدر المشترك بينهما ، وهو ثبوته عند الصفه حسب ، صونا للكلام عن الاشتراك والمجاز.

احتج الخصم : بأنه لو ثبت الحكم مع انتفاء الصفه لكان تعليقه على الصفه عريا عن الفائده ، ويجرى مجرى قولك : الانسان الاشقر لا يعلم الغيوب ، و : الاسمر إذا نام لا يبصر.

وجواب الاول : منع الملازمه ، وهذا لأن هيهنا فوائد غير ما ذكره :

منها : اعلام السامع أن الحكم متناول للصفه ، لثلايتوهم خروجها [عنه] كقوله مثلا : « ولا تقتلوا أولادكم .. » الخ ، لأنه لولا اعتبار الخشيه لامكن أن يتوهم أن القتل جائز معها ، فذكر ذلك ليعلم ثبوت التحريم عندها أيضا.

ومنها : أن تكون المصلحه تقتضى اعلام حكم الصفه بالنص ، وما عداها بالنظر والفحص.

وأما (التمثيل بالاشقر والاسمر فلا نسلم أن الاستقباح جاء من حيث) ذكرهما (٣) بل من حيث هو بيان للواضحات.

وأیضا : فما ذكره معارض بقولنا : تجوز التضحيه بالشاه العوراء فانه

ص : ٧١

١- ١. فى نسخه كتبت كلمه (الثانى) بدل (فانه) .

٢- ٢. الاسراء / ٣١.

٣- ٣. فى بعض النسخ : ذكروا.

لا يدل على نفي (الصححة) (١) عن الصحيحة.

الفصل الثاني : فى المأمور به

وفيه مسائل :

[المسأله] الاولى : الأمر بالاشياء على طريق التخيير يفيد وجوب الكل على البدل ، وقال قوم : الواجب واحد لا بعينه ، وقال آخرون : الواجب واحد ، وهو يتعين باختيار المكلف.

ومعنى كون الكل واجبا : أنه لا يجوز الاخلاص بجميعها ، ولا يجب الجمع بين اثنين منها ، فان كان الخصم يسلم ذلك ، فهو وفاق ، وان أنكره حصل الخلاف.

لنا : لو كان الواجب معنا لما خير المكلف ، والا لكان تخييرا بين الواجب وغيره.

لا يقال : يتعين باختيار المكلف.

لأننا نقول : الوجوب حاصل قبل الاختيار ، فالموصوف به قبل الاختيار اما الكل على البدل ، وهو مذهبنا ، أو البعض ، وذلك ينافى التخيير. وليست المسأله كثيره الفائده.

المسأله الثانيه : الأمر يقتضى الاجزاء [و] معنى بذلك : سقوط التعبد عند الاتيان بالمأمور [به] وقال القاضى : ان معنى وصف العباده بكونها مجزيه : هو أنه لا يجب قضاؤها.

وهذا باطل ، لأن كثيرا من العبادات لا تقضى وان لم تكن مجزيه كصلاه الجمعه ، والعيدين إذا اختل بعض شرائط صحتها. ولأن القضاء يمكن تعليله

ص: ٧٢

١- ١. فى بعض النسخ : الاجزاء.

بأن العبادة غير مجزيه ، والعله غير المعلول.

وانما قلنا ان الأمر يقتضى الاجزاء بهذا التفسير ، لأن وجوب الأمور به يدل على اختصاصه بالمصلحه ، فلو لم يكن الايتان [به] على ذلك الوجه (كافلا) (١) (بتحصيل) (٢) المصلحه المطلوبه ، لما حصل الأمر [به] .

لا يقال : الحجه التى حصل الوطاء فيها يجب اتمامها ولا تجزى .

لأننا نقول : تجزى فى البراءه من عهده الأمر المتناول للمضى فيها ، ولا تجزى فى سقوط القضاء .

المسأله الثالثه : الأمر بالشىء ليس بنهى عن ضده نطقا . وخالف فى ذلك قوم .

لنا : أن أهل اللغه فرقوا بين صيغتى الأمر والنهى ، والفرق دليل على قطع الشركه .

حجه المخالف : ان الأمر بالشىء مرید له ، و ارادته للشىء كراهيه ضده .

وجوابه : منع الثانيه .

وأما من جهه المعنى : فالامر بالشىء على وجه الوجوب يدل على كراهيه تركه وضده (إذا) (٣) كان له ضد واحد ، لأن الواجب تركه قبيح الا أن هذا ليس من دلالة اللفظ فى شىء .

المسأله الرابعه : ما لا يتم الواجب الا- به : ان لم يتمكن المكلف من تحصيله لم يكن واجبا ، وان تمكن : فان توقف عليه الوجوب لم يجب ، وان توقف عليه الواجب لزم وذلك كنصب السلم لصعود السطح .

ص : ٧٣

١-١ . فى نسخه كافيا .

٢-٢ . فى نسخه : لتحصيل .

٣-٣ . فى نسخه : وان .

لنا : ان الأمر مطلق ، والشرط مقدور ، فيجب ، والا لكان التكليف من دونه تكليفا (بما) (١) لا يطاق.

الفصل الثالث : فى مباحث الامر المؤقت.

وفيه مسألتان :

المسأله الاولى : الفعل : اما أن يزيد على الوقت ، ولا يجوز التعبد بايقاعه فيه ، أو يكون مساويا [له] كصوم يوم معين ، وهو جائز اجماعا ، أو يقصر عن الوقت كقوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل » (٢) والاكثر من على جوازه. ومنع بعض الحنفية ذلك ، وقال بعضهم : الوجوب مختص بأول الوقت ، وقال آخرون : بآخره ، وقال (ابو الحسين) (٣) هو مراعى.

لنا : ان الوجوب معلق على الوقت ، فيجب أن يكون فى كله ، والا لكان فى بعضه ، وهو ترجيح من غير مرجح ، أو لا فى شىء منه وهو باطل بالاجماع.

حجه المخالف : لو وجب فى أول الوقت لقبح تركه فيه.

وجوابه : انا نقول : يترك إلى بدل ، وهو العزم عند قوم ، وعند آخرين : هو فعله بعد ذلك ، فلا يلزم قبح (تركه) (٤) ، كخصال الكفار.

المسأله الثانيه : إذا لم يفعل الموسع فى أول الوقت ، لا يجب العزم ، وقال الشيخ « ره » : يجب العزم.

لنا : لو وجب العزم ، لسقط التكليف بالفعل فى الثانى ، لأنه ان قام العزم

ص : ٧٤

١-١. فى بعض النسخ : لما.

٢-٢. الاسراء / ٧٨.

٣-٣. فى بعض النسخ : أبو الحسن.

٤-٤. فى نسخه : لتركه.

مقامه ، كفى فى الاتيان بمقتضى الأمر ، فلو وجب فى الثانى بذلك الأمر ، لزم أن يكون الأمر للتكرار ، وقد أبطلناه.

فرعان :

الاول : الأمر الموقت بزمان معين ، لا يقتضى فعله فيما بعده إذا عصى المكلف بتركه ، لأن الأمر لا يدل على ما عدا ذلك الوقت ، لا بمنطوقه ، ولا بمعناه.

الفرع الثانى : الأمر المطلق اذا لم يفعله المكلف فى أول وقت الامكان هل يجب الاتيان به فى الثانى؟

قال من نفى الفور : نعم. واختلف القائلون بالفور على قولين.

احتج مسقطوه : بأن قوله : افعل ، يجرى مجرى قوله : افعل فى الان الثانى من الأمر ، ولو صرح بذلك ، لما وجب الاتيان به فيما بعد ، لما سلف.

احتج الموجب : بأن الأمر يقتضى كون المأمور فاعلا على الاطلاق ، وذلك يوجب استمرار الامر.

الفصل الرابع : فى المباحث المتعلقة بالمأمور

وفيه مسألتان :

[المسأله] الاولى : إذا تناول الأمر جماعه. فاما على سبيل الجمع ويسمى فرض [عين ، كقوله : « أقيموا الصلاه » (١)] ، أو لا على سبيل الجمع ويسمى [فرض] كفايه ، والفرض فيه موقوف على العلم ، أو غلبه الظن. فان [علم أو] ظن قوم أن غيرهم يقوم به سقط عنهم ، وان علموا [أو] ظنوا ان غيرهم لا يقوم به وجب عليهم.

ص : ٧٥

المسأله الثانيه : الكفار مخاطبون بالعبادات ، وأنكر ذلك بعض الحنفيه .

لنا : وجهان :

أحدهما : كل خطاب تناول الناس ، تناولهم ، كقوله : « يا أيها الناس اعبدوا » (١) وعارض الكفر لا يصلح معارضا ، لأنه يمكن ازالته .

الثاني : قوله تعالى : « ما سلككم فى سقر قالوا لم نك من المصلين » (٢) وقوله : « وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاه » (٣) ، ووجه الدلاله : توجيه الذم إليهم على ترك [الصلاه و] الزكاه ، والذم لا يتحقق مع عدم الوجوب .

لا يقال : الذم انما توجه بانضمام كونهم مشركين ، وبانضمام التكذيب بيوم الدين .

لأننا نقول : الظاهر (تعلق) (٤) الذم بكل واحد من الخصال المذكوره .

الفصل الخامس : فى مباحث النهى

[وفيه مسألتان] :

المسأله الاولى : النهى : هو قول القائل لغيره . لا تفعل ، أو (ما جرى) (٥) مجراه ، على سبيل الاستعلاء ، مع كراهيه المنهى عنه ، وتقريره ما مر .

وهو يقتضى التحريم :

ص : ٧٦

١- البقره / ٢١ .

٢- المدثر / ٤٢ .

٣- فصلت / ٦ ، ٧ .

٤- فى نسخه : توجه .

٥- فى نسخه : أجرى .

أما أولاً : فلان العقلاء يستحسنون ذم من خالف مقتضى النهى ، إذا صدر ممن تجب طاعته.

وأما ثانياً : - وهو يخص مناهى النبى صلى الله عليه وآله - (لقوله) (١) تعالى : « وما نهاكم عنه فانتهوا » (٢).

المسألة الثانية : النهى يدل على فساد المنهى عنه فى العبادات ، لا فى المعاملات ونعنى بالفساد : عدم ترتب الاحكام ، كالأجزاء فى العبادات ، وكانتقال الملك فى البيع ، وحصول الينونه بالطلاق.

وانما قلنا ذلك : لأن النهى يقتضى كون ما تناوله مفسده ، والامر يقتضى كونه مصلحه ، وأحدهما ضد الآخر ، فالآتى (بالمنهى) (٣) [عنه] لا يكون آتياً بالمأمور [به] ، ويلزم عدم خروجه عن عهده الامر.

وأما فى المعاملات : فانه لا يدل ، لأنه لو دل : [لدل] أما بالمطابقه ، أو (الالتزام) (٤) ، والقسمان باطلان ، أما المطابقه فظاهر.

وأما الالتزام : فلعدم اللزوم بين النهى و [بين] الفساد ، لأنه لو صرح (بالنهى) (٥) وأخبر بأن المخالفه ليست مفسده ، لم يتناف ، وذلك يدل على عدم اللزوم.

احتج : بقوله عليه السلام : « من أدخل فى ديننا ما ليس منه فهو رد ».

ص : ٧٧

١ - ١. فى نسخه : فقوله.

٢ - ٢. الحشر / ٧.

٣ - ٣. فى نسخه : بالنهى.

٤ - ٤. فى نسخه : بالالتزام.

٥ - ٥. فى نسخه : بالمنهى.

وأيضاً: فإن الصحابه كانت تحكم بفساد الحكم عند سماع النهى عنه.

وجواب الاول: لا نسلم أنه ادخل فى الدين ما ليس منه ، وانما يكون ذلك باعتقاد كونه من الدين ، وأما (أحكامه) (1) فلا نسلم انها ليست من الدين.

وجواب الثانى: سلمنا أن الصحابه حكمت عنده ، لكن لابه ، يدل على ذلك حكمها فى موضع آخر بالصحه مع سماع النهى ، كالنهى عن بيع حاضر لباد ، وتلقى الركبان.

ص: ٧٨

١-١. فى نسخه: الاحكام.

الباب الثالث : فى العموم والخصوص وفيه فصول:

اشاره

ص: ٧٩

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : العام (١) [و] هو المستغرق لجميع ما يصلح له إذا أفاد فى الكل فائده واحده. وزاد قاضى القضاء : فى أصل اللغه من غير زياده. واحترز به (من) (٢) التثنيه والجمع المنكر.

ووصف ما ليس بلفظ - بالعموم - مجاز ، لعدم الاطراد ، لأنه (لا يقال) : (٣) (عمهم) (٤) الاكل كما يقال : عمهم المطر. وأيضا : فان العموم يقتضى كون المعنى حاصلًا بجملته لكل واحد ، وذلك غير حاصل فى قولهم : عمهم المطر وقال قوم : هو مشترك بين المعانى والالفاظ ، وذلك غير بعيد.

المسأله الثانيه : فى اللغه ألفاظ موضوعه للعموم ، وهو اختيار الشيخ رحمه الله . وقال المرتضى : هى مشتركه كلها بين العموم والخصوص ، نظرا

ص: ٨١

١-١. فى بعض النسخ : فى الكلام العام.

٢-٢. فى نسخه : عن.

٣-٣. فى نسخه : لا قابل.

٤-٤. فى نسخه : عموم.

إلى الوضع لا إلى الشرع. وقال قوم : هي حقيقه فى الخصوص ، مجاز فى العموم. وتوقف آخرون.

لنا : (لو كانت) (١) « كل » و « جميع » - مثلا للعموم والخصوص - على الاشتراك - لكان القائل : رأيت الناس كلهم أجمعين ، مؤكدا للاشتباه ، وذلك باطل. بيان الملازمه : أن لفظه « كل » و « أجمعين » - عند الخصم - مشتركه على سبيل الحقيقه ، واللفظ الدال على شىء يتأكد بتكريره ، فيلزم أن يكون الالتباس (مؤكدا) (٢) عند تكريره. وأما بطلان اللازم : فلانا نعلم ضروره من (تعاضد) (٣) أهل اللغه ازاله الاشتباه بتكرير هذه الالفاظ.

الوجه الثانى : لاشك أن قول القائل : ضربت كل الناس ، يناقضه : لم أضرب كل الناس ، فلو لم يكن الاول مستغرقا للكل ، لم يكن (الثانى) (٤) نقيضا.

الوجه الثالث : ان ألفاظ العموم يصح الاستثناء فيها ، والاستثناء دلالة التناول لوجهين : أحدهما : النقل. والثانى أنه مشتق من (الشئ) وهو : المنع والصرف. وإذا كان للاخراج ، فلو لم يتناول اللفظ [الاول] ذلك المخرج ، لما كان اخراجا.

احتج الآخرون بوجوه :

أحدها : لو كانت للاستغراق ، لعلم ذلك اما بالبديهه ، أو بالمشافهه ، أو

ص : ٨٢

١-١. فى نسخه : لو كان.

٢-٢. فى بعض النسخ : متأكدا.

٣-٣. فى نسخه : مقاصد.

٤-٤. فى نسخه : الثانى.

بالتواتر ، أو بالآحاد ، والثلاثة الاول باطله ، لانها لو كانت (حقا) (١) لاستوينا فيها والآحاد ليست طرقا إلى العلم.

الوجه الثاني : ألفاظ العموم مستعمله في العموم والخصوص ، فتجعل حقيقه فيهما.

الوجه الثالث : لو كانت للاستغراق ، لسبق إلى الفهم عند سماع لفظه.

وجواب الاول : انه معلوم بطرق مركبه من العقل والنقل المتواتر ، وهو [ما] بيناه من الوجوه. ثم نقول : ان زعمتم أنه للخصوص فالحجه مقلوبه عليكم. [وان قلتم بالاشتراك ، فالحجه عليكم] لا لكم.

وجواب الثاني : لا نسلم أن الاستعمال دلالة على الحقيقه ، والا لكان استعمال البحر في الكريم كذلك. سلمنا [ه] ، لكن : ان زعمتم أنها تستعمل في الخصوص حقيقه ، فهو موضع الخلاف. وان قلتم : تستعمل فيه بغير قرينه ، [فيكون حقيقه. قلنا : هذا باطل ، لأن المشترك لا يستعمل في أحد معنيه الا بقرينه].

وجواب الثالث : منع وجوب سبق الذهن إلى فائده اللفظ ، (فانه) (٢) ليس كل معلوم يعلم بأول وهله. سلمنا ، (لكن منعنا من) (٣) الالفاظ ما هو كذلك كلفظه (كل) وجميع.

فوائد ثلاث :

الاولى : (من) و (ما) إذا كانتا معرفتين بمعنى (الذي) ، لا تعمان ، وان

ص : ٨٣

١-١. في نسخه : حقه.

٢-٢. في نسخه : وانه.

٣-٣. في نسخه : لكن معناه من ، وفي أخرى : منعنا عن.

وقعتا للمجازاة أو الاستفهام ، عمّا ، (إذ لو كانتا) (١) مشتركتين ، لوجب أن يتوقف سامع : « من دخل داري أكرمته » على استفهام مستحق الاكرام ، وعدم التوقف دلالة على الاستغراق. وأيضا : فانه يجوز الاستثناء منهما ، وجواز الاستثناء دلالة على التناول ، وتقديره ما مر.

وكذلك ، « متى » : تفيد الاستغراق في الازمته. و « أين » : في الامكنه ، وتقديره ما ذكرناه.

الثانيه : « كل » و « جميع » تفيدان الاستغراق ، للتأكيد كانتا أو لغيره ، وتقديره ما مر. ونزيد هنا : ان الجزء نقيض الكل ، فلو لم يكن الكل مستغرقا لما كان الجزء نقيضه.

الثالثه : النكره (في سياق النفي) (٢) تعم (جمعا) (٣) وفي الاثبات بدلا ، لوجهين : أحدهما : ان قولك : أكلت شيئا ، يناقضه : ما أكلت شيئا ، فلو لم تكن الثانيه عامه ، لم تحصل المناقضه.

الثاني : لو لم تكن للعموم ، لما كان قولنا : « لا اله الا الله » توحيدا.

المسأله الثالثه : الجمع المعرف باللام - مشتقا كان أو غير مشتق - ان كان معهودا انصرف إليه ، والا فهو للاستغراق ، خلافا لأبي هاشم.

لنا : أنه يؤكد بما يقتضى العموم في قولك : قام القوم كلهم ، ورأيت المشركين كلهم ، فلو لم يكن الاول للاستغراق ، لما كان الثاني تأكيدا.

الثاني : ان قوله : رأيت رجالا ، يفيد الجمع ، فإذا دخلت اللام ، فان

ص : ٨٤

١-١. في نسخه : إذا كانتا.

٢-٢. في نسخه : في سياق النفي منفيه.

٣-٣. في نسخه : جميعا.

(أفادت) (١) الجمع أيضا لم يكن ثمة فائده ، فلا بد من افاده الاستغراق ، والا لتجردت اللام عن تجديد فائده.

حجه المخالف وجهان :

أحدهما ان قولهم : [جمع] الامير الصاغه ، لا يعقل أنه جمع كل صائغ.

الثانى : لو كان اللام - فى صورته النزاع - للاستغراق ، لكان فى العهد مجازا.

وجواب الاول : (ان ذلك) (٢) علم بقرينه تعذر جمع صاغه الدنيا ، ويلزمهم تجويز : « جميع صاغه الدنيا » لأنهم [لا] يدفعون [عنه] الجواز (٣).

وجواب الثانى : أن اللام تقتضى التعريف ، وهو القدر المشترك بين العهد والاستغراق ، فان كان (ثمة) (٤) عهد انصرف إليه ، والا انصرف إلى الاستغراق ، لأن المخاطبين به أعرف بما ليس بمعهود.

فائده :

الجمع المضاف ، كقولك : عبيدى ، وعبيد زيد ، للاستغراق ، والحجه عليه : جواز الاستثناء ، وتقديره ما مر.

ص : ٨٥

١- ١. فى نسخه : أفاد.

٢- ٢. فى نسخه : انه علم.

٣- ٣. من قوله : جميع - إلى آخر هذا السطر ، كان مشوشا فى النسخ ، وصححناه باعتبار المعنى ، ففى نسخه مكتبه الفيضيه :

جميع صاغه الدنيا لأنهم لا يدفعون غير الجواز ، وفى سائر النسخ : جمع ، ويرفعون الجواز.

٤- ٤. فى نسخه : ثم.

وفيه مسائل :

[المسألة] الاولى : الاسم المفرد (إذا دخل) (١) عليه لام التعريف ، أفاد الجنس لا الاستغراق ، مشتقا كان أو غير مشتق ، وقال الشيخ « ره » : يعم .

لنا وجهان :

الاول : لو دل على الاستغراق ، لاكد بمؤكدات الاستغراق ، نحو (كل) و (جميع) ، وذلك باطل ، لانك لا تقول : رأيت الانسان كلهم ، ولا : جاءني الكريم أجمعون .

الثاني : لو استغرق ، لصح الاستثناء منه مطردا ، (والا) (٢) فلا- ، أما الملازمه فظاهره ، واما بطلان اللازم : فلانك لا تقول : جاءني الرجل الا الطوال ، ولا : رأيت العالم الا النحاء .

احتج الخصم بوجهين :

أحدهما : انه يجوز وصفه بالجمع ، كما يقال : أهلك الناس الدرهم البيض ، والدينار الصفر .

الثاني : يصح الاستثناء منه ، كقوله [تعالى] : « ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا » (٣) .

والجواب عنهما : أن ذلك مجاز ، لعدم الاطراد ، فانك لا تقول : جاءني

ص : ٨٦

١- ١. في نسخه : لو أدخل .

٢- ٢. في نسخه : ولا .

٣- ٣. العصر / ٢ .

الرجل القضاء ، ولا- : العالم الا الفقهاء ، ولو قيل : إذا لم يكن (ثمه) (١) [له] معهود و صدر من حكيم ، فان قرينه حاله تدل على الاستغراق ، لم ينكر ذلك.

المسأله الثانيه : الجمع المنكر لا يدل على الاستغراق ، وحمله الشيخ « ره » على الاستغراق من جهه الحكمه ، وهو اختيار الجبائي.

لنا : انه وضع للدلاله على الجمع ، لأنه يفسر بالقله والكثره ، فيجب ان لا يحمل على أحدهما الا لدلاله ، [ظاهره] [لكن أقل الجمع من ضروريات محتملاته ، فيجب أن يقتصر عليه ، الا لدلاله زائده].

احتج الجبائي : بأن حمل اللفظ على الاستغراق ، حمل له على جميع حقائقه ، فكان أولى.

واحتج الشيخ « ره » : بأن هذه اللفظه إذا دلت على القله والكثره ، و صدرت من حكيم ، فلو أراد القله لبينها ، وحيث لا قرينه ، وجب حمله على الكل.

وجواب الاول : لا نسلم أن اللفظ موضوع لهما (٢) حقيقه ، بل موضوع لمطلق الجمع ، لا للقله من حيث هي قله ، ولا للكثره من حيث هي كذلك ، والبدال على الكلى غير دال على الجزئي ، سلمنا أنه حقيقه فيهما ، لكن يجب التوقف الا- لقرينه ، والقرينه موجوده مع أقل الجمع ، لأنه مراد قطعاً ، ثم نقول : (لم) (٣) زعمتم انه يجب حمله على جميع حقائقه؟ لا بد لهذا من دليل.

وجواب الثاني : لا نسلم تجرده من القرينه ، وقد بينا وجودها ، سلمنا انه لا قرينه ، ولكن لو أراد الكل لبينه أيضا.

ص : ٨٧

١- ١. وفي نسخه : ث.

٢- ٢. في نسخه : لها.

٣- ٣. في نسخه : ان.

الاولى : الجمع فى الاشتقاق : ضم الشىء إلى الشىء ، فمعناه موجود فى الاثنين فصاعدا ، وفى العرف : يفيد الفاظا مخصوصه ، ولفظ الجمع كقولنا : رجال ، يفيد الثلاثه فما زاد ، وقيل : يقع على الاثنين أيضا .

لنا : فرق أهل اللغه بين ألفاظ التثنيه والجمع .

الثانى : [ان] الفاظ الجمع توصف بالثلاثه فما زاد ، فيقال : رجال ثلاثه ، ولا يقال : رجال اثنان .

الفائده الثانیه : ضمير الجماعه يبنى على ما يعود إليه ، فان كان مستغرقا كان كذلك والا فهو خاص .

المسأله الثالثه : نفى المساواه [بين الشئيين ، لا يقتضى عموم نفى المساواه] خلافا لبعض الشافعيه .

لنا : ان المساواه (تفيد) (1) الاستواء فى جميع الصفات ، فنفى المساواه نفى لذلك المجموع ، ونفى المجموع من حيث هو كذلك يحصل بنفى بعضه فلا يلزم نفى المساواه من كل وجه .

المسأله الرابعه : إذا اجتمع المذكر والمؤنث فى لفظ غلب التذكير فان ورد مجردا عن القرينه الداله على المراد به ، هل يحمل على الذكرين منفردين؟ قال قوم : نعم . وحمله الشيخ « ره » عليهما .

حجه الاولين : ان (قاموا) مثلا يفيد تضعيف فائده (قام) ، وهو للمذكر خاصه ، فكذلك تضعيفه .

حجه الشيخ « ره » : نص أهل اللغه : أن مع اجتماعهما يغلب لفظ التذكير .

الفصل الثالث : فى المباحث المتعلقة بالخصوص

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : وصف الكلام بأنه خصوص وخاص ، يفيد أنه وضع لشيء واحد. ووصف الكلام بأنه مخصوص : هو انه قصر على بعض فائده. وقولهم : خص فلان العموم ، يستعمل بالحقيقه على انه جعله خاصا ، ولا يجعله كذلك الا إذا استعمله فى بعض فائده ، والتخصيص : ما دل على أن المراد باللفظ بعض ما تناوله.

فائده

الفرق بين النسخ والتخصيص من وجوه :

الاول : ان التخصيص لا يصح الا فى الالفاظ ، والنسخ : قد يكون لما علم بدليل شرعى لفظا كان أو غيره.

الثانى : التخصيص يؤذن بأن المخصوص غير مراد من اللفظ عند الخطاب ، والنسخ يؤذن ان المنسوخ مراد عند الخطاب.

الثالث : ان النسخ يدخل على (عين) (1) واحده ، والتخصيص بخلاف ذلك.

الرابع : التخصيص قد يكون بدلاله العقل والاستثناء وأخبار الآحاد ، والنسخ لا يقع بذلك.

الخامس : التخصيص مقارن ، والنسخ متراخ.

ص : ٨٩

١- ١. فى نسخه : غير.

المسأله الثانيه : يجوز أن يستعمل الله تعالى العام فى الخصوص ، أما الامكان : فلا أن أهل اللغه تجوزوا بمثل ذلك فى كلامهم ، وقد بينا أن المجاز جائر الحصول فى خطابه تعالى. وأما الوقوع فظاهر فى القرآن والاحاديث لا يقال : الحكمه تمنع من ذلك ، لأنه يوهم الكذب. لأننا نقول : متى؟ إذا تجرد عن القرينه أم لا (١)، ونحن لا نجيزه الا مع القرينه.

المسأله الثالثه : يجوز تخصيص الفاظ العموم حتى يبقى واحد ، وهو اختيار الشيخ « ره » ومذهب القفال ، وقيل : حتى يبقى ثلاثه ، ومنهم من فصل بين لفظ الجمع وغيره من الالفاظ ، وقال أبو الحسين : حتى يبقى كثره ، الا على سبيل التعظيم ، وهو الاظهر ، لأننا نعلم قبح قول القائل : [أكلت] كل ما (فى البستان) (٢) من الرمان - وفيها ألف وقد أكل واحده ، وكذلك يقبح : أخذت كل ما فى الصندوق من الذهب - وفيه ألف - وقد أخذ ديناراً.

المسأله الرابعه : يجوز تخصيص العام بالشرط ، والغايه ، والصفه ، والاستثناء ، ودلاله العقل ، والكتاب ، والاجماع ، والسنه متواتره كانت أو آحاداً.

فالشرط هو : ما يقف عليه الحكم ، وهو ضربان : مؤكد ، كقوله : قم ان استطعت ، ومبين ، كقوله : اكرمه ان فعل. وله صدر الكلام تقدم أو تأخر. ولا يدخل [الا] على المتوقع لفظاً أو تقديرًا ، ولا يدخل على الماضى والحاضر ، ولا يمتنع كون الشىء شرطاً لاشياء كثيره ، [كما يكون للشىء الواحد شروط كثيره].

ص: ٩٠

١- ١. ورد فى نسخه اضافته كلمه (ممنوع) وفى أخرى وردت مكانها كلمه (عن) وفى ثالثه هكذا (م ع) ، وما اثبتاه فى المتن مطابق لنسخه المكتبه الفيضيه.

٢- ٢. فى بعض النسخ : بالسله.

والغايه : كقوله : « ولا تقربوهن حتى يطهرن » (١) وقد اختلف فيما بعد الغايه ، والظاهر انتفاء الحكم السابق معها.

والصفه : تخص العام ، وتفيد المطلق ، أما العام فكقولك ، اكرم الرجال الطوال.

ولنضع للمطلق مسأله على حيالها :

المسأله الخامسه : فى المطلق والمقيد. والمطلق : هو الدال [على الماهيه والمقيد : هو الدال] عليها مع صفه. مثال الاول : قوله تعالى : « فتحرير رقبه » [ومثال الثانى قوله : « فتحرير رقبه [مؤمنه » (٢) فإذا وردا ، فاما أن يكون بينهما تعلق ، ويجب تنزيل المطلق على المقيد. واما أن لا- يكون بينهما تعلق : فان كان (حكاهما) (٣) مختلفين ، كان المطلق على اطلاقه ، كأن يأمر بالصلاه ، ثم يأمر بالصيام (متابعا) (٤) وان كان حكمهما متفقا ، وكان سببهما واحدا ، وعلم [أن] المراد بأحدهما هو الآخر ، كان المطلق مقيدا بتلك الصفه ، لأن المأمور به واحد ، والتقييد يقتضى اشتراطه ، فلولم يقيد المطلق به لكان غيره وان لم يعلم ان المراد بأحدهما هو الآخر ، كان المطلق على اطلاقه ، والمقيد على تقييده ، وتغايرا. وان كان سببهما مختلفا ، بقى المطلق على اطلاقه ، ولا يجب تقييده بالصفه الا لدلاله. خلافا لبعض الشافعيه.

لنا : ان الأمر على الاطلاق لسبب معين ، لا ينافى التقييد لسبب آخر ، وإذا لم يتنافيا لم يجب تنزيل أحدهما على الآخر ، ولا تقييده به.

ص : ٩١

١- ١. البقره / ٢٢٢.

٢- ٢. المجادله / ٣ ، والنساء / ٩٢.

٣- ٣. فى نسخه : حكمهما.

٤- ٤. فى نسخه : فتتابعا.

احتجوا : بأن القرآن كالكلمه الواحده.

وجوابه : أن اردتم فى عدم التناقض فمسلم. وان أردتم فى وجوب تنزيل المطلق على المقيد فممنوع.

الفصل الرابع : فى مباحث الاستثناء

[وفيه مسائل] :

[المسأله] الاولى : الاستثناء (يخرج من) (١) الكلام ما لولاه لوجب دخوله تحته ، ولا تكفى الصلاحيه ، وهو اختيار أبى جعفر « ره » ، لوجهين :

أحدهما : لو كفت الصلاحيه لصح : (رأيت رجلا الا زيدا [أ] و : رأيت رجلا الا زيدا) لأن الصلاحيه موجوده.

[و] الثانى : يصح الاستثناء من الاعداد ، ولولاه لوجب دخوله ، فيجب فى الكل ، صونا للفظ الاستثناء عن الاشتراك.

والوجهان ضعيفان :

اما الاول : (فحيث انه لازم له) أيضا ، (٢) لأنه يقول النكره يجب أن تعم بدلا ، ولو كفى الوجوب ، لجاز الاستثناء حيث ذكر. فان أجاب : بأن الوجوب مشروط بالشمول ، كان لخصمه [منع] ذلك.

وأما الثانى : فنقول : لا نسلم صحه الاستثناء فى الاعداد لخصوص الوجوب ، بل لعموم الصلاحيه.

واستدل بعض الأصوليه لذلك بأنه : لو كفت الصلاحيه لتساوى قولنا :

ص : ٩٢

١- ١. فى بعض النسخ : مخرج عن ، وفى نسخه : من.

٢- ٢. فى بعض النسخ : فحسنه لازم.

اضرب (رجلا) (١) الا زيدا [أ] و : الرجال الا زيدا ، وعدم التساوى دليل على أن الاستثناء لا يكون حقيقه الا فى (موضع) (٢) الوجوب.

المسأله الثانيه : شرط كون الاستثناء مخصصا ، كونه متصلا أو متراخيا بما جرت العاده بأن المتكلم (لم يستوف) (٣) غرضه. ولا يجوز تراخيه عن ذلك ، خلافا لما حكى عن ابن عباس. ولا نزاع فى الجواز عقلا ، بل وضعا ، فان أهل اللغه يستقبحون قول القائل : اضرب الرجال ، ثم يقول بعد سنه : الا زيدا بمعنى : أنهم لا يعدون ذلك استثناءا ، فمستعمله اذن خارج عن عرف أهل اللغه. وجاء فى شواذ أخبارنا جواز استثناء المشيئه فى اليمين إلى أربعين يوما ، وليس بمعتمد.

المسأله الثالثه : الاستثناء من غير الجنس مجاز ، لأن الاستثناء (اخراج) (٤) ما لولاه لتناوله اللفظ ، وليس كذلك صورته النزاع.

وهو واقع وضعا كقوله :

.....

وما بالربع من أحد الا أوارى

وشرعا كقوله تعالى : « فسجد الملائكه كلهم أجمعون الا ابليس » (٥).

فائده

اختلفوا فى جواز استثناء أكثر الشىء ، فمنعه قوم ، والاكثر من على جوازه.

ص : ٩٣

١-١. فى بعض النسخ : رجالا.

٢-٢. فى نسخه : موضوع.

٣-٣. فى نسخه : لا يوف.

٤-٤. فى بعض النسخ : لاخراج.

٥-٥. الحجر / ٣٠.

والظاهر : أن الكثرة قد تنتهي إلى حد [يقبح استثناءها ، فانه] يقبح عادة أن يقال له : عندى مئة الا تسعه وتسعين درهما ونصفا ، وهذا ظاهر.

المسألة الرابعة : الاستثناء إذا تعقب جملا معطوفه ، ولم يكن الثانى اضرابا ، قال الشيخ أبو جعفر « ره » يرجع إلى جميعها. وقال السيد المرتضى : يرجع إلى الاخير قطعاً ، وتوقف فى رجوعه إلى الاول الادلالة.

احتج الشيخ « ره » بوجهين :

الاول : إذا تعقب الشرط جملا ، (يرجع) (1) إلى الكل ، فكذلك الاستثناء والجامع كون كل واحد منهما لا يستقل بنفسه.

الثانى : ان حرف العطف يصير الجمل المعطوفه فى حكم الجملة الواحده إذ لا فرق بين قولك : رأيت زيد بن عمرو ، وزيد بن خالد ، وبين قولك : رأيت الزيد بن ، فيجب رجوع الاستثناء اليهما.

احتج المرتضى « ره » بوجهين :

أحدهما : حسن استفهام المستثنى عقبيهما عن كل واحد منهما والاستفهام دلالة الاشتراك :

الثانى : وجدنا الاستثناء تاره يعود (اليهما) ، (2) وتاره إلى الاخير ، فيجعل (مشتركه) (3) (لأن) (4) الاصل فى الاستعمال الحقيقه.

المسألة الخامسة : إذا تعقب الاستثناء استثناء آخر : فان كان معطوفا كانا عائدتين إلى الاول. وان لم يكن معطوفا : فان كان الاستثناء الثانى مثل الاستثناء

ص: ٩٤

١-١. فى نسخه : رجع.

٢-٢. فى نسخه : إليها.

٣-٣. فى نسخه : مشترك.

٤-٤. فى نسخه : الا أن.

الاول فصاعدا ، رجع إلى المستثنى منه أيضا. وان كان دونه ، رجع إلى الاستثناء ، وقيل : يرجع إلى المستثنى منه ، والاول أظهر.

الفصل الخامس : فى بقيه المخصصات

(وفيه مسائل) :

المسأله الاولى : العام يخص بالدليل العقلى ، لأننا نخرج الصبى والمجنون من قوله تعالى : « يا أيها الناس اعبدوا ربكم » (١) هذا فى حال كونهما كذلك وان كانا عند البلوغ [والعقل] مخاطبين بالعباده بتلك العبارة.

احتج المانع : بأن المخصص مقارن ، ودليل العقل متقدم.

وجوابه : لا نسلم اشتراط المقارنه فى كل مخصص.

المسأله الثانيه : تخصيص الكتاب بالكتاب جائز ، كقوله تعالى : « فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب » (٢) ثم قال فى موضع آخر : « حتى يعطوا الجزية عن يد » (٣).

وكذلك تخصيص الكتاب بالسنة قولاً ، كتخصيص آيه المواريث (٤) بقوله عليه السلام : « القاتل لا يرث » ، وفعلاً ، كتخصيص آيه الجلد (٥) برجمه عليه السلام ماعزاً.

ص : ٩٥

١- ١. البقره / ٢١.

٢- ٢. محمد / ٤.

٣- ٣. التوبه / ٢٩.

٤- ٤. وهى قوله تعالى : « يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ، الى قوله تعالى وصيه من الله والله عليم حلیم » النساء / ١١ ، ١٢.

٥- ٥. وهى قوله تعالى : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مئه جلده » الخ الآيه. النور / ٢.

وبالاجماع ، كالتسويه بين العبد والامه فى تصنيف الحد ، تخصيصا لآيه الجلد.

وأما تخصيص السنه بالسنه ، فقد أنكره قوم والاصح جوازه.

المسأله الثالثه : يجوز تخصيص العموم المقطوع به بخبر الواحد وأنكر ذلك الشيخ أبو جعفر « ره » سواء كان العموم مخصوصا أو لم يكن ، وهو اختيار جماعه من المتكلمين. ومن الأصوليه من فصل.

احتج المجيز : بانهما دليلان تعارضا ، فيجب العمل بالخاص منهما ، لبطلان ما عداه من الاقسام.

احتج المانع : بأن العموم المقطوع يوجب العلم ، والخبر يوجب الظن ، ولا يجوز ترك المعلوم للمظنون.

أجاب الاولون : بأن ما ذكرته منقوض بالبراءه الاصليه ، فانها تترك بالخبر وأيضا : فان تناول العموم لموارده مظنون ، وان كان مقطوع النقل ، والخبر وان كان مظنون النقل فتناوله (لما يتناوله) (1) والعمل به مقطوع ، فتساويا فى القطع والظن. والاولى التوقف.

ونجيب عن الاول : بأننا لا- نسلم أن خبر الواحد دليل على الاطلاق ، لأن الدلاله على العمل به الاجماع على استعماله فيما لا يوجد عليه دلالة ، فإذا وجدت الدلاله القرآنيه سقط وجوب العمل به ، وما يدعونه من الاخبار التى حكم بتخصيص العموم بها ، عنه جوابان ، عام ، وخاص :

فالعام أن نقول : أحصل الاجماع على التخصيص؟ فان قالوا : لا ، سقط الاستدلال ، وان قالوا : نعم ، قلنا : لا نسلم أنه حصل التخصيص بها ، بل بالاجماع فان قالوا : لا بد للاجماع من مستند ، قلنا : نعم ، لكن لا نسلم أن المستند هو

ص: ٩٦

١-١. فى نسخه : لما تناوله.

ما ذكرتم.

الثانى : (انا) (١) نعارضهم بأخبار مثلها ، فإذا استدلوا بخبر أبى هريره فى تحريم نكاح المرأه على عمته وخالتها ، ورجوع الصحابه إلى ذلك ، عارضنا [هم] بخبر فاطمه بنت قيس المتضمن لسقوط نفقه المبتوته وسكناها ، فان عمر طرحه وعمل بالآيه.

الفصل السادس : فى العام المخصوص

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : العام إذا خص صار مجازا ، سواء خص بدليل متصل أو منفصل ، وهو اختيار أبى جعفر « ره » ، وجعله قوم حقيقه على الاطلاق. ومنهم من فصل.

لنا : ان العموم حقيقه فى الاستغراق ، فإذا أريد به المخصوص كان مجازا لأنه استعمال له فى غير موضوعه لا يقال : العام مع القرينه حقيقه فى المخصوص لأننا نقول : ذلك يسد باب المجاز ، فان المجاز لا ينفك عند استعماله (عن) (٢) القرينه.

المسأله الثانيه : يجوز التمسك بالعام المخصوص - إذا لم يكن التخصيص مجملا - مطلقا. ومنهم من فصل.

لنا : ان اللفظ متناول لما عدا المخصوص ، فيجب استعماله فيه. وانما قلنا أنه متناول له لأننا بينا أن الفاظ العموم حقيقه فى استغراق الكل ، ولا معنى للكل سوى مجموع الآحاد ، والتخصيص لا يمنع التناول ، والا لدار.

ص : ٩٧

١- ١. فى نسخه : أن.

٢- ٢. فى بعض النسخ : من.

احتج ابن أبان بوجهين :

أحدهما : ان العام لما عرض له التخصيص ، صار مجازا ، فلم يجز التعلق به. [و] الثانى : ان اخراج البعض المعين ، يجرى مجرى قوله : لم أرد الكل ولو قال ذلك ، لمنع من التعلق بظاهره ، فكذلك ما جرى مجراه.

وجواب الاول : سلمنا أنه مجاز بالنظر إلى تناول الكل ، لكن لا نسلم أنه مجاز فى تناول الباقي ، فانا [قد] بينا انه متناول له فى أصل الوضع ، سمى مجازا أو لم يسم.

وجواب الثانى : انه قياس من غير جامع ، والفرق بينهما : عدم امكان الوصول إلى المراد فى الاولى ، وامكان الوصول إليه فى الثانية.

المسألة الثالثة : إذا ورد عام وخاص متنافيى الظاهر - كقوله عليه السلام : « فى الرقه (١) ربع العشر » وقوله : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقه » - فاما أن يعلم تاريخهما أو يجهل فان علم : فأما أن يعلم اقترانهما ، أو تقدم العام ، أو تأخره ، (فهنا) (٢) أربعة مباحث :

الاول : إذا علم اقترانهما ، بنى العام على الخاص بلا خلاف.

الثانى : إذا تقدم العام وتأخر الخاص : فان كان ورد بعد حضور وقت العمل بالعام ، فانه يكون نسخا ، وان كان قبله ، كان تخصيصا للعام عند من يجيز تأخير بيان العام.

الثالث : إذا كان الخاص متقدما ، والعام متأخرا ، فعند الشيخ أبى جعفر « ره » يكون العام ناسخا ، لأنه لا يجيز تأخير البيان. وقال الأكثرون : ان العام يبنى على الخاص ، وهو الاظهر.

لنا : دليلان تعارضا ، فلو عمل بهما لتناقضا ، ولو عمل بالعام لالغى الخاص فيجب العمل بالخاص صوتنا لهما عن الالغاء.

ص : ٩٨

١- ١. فى نسخه : فهنا.

٢- ٢. فى نسخه : الورق.

الرابع : إذا جهل التاريخ (فيهما) (١) فالذى يجيء على ما اخترناه ان يبنى العام على الخاص ، وتوقف بعض الحنفية .

لنا : اما أن يكون مقارنا ، أو متقدما ، أو متأخرا ، وعلى التقديرات الثلاثة ، وجب بناء العام عليه على ما قلناه ، فكذلك فى صورته الجهاله ، لأنه لا يعدو أحد الاقسام .

الفصل السابع : فيما الحق بالمخصصات

الفصل السابع

فيما ألحق بالمخصصات ، [وفيه مسائل] :

المسألة الاولى : الخطاب العام الوارد على السبب الخاص : اما أن يكون مستقلا بنفسه ، واما أن لا يستقل ، فان لم يستقل ، كان مقصورا على سببه ، كقول النبى صلى الله عليه و آله - وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر - « أينقص إذا يبس ، فليل : نعم فقال : لا اذن » ، وان كان مستقلا : فان كان عاما فى غير ما سئل ، فلا شك فى عمومته ، كقوله عليه السلام - وقد سئل عن ماء البحر - فقال : « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » . وان كان أعم منه فى ذلك الحكم ، لم يقصر العام على السبب الخاص ، وهو اختيار أبى جعفر « ره » ، وصار جماعه إلى قصره عليه .

لنا : ان المقتضى للعموم موجود ، والعارض لا يصلح معارضا ، أما وجود المقتضى فما بيناه من كون الصيغه حقيقه فى العموم ، وأما فقدان العارض فلان المانع هو ما يذكره المخالف ، وسنبطله انشاء الله تعالى .

احتجوا : بأن الخطاب لو كان عاما لكان ابتداء وجوبا ، وذلك (يتنافى) (٢) .

ص : ٩٩

١- ١. فى بعض النسخ : بينهما .

٢- ٢. فى نسخه : متناف ، وفى أخرى : لتنافى ما بين الخ .

لما بين الجواب والابتداء من التفاوت ، وأيضاً : فان من حق الجواب مطابقيه السؤال ، وذلك انما يكون بالمساواه.

وجواب الاول : لا نسلم التنافى بين الجواب والابتداء ، كما لو صرح بذلك.

وعن الثانى : لا نسلم انحصار المطابقيه فى المساواه ، بل بمعنى انتظام الجواب (مع) (١) السؤال ، وهو موجود.

المسأله الثانيه : إذا تعقب العام صفه أو استثناء أو حكم ، وكان ذلك لا يتأتى فى جميع ما يتناوله العموم بل فى بعضه ، قال قوم يقصر العموم عليه ، وانكره القاضى ، وهو مذهب الشيخ أبى جعفر « ره » ، والاولى التوقف ، لأن صيغه العموم للاستغراق ، وظاهر الكنايه الرجوع الى ما ذكر ، فيجب التعارض لعدم الترجيح.

لا يقال : التمسك بالعموم أولى ، لأنه ظاهر.

لأننا نمنع الاولويه ، ولعل الكنايه أولى.

المسأله الثالثه : إذا عطف على العام ، وكان فى المعطوف اضمار مخصوص قال القاضى لا يجب اضمار مثله فى المعطوف عليه ، كقوله عليه السلام : « لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد (فى عهده) » (٢) (وفى) (٣) الثانى اضمار مخصوص وهو (بكافر حربى) ، لأن ذا العهد يقتل بالذمى بلا خلاف.

والاولى التوقف ، لأن العطف يقتضى الاشتراك ، خصوصاً فى عطف المفرد ، وصيغه العموم تقتضى الاستغراق ، وليس أحدهما أولى من الآخر.

ص : ١٠٠

١-١. فى بعض النسخ : لجميع.

٢-٢. فى بعض النسخ : بعهده.

٣-٣. فى نسخه : ففى.

المسأله الرابعه : لا يجوز تخصيص العموم بمذهب الراوى ، لأن المقتضى للعموم موجود ، وهو الصيغه الموضوعه للاستغراق ، وعدول الراوى يجوز أن يكون عن اماره أو نظر فاسد.

لا يقال : لو لم يعلم (من شاهد حال) (١) النبى صلى الله عليه و آله التخصيص ، لبين وجه العدول.

لأننا نقول : لا نسلم وجوب اظهار الوجه الا عند المطالبه ، فلعلها لم تحصل . سلمنا حصولها ، لكن لم تنقل ، لأن نقلها ليس واجبا على السامع . المسأله الخامسه : ذكر بعض ما (يتناوله) (٢) العام لا يخص العموم ، خلافا لأبى ثور ، لأن التخصيص مشروط بالتنافى ، ولا تنافى ، وكذلك قصد المتكلم بخطابه إلى المدح والذم لا يمنع [من] كونه عاما خلافا لبعض الشافعيه ، لأن قصد المتكلم ذلك لا ينافى صيغه العموم - لا وضعها ولا عاده - لصحه الجمع بينهما.

ص: ١٠١

١-١. فى نسخه : شاهد من حال.

٢-٢. فى نسخه : تناوله.

الباب الرابع : فى المآمل والمببن ، وفىه فصول:

أشاره

ص: ١٠٣

الفصل الاول : فى تفسير الفاظ يحتاح اليها فى هذا الباب

المجمل : قد يراد به ما أفاد جملة من الاشياء ، من قولهم (١) : أجملت الحساب [و] فى الاصطلاح : هو ما أفاد شيئاً من جملة أشياء ، هو معين فى نفسه ، واللفظ لا يعينه .

والبيان فى العرف : هو كلام أو فعل دال على المراد بخطاب لا يستقل بنفسه فى معرفه المراد .

والمبين : قد يطلق على ما يحتاح الى بيان ، وقد ورد عليه بيانه وقد يطلق على الخطاب المبتدأ المستغنى عن بيان .

والمفسر : له المعنيان أيضاً .

والنص : هو الكلام الذى يظهر افادته لمعناه ، ولا يتناول أكثر (مما) (٢) هو مقول فيه .

ص : ١٠٥

١- ١. فى نسخه : كقولهم .

٢- ٢. فى نسخه : ما .

الفصل الثاني : فيما يحتاج الى بيان

والضابط فيه : أن كل ما لا يستقل بنفسه في معرفه المراد به (فهو) (١) مجمل.

وتقسيم ذلك أن نقول : الأدله الشرعيه : اما أقوال أو افعال.

فالأقوال على ضربين : ما يستقل بنفسه في معرفه المراد [به] وهو [ما] يدل : اما بصريحه ، كقوله تعالى : « ولا يظلم ربك أحدا » (٢) وقوله : « والله بكل شيء عليم » (٣) أو بفحواه ، كقوله : « فلا- تقل لهما أف » (٤) وهذا حقيقه عرفيه في نفى الاذيه مطلقا. وقيل : يعلم ذلك بالقياس ، وهو باطل ، لأنه يعلمه من لا يستحضر القياس ومن لا يعتقد صحته أيضا.

ومنه ما لا- يستقل بنفسه ، وهو نوعان : أحدهما : يحتاج إلى بيان ما لم يرد منه ، كقوله تعالى : « والسارق والسارقه فاقطعوا أيديهما » (٥) وهذا يصح التعلق به ، ومنهم من أدخله في حيز المجمل ، والأظهر ما ذكرناه [والنوع] الثاني : ما يفتقر إلى بيان ما أريد به ، وهو على أقسام :

الاول : ما وضع في اللغة لمعنى واحد ، (موجود) (٦) في أشخاص متعدده فانه بالنظر إليها أو إلى بعضها المعين ، مجمل ، كقوله تعالى : « وآتوا حقه

ص: ١٠٦

- ١- ١. في نسخه : هو.
- ٢- ٢. الكهف / ٤٩.
- ٣- ٣. النساء / ١٧٦.
- ٤- ٤. الاسراء / ٢٣.
- ٥- ٥. المائده / ٣٨.
- ٦- ٦. في نسخه : موضوع.

الثانى : ما وضع لمعان [مختلفه] متعدده - وهو المشترك - فهو مجمل أيضا على ما مر بيانه ، كقوله تعالى : « ثلاثه قروء » (٢).

الثالث : ما استعمل فى بعض موضوعه لمخصص ، [مجمل] ، كقوله تعالى : « احلت لكم بهيمه الانعام الا ما يتلى عليكم » (٣).

الرابع : ما استعمل فى غير موضوعه وهو ضربان : [أحدهما] : الاسماء الشرعيه ، منقوله كانت كقوله تعالى : « أقيموا الصلاه » (٤) (أو) (٥) مختصه كقوله تعالى : « ثم اتموا الصيام إلى الليل » (٦) [و] الثانى : ما استعمل فى مجازه ، وتساوت المجازات بالنسبه إليه ، فهو مجمل فيها.

وأما الافعال : فكلها محتاجه إلى البيان ، لانها لا تنبئ عن الوجوه التى وقعت عليها ، [وقد يقترن بها ما ينبئ عن الوجوه التى وقعت عليها] كما إذا رؤى مثلا أنه صلى صلاه جماعه بأذان واقامه ، علم أنها واجبه ، لأن ذلك من دلائل الوجوب.

الفصل الثالث : فيما ادخل فى المجمل

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : التحريم والتحليل المعلقان على الاعيان ، ينصرف إلى

ص : ١٠٧

١- ١. الانعام / ١٤١.

٢- ٢. البقره / ٢٢٨.

٣- ٣. المائده / ١.

٤- ٤. البقره / ٤٣.

٥- ٥. فى نسخه : و.

٦- ٦. البقره / ١٨٧.

المنفعه المطلوبه من تلك العين عرفا ، وقال أبو عبد الله : هو مجمل.

لنا أن الذهن يسبق إلى ذلك ، فان القائل : [هذا الطعام حرام ، يسبق إلى الذهن تحريم أكله. و [هذه المرأه حرام يسبق إلى الذهن تحريم الاستمتاع بها ، وسبق الذهن إلى الشيء دلالة على كون اللفظ حقيقه فيه.

احتج بأن الاعيان غير مقدوره ، فلا يتناولها النهى ، وليس مجاز أولى من مجاز ، فوجب التوقف.

وجوابه : منع الثانيه ، لقيام الاولويه الباديه ، بقضيه العرف.

المسأله الثانيه : قال الشيخ أبو جعفر « ره » : الباء فى قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم » (١) للتبعيض ، لأن الفعل متعد بنفسه ، فلولم تفد التبعيض لم يكن (ثمه) (٢) فائده.

وقال القاضى تفيد الالصاق فحسب ، كما تقول : امسح يدك بالمنديل ، فانه يوجب الصاق يده بالمنديل ، اما بكله ، أو ببعضه.

وقال بعض العراقيين : هى مجمله ، لانها تحتمل مسح الكل والبعض ، فإذا مسح النبى صلى الله عليه و آله بناصيته ، كان ذلك بياناً للمجمل.

المسأله الثالثه : حرف النفى إذا دخل على المصدر كقوله : لا صلاه الا بطهور ، قال أبو عبد الله البصرى : هو مجمل.

وقال قوم : ان كان الفعل شرعياً ، انتفى عند انتفاء الصفه المذكوره ، كقوله : لا صلاه الا بفاتحه الكتاب ، ، لأن الشرع (أخير) (٣) بانتفاء ذلك ، وان كان حقيقه انصرف إلى حكمه : فان كان له حكم واحد ، انتفى ذلك الحكم

ص : ١٠٨

١- ١. المائده / ٦.

٢- ٢. فى نسخه : ثم.

٣- ٣. فى نسخه : أخبرنا.

كقوله : لا شهاده لقاذف » ، وان كان له أحكام متساويه ، كان مجملا.

الفصل الرابع : فى البيان.

الفصل الرابع

فى البيان ، وفيه مسائل :

المسأله الاولى : البيان يقع بأشياء :

الاول : القول ، وهو ظاهر.

الثانى : الكتابه ، كما بين الله تعالى لملائكته بما كتبه فى اللوح ، والرسول بما كتبه لعماله ، والائمة من بعده.

الثالث : الاشاره ، كما قال : الشهر هكذا وهكذا وهكذا ، بأصابعه العشر ثم أعاد وحبس اصبعه فى الثالثه ، وهذا القسم لا يصح فى حق الله تعالى ، (لافتقاره) (١) إلى الاعضاء ، واستحالتها فى حقه تعالى.

الرابع : الفعل ، وأنكر ذلك قوم ، والاصح جوازه ، كما بين النبي صلى الله عليه وآله الحج والوضوء بفعله ، ولا يكون [ذلك] بيانا حتى يعلم ذلك من قصده ، أو بنصه كقوله : « صلوا كما رأيتمونى أصلى » ، أو بالدليل العقلى ، كما إذا فعل وقت الحاجه إلى بيان الخطاب.

[الخامس] الترك ، كأن يتركه صلى الله عليه وآله - بعد فعله - عمدا ، [أ] ويكون الخطاب متناولا له ولا مته ، ثم يتركه ، فيعلم خروجه (عن) (٢) العموم.

فرعان

الاول : الفعل أكشف من القول فى البيان ، لأن الفعل ينبئ عن صفه

ص : ١٠٩

١- ١. فى نسخه : لافتقارها.

٢- ٢. فى نسخه : من.

المبين عيانا ، والقول اخبار عن تلك الصفه ، وليس الخبر كالعيان.

الفرع الثانى : إذا ورد عقيب المجمل قول وفعل ، يحتمل أن يكون كل واحد منهما بياناً ، فان لم يتنافيا ، وعلم تقدم أحدهما ، كان هو البيان ، والثانى تأكيدا ، وان جهل ، كانا سواء فى الاحتمال وان تنافيا ، وعلم تقدم أحدهما كان هو البيان ، (وان) (1) جهل ، كان القول هو البيان دون الفعل ، لأنه يدل بنفسه ، وليس كذلك الفعل.

المسأله الثانيه : لا يجب أن يكون البيان كالمبين فى القوه ، خلافا للكرخى فانه لا يعمل بخبر الاوساق ، مع قوله عليه السلام : « فيما سقت السماء العشر ».

وانما قلنا ذلك لأنه لا يمتنع تعلق المصلحه به ، وهو متضمن لحكم شرعى عملى ، فجاز استفادته بالخبر المظنون ، على ما سيأتى انشاء الله تعالى.

الفصل الخامس : فى المبين له

الفصل الخامس

فى المبين له ، وفيه مسائل :

المسأله الاولى : يجوز أن يؤخر النبى صلى الله عليه وآله [تبليغ] العباده إلى وقت الحاجه إليها ، وأوجه قوم قبل الحاجه.

لنا : لو علم ذلك ، لعلم اما سمعا أو عقلا ، والقسمان (منفيان) (2).

احتجوا : بقوله تعالى : « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك » (3) والامر للفور.

ص : ١١٠

١- ١. فى نسخه : فان.

٢- ٢. فى بعض النسخ : منفيان.

٣- ٣. المائده / ٦٧.

وجوابه : أن المراد بذلك القرآن ، لأنه هو المستفاد عند اطلاق التنزيل .

المسألة الثانية : لا خلاف بين أهل العدل أن تأخير البيان (عن) (١) وقت الحاجة غير جائز ، إذا لم يكن للمكلف طريق إلى معرفه ما كلف به الا بالبيان والا لكان تكليفا بما لا يطاق .

واختلفوا فى جواز تأخيره عن وقت الخطاب ، فأجازه جماعه من الشافعيه مطلقا . وأنكره أبو على ، وأبو هاشم . وأجاز أبو الحسين تأخير ما لا- ظاهر له ومنع من تأخير ما له ظاهر استعمل فى خلافه كالعام (إذا أريد به) (٢) الخصوص والنكره إذا أريد بها المعين ، والاسماء الشرعيه .

احتج الاولون بوجه .

الاول : أن البيان انما يراد ليتمكن المكلف من الاتيان بما كلف [به] ، فلا- حاجه إليه عند الخطاب ، كما لم يجب تقديم القدره .

الثانى : لو قبح تأخيره زمانا طويلا ، لقبح تأخيره زمانا قصيرا .

الثالث : لو قبح تأخير بيان العام ، لقبح [تأخير] بيان المنسوخ .

الرابع : قوله تعالى : « فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بيانه » (٣) ، و « ثم » للتراخي .

الخامس : أمره تعالى بنى اسرائيل بذبح بقره ، وهو لا يريد الاطلاق ، واخر بيان صفتها إلى ما بعد السؤال . لا يقال : البيان توجه إلى تكليف ثان ، لأن ظاهر الكنايات العود إلى المذكور .

ويمكن أن يجاب عن الاول : بأننا لا نسلم انحصار فائده الخطاب فيما ذكرتم

ص : ١١١

١-١ . فى نسخه : عند .

٢-٢ . فى نسخه : كالعام فى الخصوص .

٣-٣ . القيامه / ١٨ - ١٩ .

بل له فائده أخرى ، وهو ارتفاع العبث وازاله الاغراء باعتقاد الجهل ، وهذه الفائده لا تحصل الا مع مقارنة البيان للخطاب .

وعن الثاني : باظهار الفرق ، ومنع الملازمه ، فان الانسان قد يتكلم بما لا يفهم أصلا ، ثم يبينه في الحال ، ولا يقبح ذلك منه ، ويقبح أن يتراخى ببيانه عن الزمان القصير ، ولأن الكلام إذا اتصل به البيان صار كالجمله الواحده .

وعن الثالث : بالتزام التسويه بين النسخ والخصوص ، فانه لا يجوز اسماع المنسوخ الا مع الاشعار بالنسخ .

وعن الرابع : بأن ظاهر الكنايه عودها إلى جميع القرآن ، وكله لا يفتقر إلى بيان .

فان قلت : يجب تنزيلها على ما يفتقر منه إلى (بيان) (١) كالمجمل والعموم .

قلت : ليس (ما ذكرته) (٢) أولى من التمسك بظاهر الكنايه ، ويكون البيان اظهارة بالتنزيل ، أو يكون اشاره إلى (بيان التفصيل) (٣) .

احتج أبو الحسين : بأنه لو تأخر بيان ما له ظاهر ، لكان المخاطب : اما أن يريد افهامنا بذلك ، واما أن لا يريد (٤) ، ويلزم من الاول بطلان كونه خطابا . ومن الثاني تكليف ما لا يطاق ، أو الاغراء باعتقاد الجهل ، لأنه ان أراد منا فهم ظاهره ، لزم الاغراء بالجهل ، والا (لكان) (٥) تكليفا بما لا سبيل إليه .

وهذا ينتقض بجواز تأخير النسخ ، وبأنه قد يتوجه الخطاب إلى من يموت

ص : ١١٢

١-١ . في نسخه : البيان .

٢-٢ . في نسخه : ما ذكره وفي أخرى : ما ذكرتم .

٣-٣ . في بعض النسخ : البيان التفصيلي .

٤-٤ . في نسخه : اما أن لا يريد افهامنا بذلك واما أن يريد .

٥-٥ . في نسخه : كان .

قبل تمكنه من الاتيان بالفعل ، فيعلم خروجه عن الخطاب ، ولم (يبين) (1) ذلك.

واحتج أبو هاشم : بأنه لو جاز تأخير بيان المجرم ، لجاز مخاطبه العربي بالزنجيه ، ولا يبين له في الحال ، والجامع : كون السامع لا يعرف المراد في الحالين.

وجوابه : منع الملازمه ، وابداء الفرق ، وهو أن العربي لا يفهم موضوع الزنجيه ، وليس كذلك في صورته النزاع ، لأن السامع يعلم أن المتكلم أراد أحد احتمالات اللفظ ، وقد يتعلق الغرض بابانه مثل ذلك القدر.

المسأله الثالثه : يجوز اسماع العام من لم يعرف الخاص ، سواء كان المخصص عقليا أو شرعيا ، خلاف لأبي الهذيل ، وأبي على.

لنا : حصول الاتفاق على جواز اسماع العام المخصوص بالعقل ، فليجز مثله في المخصوص بالنقل ، والجامع : كون السامع في كل واحد من الامرين يتمكن من فهم المراد.

احتج الخصم بوجهين :

أحدهما : لو جاز ذلك لزم الاغراء بالجهل ، أو الخطاب بما لا يفهم.

الثاني : لو جاز ذلك لما جاز العمل بالعام الا بعد العلم بانتفاء المخصص وذلك يسد باب الاستدلال بالعمومات.

وجواب الاول : أن الاغراء والجهل منتفیان ، لأن السامع يجوز التخصيص فيسعى في طلب المخصص.

وجواب الثاني : ان غلبه الظن بانتفاء المخصص ، تكفى في جواز العمل بالعام.

ص: ١١٣

١-١. في نسخه : تبين.

الباب الخامس : فى الافعال ، وفيه فصلان:

اشاره

ص: ١١٥

الفصل الاول : فى افعال النبى صلى الله عليه وآله

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : التأسى فى الفعل (هو) (١) أن يفعل صورته ما فعل (النبى صلى الله عليه وآله) (٢) على الوجه الذى فعل ، لاجل أنه فعل .

وفى الترك : هو أن يترك مثل الذى ترك ، لاجل أنه ترك .

والاتباع : قد يكون فى القول ، وهو : امتثال مقتضاه من وجوب أو ندىب أو حظر ، وقد يكون فى الفعل والترك ، وهو مثل التأسى .

والموافقه : هى المشاركه فى صورته ما يشتركان فيه ، سواء كان فى عقيدته أو فى فعل .

والمخالفه : قد تكون فى القول ، وهى : العدول عن مقتضاه . وفى الفعل ، وهى : العدول عن مثل فعله إذا وجب ، لأنه لو لم يجب ، لم يسم العادل مخالفا كما لا يقال : الحائض مخالفه للنبي صلى الله عليه وآله فى ترك الصلاه .

والإتتمام : هو فعل مثل ما فعله [تبع له] .

ص: ١١٧

١- ١. فى نسخه : وهو .

٢- ٢. فى بعض النسخ : الغير .

المسأله الثانيه : أفعال النبي صلى الله عليه و آله :

ان كانت بياناً لمجمل واجب ، كانت على الوجوب فى حقنا ، أو لمندوب كانت كذلك فى حقنا.

وان لم تكن بياناً ، وكانت شرعيه ، ولم يعلم الوجه الذى وقعت عليه ، قال ابن سريج : تدل على الوجوب فى حقنا ، وقال الشافعى . تدل على الندب ، وقال مالك : على الاباحه ، والاولى : التوقف.

لنا : ان النبي صلى الله عليه و آله فعل الواجب وغيره ، ولا- اشعار للفعل بوجهه الذى وقع عليه ، ومع تساوى الاحتمال يجب التوقف.

احتج القائلون بالوجوب : بالقرآن والاجماع :

أما القرآن : فبقوله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره » (١) ، والامر حقيقه فى الفعل ، وقوله تعالى : « لقد كان لكم فى رسول الله اسوه حسنه » (٢) وقوله : « فاتبعوه » (٣).

وأما الاجماع : فلان الصحابه خلعوا نعالهم لما خلع ، وحلقوا لما حلق ، وذبحوا لما ذبح ، ورجعوا إلى قول عائشه فى الغسل من [التقاء] الختانيين .

وجواب الاول : لا- نسلم ان الأمر حقيقه فى الفعل ، سلمنا [ه] لكن المشترك لا- ينزل على كلا- معنيه ، بل على أحدهما ، والقول مراد قطعاً ، فالفعل غير مراد.

ص : ١١٨

١- ١. النور / ٦٣.

٢- ٢. الاحزاب / ٢١.

٣- ٣. هذه الكلمه وردت فى قوله تعالى : « وأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه » الانعام / ١٥٣. ولكن ما يصلح للاستدلال هنا هو قوله تعالى : « فآمنوا بالله ورسوله النبي الامى الذى يؤمن بالله وكلماته واتبعوه » الاعراف / ١٥٨.

وجواب الثانى : لا نسلم أن التأسى هو الاتيان بمثل فعل الرسول صلى الله عليه و آله ، بل الاتيان به على الوجه الذى فعل ، كما بيناه ، وهو الجواب عن الآيه الاخرى.

وأما الاجماع : فلا نسلم أنهم فعلوه لاجل فعله مطلقا ، بل لعله كان بين ذلك لهم.

المسأله الثالثه : إذا علم الوجه الذى وقع عليه فعله صلى الله عليه و آله ، قال أبو جعفر الطوسى « ره » : يجب اتباعه فى ذلك ، وهو اختيار أبى الحسين البصرى ، وتوقف قوم فى ذلك.

احتج الاولون بوجهين :

أحدهما : قوله تعالى : « لقد كان لكم فى رسول الله اسوه حسنه » (١) وقوله : « فاتبعوه ».

[و] الثانى : الاجماع فى الرجوع إلى أفعاله فى تعريف الاحكام الشرعيه.

ويمكن أن يجاب عن الاول : (بأن) (٢) الاسوه ليست من ألفاظ العموم ، فتصدق بالمره الواحده ، وقد توافقنا على وجوب التأسى [به] فى بعض الاشياء ، فلعل ذلك هو المراد ، وهذا هو الجواب عن الآيه الاخرى.

لا يقال : العرف يقضى بوجوب التأسى به فى كل الأمور ، لأنه لا يقال : فلان أسوه لفلان ، إذا كان أسوه له فى أمر واحد.

لأننا نقول : هذا ممنوع ، فلا بد له من دليل.

وأما الاجماع : فهو (استدلال) (٣) بصوره خاصه على قضيه عامه ، ولئن

ص : ١١٩

١-١. الاحزاب / ٢١.

٢-٢. فى نسخه : أن.

٣-٣. فى نسخه : الاستدلال.

سلمنا حصوله فى تلك الصورة ، فتعديته قياس .

الفصل الثانى : فى الوجوه التى تقع عليها افعاله ، وفى حكم التعارض

وفيه مسألتان :

المسأله الاولى : فعله عليه السلام قد يكون بيانا ، ويعلم ذلك بوجهين :

أحدهما : أن يتقدم فعله خطاب يفتقر إلى بيان ، (ويعدم) (١) ما يمكن أن يكون بيانا له .

الثانى : أن ينص على كون فعله (بيانا لخطاب) (٢) .

وقد يكون فعله ابتداء شرع ، فيكون واجبا أو مندوبا أو مباحا .

فالواجب يعلم بخمس طرق : بنصه على الوجوب ، أو بكون فعله بيانا لواجب ، أو يفعل عليه السلام معه اماره تدل على الوجوب ، أو يفعله بدلا (من) (٣) واجب ، أو يكون الفعل قبيحا لو لم يكن واجبا كركوعين فى ركعه ، ذكره أبو الحسين .

والمندوب يعلم بأربعة أشياء : بنصه عليه السلام ، أو يعلم أن له صفه زائده على حسنه ولا تدل دلالة على وجوبه ، أو يكون بيانا لخطاب يدل على النديه ، أو يكون امثالا لخطاب دال عليها .

والاباحه تعلم بأربعة أشياء : بأن يعلم ذلك من قصده اما بنص أو اماره ، أو يدل على حسنه ولا تدل دلالة على وجوبه ولا ندبه ، أو يكون بيانا لخطاب

ص : ١٢٠

١-١ . فى نسخه : تقدم ، وفى أخرى : يقدم .

٢-٢ . فى نسخه : بيان الخطاب .

٣-٣ . فى بعض النسخ : عن .

دال على الاباحه ، (أو امثالاً لخطاب دال عليها) (١)

المسأله الثانيه : التعارض بين فعليه بالنظر اليهما غير ممكن ، لانهما لا يقعان الا فى زمانين ، بل [قد] يقترن بالفعل ما يدل على عمومه فى الاشخاص ، وشموله (للاوقات) (٢) فيصح تطرق التعارض ، وفى التحقيق : التعارض راجع إلى تلك القرينه.

وأما التعارض بين قوله وفعله عليه السلام فمممكن ، فعلى هذا ، إذا تعارض قوله وفعله ، ولم يعلم تقدم أحدهما على الآخر ، وجب التوقف ، الا لدلاله غيرهما سواء كان التعارض من كل وجه أو من بعض ، وقال جماعه : يجب المصير إلى القول.

واحتجوا : بأن القول يدل بنفسه ، والفعل (يفتقر) (٣) فى الدلاله إلى القول فكان القول أولى. وبأن الفعل يحتمل الاختصاص به عليه السلام ، وليس كذلك القول.

وجواب الاول ، أن الكلام ليس فى الفعل المطلق ، بل فى الفعل الذى قام الدليل على وجوب متابعتة عليه السلام فيه ، فصار كالقول ، وهذا هو الجواب عن الثانى.

فائده

اختلف الناس فى النبى صلى الله عليه وآله هل كان متعبدا بشرع من قبله أم لا؟ وهذا الخلاف عديم الفائده ، لأننا لا نشك أن جميع ما أتى به لم يكن نقلا عن الانبياء ، عليهم السلام بل عن الله تعالى بواسطه الملك ، ونجمع على أنه صلى الله عليه وآله أفضل الانبياء ، وإذا أجمعنا على ثمره المسأله ، فالدخول بعد ذلك فيها كلفه.

ص: ١٢١

١- فى نسخه : أو امثال دال عليها

٢- فى نسخه : الاوقات

٣- فى نسخه : مفتقر

الباب السادس : فى الاجماع ، وفيه فصول

اشاره

ص: ١٢٣

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : الاجماع - وان كان فى وضع اللغه مشتركاً بين الاتفاق و (الازماع) - (1) فهو فى الاصطلاح : اتفاق من يعتبر قوله فى الفتاوى الشرعيه على أمر من الأمور الدينيه ، قولاً كان أو فعلاً ، وهو ممكن الوقوع .

وفى الناس من أحاله ، كما يستحيل اجماع أهل الاقليم الواحد على الاشتراك فى ملبس واحد ومأكل واحد ، وهذا باطل ، لما يعلم من الاتفاق على كثير من مسائل الفقه ضروره . ثم الفرق : أن التساوى فى المأكل والمشرب مما يتساوى فيه الاحتمال ، وليس كذلك المسائل الدينيه ، لأنها يصار إليها عند الأدله ، فجاز الاتفاق عليها .

ومن الناس من أحال العلم به الا فى زمن الصحابه ، نظراً إلى كثرة المسلمين وانتشارهم ، وكون ذلك لا يعلم الا بالمشافهه لهم أو التواتر عنهم ، وهما متعذران فيمن بلغ هذا الحد .

لا يقال : نحن نعلم اتفاق المسلمين على كثير من المسائل ، كنبوه محمد

ص : ١٢٥

صلى الله عليه وآله ، والصلوات الخمس ، ونعلم غلبه كثير من المذاهب على بعض البلاد.

لأننا نجيب عن الاول : بأنه لا معنى للمسلم الا من قال بهذه الاشياء فكأن القائل : أجمع المسلمون على النبوه ، يقول : أجمع من قال بالنبوه على النبوه.

وأما غلبه بعض المذاهب ، فلا- نسلم أنا نعلم ذلك فى أهل البلد كاهه ، ولئن سلمنا أن الأكثر منهم قائل به ، لكن هذا مما لا يجدى فى باب الاجماع.

المسأله الثانيه : عندنا أن زمان التكليف لا يخلو من امام معصوم حافظ للشرع يجب الرجوع إلى قوله فيه. إذا تقرر هذا فمتى (اجمعت) (١) الامه على قول ، كان ذلك الاجماع حجه ، ولو فرضنا خلو الزمان من ذلك الامام لم يكن الاجماع حجه. وههنا بحثان :

الاول : مع وجوده عليه السلام الاجماع حجه للامن على قوله من الخطأ ، والقطع على دخوله فى جمله المجمعين ، وعلى هذا ، فالاجماع كاشف عن قول الامام ، لا أن الاجماع حجه فى نفسه من حيث هو اجماع.

البحث الثانى : لو خلا الاجماع (عن) (٢) المعصوم عليه السلام لم يكن حجه خلافا لسائر الطوائف ، ما عدا الخوارج ، والنظام. لنا : لو كان حجه لعلم ذلك اما بالعقل أو بالنقل ، والقسمان باطلان ، بما يبطل به معتمد المخالف ، وهم طائفتان : طائفه تتمسك بالمعقول ، واخرى بالمنقول.

ص: ١٢٦

١-١ - فى بعض النسخ : اجتمعت

٢-٢ - فى بعض النسخ (من)

أما المعقول : فقالوا لو لم يكن الاجماع (حجه) (١) ، لاستحال اجماعهم عليه ، كما يستحيل تواطؤهم على التلفظ بالعبارة الواحدة ، والتحلّى بالزى الواحد.

الثانى : أن اجماع الخلق العظيم على الحكم يستدعى دلاله أو اماره ، وكلاهما حجه.

وجواب الاول : منع الملازمه ، وابداء الفارق بأن صورته الوفاق مما يتساوى فيه الاحتمال وتختلف فيه الدواعى ، وليس كذلك الاجماع على الحكم ، لأنه قد يحصل (عن) (٢) شبهه [ثم] تعم تلك الشبهه.

وجواب الثانى : منع الحصر ، لجواز أن يجمعوا لشبهه.

ثم ان الوجهين منقوضان باجماع اليهود والنصارى ، وغيرهم من الفرق الموفين على عدد المسلمين ، فانهم أجمعوا على كثير من الاباطيل.

وأما المتمسكون بالمنقول ، فاستدلوا بوجوه :

الاول : قوله تعالى : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين ... الآية » (٣) ، فلو لم يكن كل واحد منهما محظورا لقبح الجمع بينهما ، كما يقبح « من شاق الرسول وشرب ماء ، عاقبته » ومع ثبوت ذلك يكون اتباع غير سبيل المؤمنين محظورا ، فيكون اتباع سبيلهم واجبا.

الثانى : قوله تعالى : « وكذلك جعلناكم امه وسطا » (٤) ، والوسط : العدل

ص : ١٢٧

١-١ - فى بعض النسخ : حقا

٢-٢ - فى نسخه : عند

٣-٣ - النساء / ١١٥

٤-٤ - البقره / ١٤٣

والخيار ، بالنقل عن أئمة اللغة وأهل التفسير ، والموصوف بالعدالة مجانبا (لمواقعه) (١) الخطيئه ، وذلك ينافى الاجماع عليها.

الثالث : قوله تعالى : « كنتم خير امه اخرجت للناس تأمرون بالمعرف وتنهون عن المنكر » (٢) أخبر أنهم ينهون عن المنكر ، وهو يعم كل منكر ، بما عرف فى باب العموم ، وهو ينافى الاجماع عليه.

الرابع : قوله صلى الله عليه وآله : « أمتى لا تجتمع على الخطأ » (٣) ، وصحه نقل الحديث مشهوره ، ولو دفع بعينه لكان معناه منقولاً بالتواتر لوجود هذا المعنى فى أخبار لا تحصى كثره.

وجواب الاول : (بمنع) (٤) عموم السبيل ، فلهذا أراد فى ترك (المشاقه) (٥) (الخاصه) (٦). ولو سلمنا عمومه ، لزم [ترك] اتباع اجماعهم ، لأنهم ان أجمعوا من غير دلالة ، لم يجوز الاتباع ، وان كان لدلاله ، لم يجوز العمل بما أجمعوا عليه الا بعد الظفر بتلك الدلاله ، لأنه قد كان من شأنهم لولا الدلاله لما عملوا به ، ولو سلمنا ذلك ، لم يكن فيه منافاه لمذهبنا ، لأن الواقع وجود الامام المعصوم عليه السلام ، وهو أحد المؤمنين ، (واتباع) (٧) غير سبيله غير جائز ، ونحن نتكلم على تقدير عدمه.

ص: ١٢٨

١-١ - فى نسخه : لموافقه

٢-٢ - آل عمران / ١١٠

٣-٣ - فى بعض النسخ : على خطأ

٤-٤ - فى بعض النسخ : منع

٥-٥ - فى نسخه : المشاقه

٦-٦ - فى نسخه : خاصه

٧-٧ - فى نسخه : فاتباع

وجواب الثانى : منع عموم العداله فى الاشياء كلها ، فلعلهم عدول فى الشهاده على الناس خاصه. ثم ان أراد بذلك امه النبى صلى الله عليه و آله لم يتحقق الاجماع الا بعد اتفاق كل من كان ويكون من الامه ، وان أراد البعض - وليس فى الآيه اشعار به - دخل فى حيز المجمل ، فلعله أراد من ثبتت عصمته من الائم عليهم السلام .

وجواب الثالث : ان (المنكر) اسم مفرد معرف باللام ، وقد بينا أنه لا يقتضى العموم ، وإذا كان كذلك ، جاز أن يراد به النهى عن الكفر ، ومع قيام (الاحتمال) (١) يبطل التعلق بالآيه.

لا يقال : هذا حاصل فى سائر الامم ، فلا يكون فيه مزيه ، وظاهر الآيه اثبات المزيه.

لأننا نقول : المزيه حاصله ، وهى مبالغتهم فى النهى عن الكفر ، كما [لو] صرح بهذا المعنى لم تبطل المزيه.

وجواب الحديث : منع أصله ، ولو سلمنا تواتره ، لقلنا بموجبه من حيث أن أمته عليه السلام لا تخلو (عن) (٢) المعصوم ، فيكون قولها حجه لدخول قوله فى الجملة.

فرعان :

الاول : جاحد (الحكم) (٣) المجمع عليه كافر ، لأنه يجحد ما يعلم (حقيقه) (٤) من الشرع.

ص : ١٢٩

١-١ - فى بعض النسخ : الاجمال

٢-٢ - فى نسخه : من

٣-٣ - فى نسخه : الحديث

٤-٤ - فى نسخه : حقيقته وفى أخرى : حقيقته

الفرع الثاني : الاجماع لا يصدر عن مستند ظني ، لأن معتمد المعصوم عليه السلام الدليل القطعي ، لا الحجة الظنيه. نعم يجوز أن تكون أقوال باقي الاماميه مستنده إلى الظن ، كخبر الواحد منضمًا إلى قوله الصادر عن الدلاله.

المسأله الثالثه : لا يجوز أن ينعقد اجماع على مسأله ، ثم ينعقد بعده اجماع على خلافها ، والا لكان قول المعصوم خطأ.

لا يقال : ربما كان قوله الاول تقيه.

لأننا نقول : الاجماع لا يتقرر ما لم يعلم الاتفاق قصدا.

المسأله الرابعه : كل ما انعقد الاجماع عليه فهو حق ، سواء كان من العقائد الدينيه ، أو الفروع الشرعيه ، أو غير ذلك ، لكن كل ما يتوقف العلم بوجود وجود الامام المعصوم عليه السلام عليه ، لم يصح الاستدلال عليه بالاجماع ، والا- لدار ، وكل ما لا يكون كذلك ، جاز الاستدلال عليه بالاجماع.

الفصل الثاني : في المجمعين..

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : قال القاضى أبو بكر : يعتبر فى الاجماع عوام الامه ، نظرا إلى لفظ الخبر. وقال الأكثرون : المعتبر بقول العلماء وأهل الاجتهاد خاصه. وقال أهل الظاهر : المعتبر باجماع الصحابه خاصه. والذى يجىء على مذهبنا اعتبار من يعلم دخول المعصوم فيهم. فعلى هذا ، ولو أجمع العلماء أو الفقهاء أو أهل البيت لكفى ذلك فى كونه حجه ، لما قررناه.

ص: ١٣٠

اعتبر قوم بلوغ المجمعين حد التواتر.

وعلى ما اخترناه ، المعتبر من يعلم دخول المعصوم فى جملتهم.

المسأله الثانيه : اجماع أهل كل عصر حجه خلافا لاهل الظاهر.

لنا : أن زمان التكليف لا يخلو من امام معصوم ، ومتى كان كذلك فلا بد من دخوله فى المجمعين ، ومع دخوله يكون الاجماع حجه.

ولغيرنا : الظواهر الداله على كون الاجماع حجه من غير تقييد.

المسأله الثالثه : إذا اتفقت الامه على قولين ، فان كان الثالث مما يلزم منه الخروج (عن) (1) الاجماع كان باطلا بالاتفاق ، وان لم يكن كذلك لم يجز احداث الثالث عند قوم ، لأن الثالث ان كان باطلا لم يجز العمل به ، وان كان حقا لزم خلو الامه عنه ، وهو باطل.

وعلى ما أصلنا [ه] فالامام فى احدى الطائفتين فتكون محقه والخارج عن الحق باطل.

المسأله الرابعه : إذا لم تفصل الامه بين مسألتين : فان نصت على المنع من الفصل فلا كلام ، وان عدم النص :

فان كان بين المسألتين علقه ، بحيث يلزم من العمل بأحدهما العمل بالآخرى ، لم يجز الفصل ، كما فى زوج وأبوين ، وزوجه وأبوين ، فمن قال للام ثلث أصل التركه ، قال فى الموضوعين ، ومن قال ثلث الباقي. قال فى الموضوعين ، الا ابن سيرين.

وان لم يكن بينهما علقه ، قال قوم : (يجوز) (2) الفصل بينهما.

ص: ١٣١

١-١. فى نسخه : على.

٢-٢. فى نسخه : بجواز.

وعلى ما ذهبنا إليه ، لم يجز ، لأن الامام عليه السلام مع احدى الطائفتين قطعا ، ويلزم من ذلك وجوب متابعتة فى (الجميع)
(١).

المسألة الخامسة : لا يجوز انقسام المجمعين إلى فرقتين تجمع كل واحده منهما بين حق وباطل ، لأن الامام مع احدهما ، وهو
يمنع من (اتفاقها) (٢) على الخطأ.

الفصل الثالث : فى كيفية العلم بالاجماع

وفيه مسائل :

المسألة الاولى : قد عرفت أن الاجماع انما كان حجه لدخول الامام عليه السلام فيه ، فالمعتبر حينئذ (قوله) (٣) فعلى هذا ، يعلم
قول المعصوم عليه السلام بعينه بأمرين :

أحدهما : السماع منه مع المعرفة [به].

[و] الثانى النقل المتواتر.

فان فقد الامر ان ، وأجمعت الاماميه على أمر من الأمور على وجه يعلم أنه لا عالم من الاماميه الا وهو قائل به ، فانه يعلم دخول
المعصوم عليه السلام فيه ، لقيام الدليل القاطع على حقيه مذهبهم ، والا من على المعصوم من ارتكاب الباطل.

إذا تقرر هذا ، فان علم أن لا- مخالف ثبت الاجماع قطعا ، وان علم المخالف وتعين باسمه ونسبه كان الحق فى خلافه ، وان
جهل نسبه ، قدح ذلك فى

ص: ١٣٢

١- ١. فى نسخه : الجمع.

٢- ٢. فى نسخه : اتفاقهما.

٣- ٣. فى نسخه : دخوله.

الاجماع ، لجواز أن يكون هذا المعصوم عليه السلام وان لم يعلم مخالف وجوزنا وجوده لم يكن ذلك اجماعا ، لامكان وقوع الجائر ، وكون ذلك هو الامام عليه السلام .

المسألة الثانية : إذا اختلفت الاماميه على قولين : فان كانت احدى الطائفتين معلومه النسب ، ولم يكن الامام أحدهم ، كان الحق فى الطائفة الأخرى ، وان لم تكن معلومه النسب : فان كان مع احدى الطائفتين دلالة قطعية توجب العلم ووجب العمل على قولها ، لأن الامام معها قطعاً وان لم يكن مع احدهما دليل قاطع : قال الشيخ « ره » : تخيرنا فى العمل بأيهما شئنا ، وقال بعض أصحابنا : طرحنا القولين ، والتمسنا دليلاً من غيرهما ، وضعف الشيخ « ره » هذا القول بأنه يلزم منه اطراح قول الامام .

قلت : وبمثل هذا يبطل ما ذكره « ره » ، لأن الاماميه إذا اختلفت على قولين ، فكل طائفة توجب العمل بقولها ، وتمنع من العمل بالقول الآخر ، فلو تخيرنا لاستبحنا ما حظره المعصوم عليه السلام .

تفريع

إذا (اختلفت) (١) الاماميه على قولين ، فهل يجوز اتفاقها بعد ذلك على أحد القولين؟ قال الشيخ « ره » : ان قلنا بالتخيير لم يصح اتفاقهم بعد الخلاف لأن ذلك يدل على أن القول الآخر باطل ، وقد قلنا أنهم مخيرون .

ولقائل أن يقول : لم لا- يجوز أن يكون التخيير مشروطاً بعدم الاتفاق فيما بعد؟ وعلى هذا الاحتمال ، يصح الاجماع بعد الاختلاف .

المسألة الثالثة : الاجماع يقع على ضروب :

ص : ١٣٣

١- ١. فى نسخه : اختلف .

منها : أن يجمع أهل الاجماع على المسأله بالقول الصريح.

الثانى : أن يجمعوا عليها فعلا.

الثالث : أن يقول بعض ، ويقرره الباقون.

ولابد فى هذه الوجوه من ارتفاع التقيه.

الرابع : أن يعلم رضاهم بالمسأله.

لا يقال : كيف يعلم اتفاق الاماميه كلهم على ذلك ، مع كثرتهم وانتشارهم فى البلاد.

لأننا نقول : كما يعلم اتفاق المسلمين على كثير من المسائل ، كايجاب غسله واحده فى الوضوء ، (وأنه) (1) لا قائل بوجوب الثانيه والثالثه ، وكما يعلم أنه إذا اجتمع أخ وجد ، فانه لا قائل بأن الاخ يحوز المال دون الجد ، وغير ذلك من المسائل.

ص : ١٣٤

١- ١. فى نسخه : وأن.

الباب السابع : فى الاخبار وفيه مقدمه و فصول

اشاره

ص: ١٣٥

اما المقدمه

فنقول :

الخبر : كلام يفيد بنفسه نسبه أمر الى أمر نفيًا أو اثباتًا. ومن الناس من قال : الخبر : ما يحتمل الصدق والكذب ، وهو تعريف بما لا يعرف [الا] به.

والصدق : هو الاخبار عن الشيء ، على ما هو به.

والكذب : هو الاخبار عن الشيء لاعلى ما هو به.

ولا يفتقر إلى كون المخبر معتقدا بكونه كذبا ، واعتبره الجاحظ ، والخلاف لفظي.

ولابد من كون المخبر مريدا حتى تكون الصيغه مستعمله في فائدتها ، لأن الصيغه قد توجد غير خبر.

إذا عرفت هذا ، فالخبر : اما أن يقطع بصدقه أو كذبه ، أو يكون محتملا لكل واحد من الامرين وما علم صدقه ينقسم الى : ما علم صدقه بمجرد الاخبار والى ما علم صدقه بامر مضاف إلى الاخبار ، كضرروه العقل أو استدلاله ، ويدخل في ذلك جميع ما عد من الاقسام الداله على صدق الخبر ، كاخبار الله تعالى ورسوله والمعصوم عليه السلام ، وما (اجمعت) (1) عليه الامه ، وما ذكر بحضره

ص : ١٣٧

الرسول صلى الله عليه و آله بمسمع منه ولم يكن غافلا عنه فلم ينكره ، لأن كل ذلك علم صحته بالدليل.

وما علم صدقه بمجرد الاخبار فهو المتواتر ، وسنفرد له فصلا ، ان شاء الله تعالى.

وما علم كذبه فلا يكون الا بأمر مضاف إلى الخبر ، وهو خمسة أشياء :

الاول : ما خالف ضروره العقل.

الثاني : ما أحالته العوائد.

الثالث : ما خالف دليل العقل.

الرابع : ما خالف النص القاطع من الكتاب والسنة المتواتره.

الخامس : ما خالف الاجماع.

الفصل الاول : في المتواتر من الاخبار

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : الخبر المتواتر مفيد للعلم ، وانكره السمنيه.

لنا : أن الواحد منا يجد نفسه جازمه بالبلدان والوقائع - وان لم يشاهدها - عند الاخبار عنها ، كجزمنا بما نشاهده ، جزما خاليا عن التردد ، وما تورده السمنيه من الشبهه ، فهو تشكيك في الضروريات ، فلا يستحق الجواب.

وأما كيفيه حصول هذا العلم : فذهب أبو هاشم وأتباعه وجماعه من الفقهاء إلى كونه ضروريا ، وقال المفيد من أصحابنا : هو كسبي. وتوقف الشيخ « ره » والمرضى في الاخبار عن البلدان والوقائع ، وقطعا على أن الاخبار الشرعيه المتضمنه معجزات الانبياء والائمة وغير ذلك من المذاهب المتواتره ، كسبي

ص: ١٣٨

يفتقر إلى ضرب من الاستدلال.

الظاهر أنه ضرورى ، لأنه يجزم بهذه الأمور من لا يحسن الاستدلال [ولا يعرفه ، ولا أمنع أن يفتقر بعض الاخبار المتواتره إلى ضرب من الاستدلال] وليس هذا موضع الكشف عن غامض هذه المسأله.

المسأله الثانيه : شرائط افاده الخبر المتواتر العلم أربعه :

الاول : أن يخبروا عما علموه) ، لا ما ظنوه.

الثاني : أن يكون ذلك المعلوم محسوسا.

الثالث : أن يبلغوا حدا لا يجوز عليهم التواطؤ والمراسله.

الرابع : أن يستوى الطرفان والوسط فى هذه الشرائط ، لأننا نعلم أنه متى اختلفت هذه الشرائط أو أحدها لا يحصل العلم بمجرد الاخبار.

المسأله الثالثه : ليس للتواتر عدد محصور ، وحده قوم بسبعين ، وآخرون بأربعين ، وقوم بعده أهل بدر ، والكل تحكم لا معنى له.

لنا : أنا نحكم بوجود البلاد والوقائع عند الاخبار من غير تنبه للعدد ، فلو كان العدد شرطا ، لتوقف العلم على حصوله ، ولعل الهمة لو صرفت إلى دركه لا يمكن ذلك بعد صعوبه.

وتحقيقه : أنا إذا سمعنا بخبر عن واحد فقد أفادنا ظنا ، ثم كلما تكرر الاخبار بذلك قوى الظن ، حتى يصير الاعتقاد علما ، فعند ذلك ان ضبط العدد كان ذلك هو المعبر ، لأن الاخبار هو المقتضى للعلم ، والسبب لا يختلف بحسب محاله إذا كان تاما.

المسأله الرابعه : شرط قوم شروطا ليست معتبره ، وهى أربعه :

الاول : أن لا يجمعهم مذهب واحد [ولا نسب واحد].

الثاني أن يكون عددهم غير محصور.

الثالث : أن لا يكونوا مكرهين على الاخبار.

الرابع : العدالة.

والكل فاسد ، لأننا نجد النفس جازمه (بمجرد) (١) الاخبار المتواتره من دون هذه الأمور ، فلم تكن معتبره.

المسأله الخامسه : حكى بعض الاشعريه والمعتزله : ان الاماميه تعتبر قول المعصوم عليه السلام فى التواتر ، وهو فريه عليهم ، أو (غلط) (٢) فى حقهم ، وانما يعتبرون ذلك فى الاجماع.

المسأله السادسه : (التواتر) (٣) بالمعنى مفيد للعلم ككرم حاتم وشجاعه على عليه السلام ، وان كانت مفردات أخبارهما آحادا.

الفصل الثانى : فى خبر الواحد

الفصل الثانى

فيما لا يقطع بصدقه ولا كذبه ، وفيه مسائل :

المسأله الاولى : حكى عن أهل الظاهر أن خبر الواحد يفيد العلم ، وعن قوم أنه يوجب العلم الظاهر ، وهذا باطل ضروره ، ولأنه لو أوجبه الخبر لكونه خبرا ، لا وجبه كل خبر ، ومن جملتها اخبارنا لهم أن خبر الواحد لا يوجب العلم.

وحكى عن النظام : ان خبر الواحد إذا اقترنت به قرائن أفاد العلم ، كما إذا سمعت الواعيه فى دار انسان ، ونشرت نساؤه شعورهن وسودت أبوابه ، واستغاث غلمانه ، وأخبر بموته ، فعند ذلك يحصل العلم بصدق المخبر ، وهو

ص : ١٤٠

١-١. فى بعض النسخ : بمخبر.

٢-٢. فى نسخه : خلط.

٣-٣. فى نسخه : المتواتر.

باطل ، لأنه قد ينكشف بطلان الخبر في كثير من ذلك ، نعم ، [قد] يفيد الظن القوي ، ولا أحيل في بعض الاخبار انضمام قرائن قويه كثيره تبلغ إلى حد يفيد معها العلم.

المسأله الثانيه : يجوز التعبد بخبر الواحد عقلا ، خلافا لابن قبه من أصحابنا وجماعه من علماء الكلام.

لنا : أن التعبد به يجوز اشتماله على مصلحه ، فيجب الحكم بجواز التعبد به ، أما الاولى : فلان المانع من اشتماله على المصلحه هو ما يذكره الخصم ونحن نبطله ، وأما انه إذا كان كذلك ، وجب الحكم بجواز التعبد به ، فلان الشرائع (مقترنه) (١) بالمصالح ، والحكمه الالهيه موكوله برعايتها ، فيجب في الحكمه مهافته (٢) الشارع على نصبها.

احتج الخصم بوجهين :

أحدهما : ان خبر الواحد لا- يوجب العلم ، فيجب أن لا يعمل به ، والاولى ظاهره ، ولأننا لا نتكلم الا فيما هذا شأنه من الاخبار ، وأما الثانيه فلانه عمل بما لا يؤمن كونه مفسده ، وأيضا قوله تعالى : « وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » (٣)

الوجه الثاني : ثبت أنه لا يقبل خبر النبي (ص) الا بعد قيام المعجزه على صدقه ، ففى من عداه أولى.

وجواب الاول : ان الامان من كونه مفسده حاصل عند قيام الدلاله على العمل به.

وجواب الثاني : التزام التسويه ، (فلانا) (٤) لا نعمل بخبره ما لم تقم الدلاله

ص : ١٤١

١-١. وفي نسخه : معذوقه ، أى موسومه.

٢-٢ - كذا في النسخ

٣-٣. البقره / ١٦٩.

٤-٤. فى نسخه : فانا.

على العمل به.

ثم الوجهان منقوضان بالعمل بشهادة الشاهدين ، واستقبال القبلة عند غلبه الظن وعدم العلم بجهتها ، وغير ذلك من الظنون الواردة في الشرع.

المسألة الثالثة : إذا ثبت [جواز] التعبد بخبر الواحد ، فهل هو واقع أم لا؟ منعه المرتضى « ره » ، وقال أكثر المعتزلة والفقهاء من العامه بوقوعه ، واعتبر أبو علي في الخبر روايه عدلين حتى يتصل بالنبي صلى الله عليه وآله ، واكتفى الباقر بروايه الواحد العدل ، وعمل به الطوسي « ره » إذا كان الراوى من الطائفة المحقه وكان عدلا.

احتج المرتضى « ره » : بأنه لو وجب العمل به لعلم اما بالعقل أو (بالنقل) (١) والقسمان باطلان.

أما الملازمه : فلانه لو كان التكليف به واردا لكان للمكلف إليه طريق ، لأن تكليف ما لا طريق (إلى العلم) (٢) به قبيح عقلا.

وأما انحصار الطريق في العقل والنقل فظاهر ، وأما انتفاء اللازم فيما سنبطل به معتمد المخالف ، وهم طائفتان : طائفه متمسك بالعقل كابن سريج واتباعه ، و (أخرى) (٣) بالنقل وهم الأ-كثر كالقاضي وأبي عبد الله ومن تبعهما ، ومنهم من يجمع في الدلاله بين العقل والنقل كالقفال وأبي الحسين.

احتج ابن سريج بأن العمل بخبر الواحد دافع للضرر ، وكلما كان كذلك كان واجبا ، أما أنه دافع للضرر فلان المخبر عن الرسول إذا كان ثقاه يغلب على الظن صدق قوله ، ومخالفته مظنه للضرر ، وأما أن دفع الضرر واجب

ص: ١٤٢

١-١. في نسخه : النقل.

٢-٢. في نسخه : للعلم.

٣-٣. في نسخه : الاخرى.

والجواب : لا نسلم أن مخالفه الخبر مظنه للضرر ، وهذا لأن علمنا بوجوب نصب الدلاله من الشارع على ما يتوجه التكليف به ، يؤمننا الضرر عند ظن صدق المخبر ، ثم ما ذكره منقوض بروايه الفاسق لا بل بروايه الكافر ، فان الظن يحصل عند خبره ، لا يقال : لولا- الاجماع لقلنا به ، لأننا نقول : حيث منع الاجماع من اطراد هذه الحججه ، دل على بطلانها ، لأن الدليل العقلى لا يختلف بحسب مظانه.

ثم ان الحججه مقلوبه عليهم ، لأنه لو وجب العمل بخبر الواحد لجواز اشتماله على مصلحه لا يؤمن الضرر بفواتها ، فليجب اطراحه لجواز اشتماله على مفسده لا- يؤمن الضرر بفعالها ، ويلزم (على ما ذكره) (1) وجوب العمل بقول مدعى النبوه دون المعجز بعين ما ذكره.

واحتج المتمسكون بالنقل بوجوه :

الاول : [قوله تعالى] : « فلولوا نفر من كل فرقه منهم طائفه ليتفقها فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون » (2).

ووجه الدلاله : أن الله تعالى أوجب الحذر بخبر الواحد ، ومتى وجب الحذر وجب العمل [لأن] عند سماع الخبر المحذر : اما أن يمتنعوا عن استباحه ما حذر عنه ، وهو عمل به ، وإذا عمل به فى موضع وجب فى كل موضع ، إذ لا قائل بالفرق ، واما أن لا يمتنعوا ، وذلك يقتضى ترك الحذر الذى دلت الآيه على وجوبه.

ص : ١٤٣

١-١ - فى نسخه : مما ذكره ،

٢-٢ . التوبه / ١٢٢.

الثانى : قوله تعالى : « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » (١).

ووجه الدلاله : انه أمر بالتبين عند كونه فاسقا ، (فوجب) (٢) أن لا يحصل وجوب التبين عند عدمه ، والا لما كان لتعليق التبين على الفسوق فائده.

الثالث : انه عليه السلام كان يبعث رسله الى البلدان والقبائل ، وهم آحاد ، ويوجب على المرسل إليهم القبول من المرسل.

الرابع : أجمعت الصحابه على العمل بخبر الواحد ، واجماع الصحابه حجه ، أما انهم أجمعوا فلانهم رجعوا الى أزواج النبي صلى الله عليه و آله فى الغسل من التقاء الختانيين ، ورجع أبو بكر فى توريث الجده إلى خبر المغيره ، ورجع عمر الى روايه عبد الرحمن فى سيره المجوس بقوله : « سيروا بهم سنه أهل الكتاب » ، ومنع من توريث المرأه من ديه زوجها ، ورجع عن ذلك بخبر الضحاك بن قيس ، وعن على عليه السلام : « كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه و آله حديثا نفعنى الله بما شاء أن ينفعنى ، فإذا حدثنى به غيره استحلفته ، فإذا حلف لى صدقته » ، وعمل على عليه السلام بخبر المقداد فى المذى ، وهذه الاخبار وان كانت آحادا ، فان معناها متواتر ، كما يعلم كرم حاتم ، وشجاعه عمرو ، وان كانت مفردات أخبارهما آحادا.

لا يقال : لم لا يجوز أن تكون الصحابه عملت عند هذه الاخبار ، لآبها؟

لأننا نقول : لو عملوا لآبها ، لوجب نقل ذلك الموجب للعمل دينا وعاده لأن الجماعه إذا مستهم الحاجه إلى كشف ملتبس ظهر منهم الاستبشار عند وضوحه ، والتعجب من حصوله ، فيظهر لا- محاله ، ولو صح من الواحد ستره لما استمر (٣) فى الجماعه كلهم ، ولكان يحدوهم الدين إلى اظهار السبب الموجب

ص : ١٤٤

١-١ . الحجرات / ٦.

٢-٢ . فى نسخه : فيجب.

٣-٣ - كذا فى النسخ ، ولعل الصواب : استتر

للعمل لثلا يحصل التوهم انهم عملوا للخبر ، وإذا ثبت أن بعضهم عمل بما ذكرناه ولم ينكر الباقون مع ارتفاع الموانع من الانكار ، كان ذلك اجماعا.

والجواب عن الآيه الاولى أن نقول : لا نسلم وجوب الحذر ، فان قال : (لعل) في حق الله للوجوب ، قلنا : هي في حقه للوجوب بمعنى تحقق حصول ما دخلت عليه ، لا بمعنى استحقاق الذم بتركه.

سلمنا أن الحذر واجب عنده ، لكن لا نسلم أنه يلزم العمل بمضمونه ، ولم لا يكون ثمره الحذر (البعث على) (١) استعمال الحق والفحص عنه؟! على أن وجوب الحذر ينافى العمل بخبر الواحد إذ مع العمل به يؤمن الحذر ، فكيف يكون سببا له؟

ثم نقول : كما يحتمل ذلك نقل الخبر يحتمل نقل الفتوى ، ومع قيام الاحتمال لا يعود حجه على (موضع) (٢) النزاع على أن تناوله (للفتوى) (٣) أولى ، لقوله تعالى : « ولينذروا قومهم » (٤) لأن العمل بالخبر يختص العلماء دون غيرهم ، (فتزيلها) (٥) على الاعم أولى.

والجواب عن الآيه الثانيه أن نقول : الاستدلال بها مبني على القول بدليل الخطاب ، وهو باطل.

فان قال : ان تعليل التبين بكون المخبر فاسقا يقتضى عدم الحكم عند عدمه ، فلا يجب التبين عند خبر العدل.

ص : ١٤٥

١-١. في نسخه : البحث عن.

٢-٢. في نسخه : محل.

٣-٣. في نسخه : الفتوى.

٤-٤. التوبه / ١٢٢.

٥-٥. في نسخه : وتزيلها.

(قلت) (١) : هذا معارض بأن عدم الامان من اصابه القوم بالجهاله عله فى وجوب التبين ، وهو ثابت فى العدل فيجب التبين عملا بالعله.

فان قال : لو استوى العدل والفاسق فى ذلك ، لم يكن لذكر الفسوق فائده.

قلنا : لا نسلم ، وما المانع أن تكون الفائده هى اظهار فسوق من نزلت الآيه بسببه ، وهو الوليد بن عقبه ، فانه (يمكن) (٢) أنه كان على ظاهر العدالة عندهم فكشف عن فسوقه.

والجواب عن الثالث : أن نقول : لا- نسلم أنه صلى الله عليه وآله كان يبعث رسله الى القبائل لروايه الخبر ، ولم لا- يجوز أن يكون بعثهم للحكم والفتوى؟! ومع قيام هذا الاحتمال يبطل التعلق بهذا الاستدلال.

والجواب عن الرابع : لا نسلم حصول الاجماع على ذلك.

قوله : نقل بالتواتر حكم الصحابه [به] .

قلنا : لا نسلم تواتر ذلك ، إذ لو كان كذلك لحصل لنا العلم به كما حصل لك ، ولحصل لكثير ممن أنكروا ذلك من المعتزله وغيرهم.

قوله : عمل [به] بعض الصحابه وسكت الباقون.

قلنا : لا نسلم أن بعضا عمل . فان استدل بالاخبار المذكوره ، قلنا : هى آحاد ، فيكون ذلك اثباتا للشئ بنفسه . سلمنا أن بعضهم عمل ، ولكن لا- نسلم أن سكوت الباقيين لا- يحتمل الا الرضا ، لأن العامل بذلك هم أرباب الحكم كأبى بكر وعمر وعثمان وأمثالهم ، وليس كل أحد قادرا على الانكار عليهم ، وان قدر الواحد أو العشره من الصحابه ، فان وفاقهم لا يكون اجماعا ، لانا

ص: ١٤٦

١- ١. فى نسخه : قلنا.

٢- ٢. فى نسخه : ممكن.

لا نعلم ارتفاع الاحتمال في حق الباقيين.

على أن هذا الاستدلال لو صح لكان معارضا بمثله ، فان بعض الصحابه رد خبر الواحد ، ولم يعلم النكير من غيره ، كما روى أن أبا بكر رد خبر عثمان فيما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله من اذنه برد الحكم بن أبي العاص ، وأن عمر رد خبر فاطمه بنت قيس ، وأن عليا عليه السلام رد خبر بروع بنت واشق ، وأن عائشه ردت خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه ، وغير ذلك مما عددوه ، وتقريره ما تقدم.

وذهب شيخنا أبو جعفر إلى العمل بخبر العدل من رواه أصحابنا ، لكن لفظه وان كان مطلقا ، فعند التحقيق تبين أنه لا يعمل بالخبر مطلقا ، بل بهذه الاخبار التي رويت عن الأئمة عليهم السلام ودونها أصحاب ، لا أن كل خبر يرويه الامامى يجب العمل به ، هذا الذى تبين لى من كلامه ، ويدعى اجماع الاصحاب على العمل بهذه الاخبار ، حتى لو رواها غير الامامى وكان الخبر سليما عن المعارض واشتهر نقله فى هذه الكتب الدائره بين الاصحاب عمل به ، واحتج لذلك بوجوه ثلاثه :

الاول : دعوى الاجماع على ذلك ، فانه « ره » ذكر أن قديم الاصحاب وحديث إذا طولوا بصحه ما أفتى به المفتى (منهم) (1) ، عول على المنقول فى أصولهم المعتمده وكتبهم المدونه ، فيسلم له خصمه منهم الدعوى فى ذلك ، وهذه سجيتهم من زمن النبي صلى الله عليه وآله إلى زمن الأئمة عليهم السلام ، فلو لا أن العمل بهذه الاخبار جائز لانكروه وتبرأوا من العامل به.

الوجه الثانى : وجود الاختلاف من الاصحاب بحسب اختلاف الاحاديث يدل على أن مستندهم إليها ، إذ لو كان العمل بغيرها مما طريقه القطع لوجب

ص: ١٤٧

أن يحكم كل واحد بتضليل مخالفه وتفسيقه ، فلما لم يحكموا بذلك دل على أن مستندهم الخبر ، وعلى جواز العمل به .

لا يقال : هذا دليل على أنهم غير معاقبين على العمل به ، وعدم العقاب لا يدل على كونه حقا .

لأننا نقول : الجواب عن ذلك من وجهين :

أحدهما : أن الغرض في جواز العمل بهذه الاخبار انما هو ارتفاع الفسق وارتفاع العقاب .

[و] الثاني : أنه لو كان العمل بها خطأ ، لما جاز الاعلام بالعفو عن فعله لأن ذلك يكون اغراءا بالقبیح .

الوجه الثالث : اعتناء الطائفة بالرجال ، وتمييز العدل من المجرورح ، والثقة من الضعيف ، والفرق بين من يعتمد على حديثه ومن لا يعتمد ، وكونهم إذا اختلفوا في خبر نظرنا في سنده ، وذلك يدل على العمل بهذه الاخبار ، لأنهم لو لم يعملوا بها لما كان لشروعهم في ذلك فائده .

المسألة الرابعة : قد يقترن بخبر الواحد قرائن تدل على صدق مضمونه وان كانت غير داله على صدق الخبر نفسه لجواز اختلافه مطابقا لتلك القرينه والقرائن أربع : احداها أن يكون موافقا لدلاله العقل ، أو لنص الكتاب خصوصه أو عمومه أو فحواه ، أو السنه المقطوع بها ، أو لما حصل الاجماع عليه .

وإذا تجرد عن القرائن الداله على صدقه ، ولم يوجد ما يدل على خلاف متضمنه ، افتقر العمل به إلى اعتبار شروط نذكرها في الفصول المعقبه [لهذه]

الفصل الثالث : فى مباحث متعلقه بالمخبر

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : الايمان معتبر فى الراوى ، وأجاز الشيخ « ره » العمل بخبر الفطحيه ، ومن ضارعههم ، بشرط أن لا يكون متهما بالكذب ، ومنع من روايه الغلاه ، كأبى الخطاب ، وابن أبى العزاقر .

لنا : قوله تعالى : « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » (١).

احتج الشيخ « ره » بأن الطائفه عملت بخبر عبد الله بن بكير ، وسماعه ، وعلى بن أبى حمزه ، وعثمان بن عيسى ، وبما رواه بنو فضال ، والطاطريون .

والجواب : أنا لا نعلم إلى الان أن الطائفه عملت بأخبار هولاء .

المسأله الثانيه : عداله الراوى شرط فى العمل بخبره [و] قال الشيخ « ره » يكفى كونه ثقه متحرزا عن الكذب فى الروايه وان كان فاسقا بجوارحه ، وادعى عمل الطائفه على أخبار جماعه هذه صفتهم .

ونحن نمنع هذه الدعوى ، ونطالب بدليلها ، ولو سلمنا [ها] لاقتصرنا على المواضع التى عملت فيها بأخبار خاصه ، ولم يجز التعدى فى العمل إلى غيرها .

ودعوى التحرز (عن) (٢) الكذب مع ظهور (الفسق) (٣) مستبعده ، إذ الذى يظهر فسوقه لا يوثق بما يظهر من تحرجه عن الكذب .

ص : ١٤٩

١-١ - الحجرات / ٦

٢-٢ - فى نسخه : من

٣-٣ - فى نسخه : الفسوق

عداله الرواي (تعلم) (١) باشتهارها بين أهل النقل ، فمن اشتهرت عدالته من الرواه أو جرحه عمل بالاشتهار وان خفى حاله وشهد بها محدث واحد هل يقبل قوله بمجردة؟ الحق انه لا- يقبل الا على ما يقبل عليه تزكيه الشاهد وجرحه ، وهو شهادة عدلين.

وإذا جرح بعض ، وعدل آخرون ، قدم العمل بالجرح ، لأنه شهاده بزياده لم يطلع عليها المعدل ، ولأن العداله قد يشهد بها على الظاهر ، وليس كذلك الجرح.

المسأله الثالثه : المجنون والصبي لا تقبل روايتهما في حال كونهما كذلك لأن الوثوق بهما لا يحصل ، لعدم تحقق الضبط ، سواء كان الصبي مميزا أو غير مميز.

لا يقال : الصبي تقبل شهادته في الجراح والشجاج ، فيجب قبول روايته.

لأننا نقول : لم لا- يجوز أن يكون ذلك احتياطا في الدم؟ لا- لصحه خبره على أن منصب الروايه أعظم ، إذ الحكم بها مستمر والثابت (عنها) (٢) شرع عام في المكلفين ، وليس كذلك الشهاده ، فلا يقاس أحدهما على الآخر.

أما لو تحمل الشهاده صبيبا لقبلت إذا أداها بالغا.

المسأله الرابعه : المجهول النسب إذا عرف اسلامه لم يكف في قبول روايته ، فان عرفت عدالته قبلت ، لأننا نتيقن ارتفاع الفسق المانع من قبول الشهاده

ص: ١٥٠

١- ١. في نسخه : تظهر.

٢- ٢. في نسخه : منها.

فان عارضها روايه معروف النسب والعداله كان الترجيح لجانب المعروف.

المسأله الخامسه : إذا قال أخبرني بعض أصحابنا ، وعنى الاماميه ، يقبل وان لم يصفه بالعداله - إذا لم يصفه بالفسوق - لأن اخباره بمذهبه شهاده بأنه من أهل الامانه ، ولم يعلم منه الفسوق المانع من القبول.

فان قال (عن بعض أصحابه) (١) ، لم يقبل ، لامكان أن يعنى نسبه إلى الرواه (أو) (٢) أهل العلم ، فيكون البحث فيه كالمجهول.

المسأله السادسه : إذا أرسل الراوى الروايه ، قال الشيخ « ره » : ان كان ممن عرف أنه لا يروى الا عن ثقه ، قبلت مطلقا ، وان لم يكن كذلك ، قبلت بشرط أن لا يكون لها معارض من المسانيد الصحيحه.

واحتج لذلك : بأن الطائفه عملت بالمراسيل عند سلامتها عن المعارض كما عملت بالمسانيد ، فمن أجاز أحدهما أجاز الآخر.

المسأله السابعه : روايه المرأه المعروفه بالعداله مقبوله ، للسبب المقتضى للقبول ، ويستوى فى ذلك الحره والمملوكه.

المسأله الثامنه : يعتبر فى الراوى الضبط ، فان عرف له السهو غالبا لم يقبل وان عرض نادرا قبل ، لأن أحدا لا يكاد يسلم منه ، فلو كان زواله أصلا شرطا فى القبول ، لما صح العمل الا عن معصوم من السهو ، وهو باطل اجماعا من العاملين بالخبر.

المسأله التاسعه : إذا قال راوى الاصل : لم أرو لك هذه الروايه قاطعا ، كان ذلك قادحا فى الروايه ، وان قال : لا أذكر ، أو : لا أعلم ، لم يكن قادحا ، لجواز السهو على الاصل ، ووجود العداله فى الفرع ينفى التهمه عنه.

ص: ١٥١

١- فى نسخه : بين بعض أصحابنا.

٢- فى نسخه : و

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : الالفاظ التى تعلم نسبه الخبر بها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله أو أحد الأئمه عليهم السلام أربع مراتب :

الاولى : أن يقول : أسمعنى رسول الله صلى الله عليه وآله أو شافهنى أو حدثنى .

ويلى ذلك فى القوه : أن يقول : قال رسول الله ، أو سمعت منه ، أو حدث .

ويلى ذلك : أن يقول : أمر رسول الله صلى الله عليه وآله .

ويليه : أن يقول : رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله .

وههنا الفاظ آخر ليست صريحه فى الروايه : منها : أن يقول : أمرنا بكذا أو : (نهينا) (١) عن كذا ، أو : ابيح لنا كذا ، أو يقول : من السنه كذا ، أو يقول الصحابى : كنا نفعل كذا ، فهذه الالفاظ لا يعلم من نفسها الدلاله على الروايه ما لم ينضم إليها ما يدل على القصد بها .

أما إذا كانت الروايه عن بعض الرواه ، فالصريح فيها ثلاثه ألفاظ : أخبرنى أو حدثنى ، أو يقال للراوى : هل حدثك أو أخبرك فلان؟ فيقول : نعم .

وههنا أمور تقوم مقام ذلك : أحدها الاشاره بالجوارح ، أو بالكتابه ، أو بتسليم كتاب الروايه ويسمى مناوله ، أو بالاجازه المعهوده ، وهو : أن يأذن له أن يروى عنه ما صح له من احاديثه ، اما بأن يحيله على كتاب مشهور ، أو أخبار معروفه .

المسأله الثانيه : يجب عرض الخبر على الكتاب ، لقوله عليه السلام : « إذا روى لكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله ، فان وافق فاقبلوه ، والا فردوه » .

ص : ١٥٢

المسأله الثالثه : إذا روى [الراوى] خبرا يخالف مذهبه ، لا- يكون ذلك طعنا فى الروايه ، لجواز أن يروى ذلك لما ظنه دليلا وليس كذلك.

المسأله الرابعه : يجوز روايه الخبر بالمعنى ، بشرط أن لا- تكون العبارة الثانيه قاصره [عن] معنى الاصل ، بل ناهضه بجميع فوائدها ، لأن الصحابه كانت تروى مجالس النبى صلى الله عليه و آله بعد انقضائها وتطاول المدد ، ويبعد فى العاده بقاء ألفاظه عليه السلام بعينها على الاذهان ، و [لأن] الله سبحانه وتعالى قص القصه الواحده بألفاظ مختلفه ، وحكى معناها عن الامم ، ومن المعلوم أن تلك القصه وقعت بغير اللغه العربيه (١) ، وان كانت باللغه العربيه فان الواقع منها يكون بعبارة واحد ، وذلك دليل على جواز نسبه المعنى إلى القائل ، وان اختلفت الالفاظ.

احتج المانع : بقوله عليه السلام : « [رحم الله] من سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها ».

والجواب أن نقول : إذا أداها بمعانيها فقد امتثل ، كما تقول : حكى فلان رساله فلان ، إذا (أداها) (٢) بالمعنى ولو خالفه (باللفظ) (٣).

المسأله الخامسه : إذا روى الواحد روايه ، ثم رواها ثانيا وزاد فيها زياده (أو) (٤) اختلفت الرواه فى الروايه بالزياده والنقصان ، هل يكون ذلك قادحا فى الروايه أم لا؟ نظر ، فان كان الراوى واحدا ولم تكن الزياده منافيه لمعنى الاول ، لم يكن ذلك قادحا ، لجواز أن يكون سمعها فى مجلسين ، فحكى كل

ص: ١٥٣

١- ١. فى الاصل : لغه العربيه.

٢- ٢. فى بعض النسخ : أتى.

٣- ٣. فى نسخه : فى اللفظ.

٤- ٤. فى نسخه : و.

(واحده منهما) (١) تاره ، أو فى مجلس واحد واقتصر على حكايه بعضه ، وان تغاير الراوى وكان المنفرد بالزياده واحدا ، وبالنيصه جماعه يستحيل عليهم أن لا يسمعوا ما نقله الواحد ، كانت الزياده مردوده ، وان لم يستحل ذلك - بأن يكون سمعها فى مجلسين ، أو فى مجلس واحد يجوز أن يغفل الآخرون - قبلت الزياده ، فان كانت الزياده منافيه لمعنى الاول ، تضادت الروايه [بها] ، ووجب التوقف عن العمل .

الفصل الخامس : فى الترايح بين الاخبار المتعارضه

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : إذا تعارض خبران وأحدهما موافق لعموم القرآن أو السنه المتواتره أو لاجماع الطائفه ، وجب العمل بالموافق ، لوجهين :

أحدهما : ان كل واحد من هذه الأمور حجه فى نفسه ، فيكون دليلا على صدق مضمون الخبر الموافق له .

الثانى : أن المنافى لا يعمل به لو انفرد عن المعارض ، فما ظنك به معه؟! .

وكذلك إذا تعارضا وكانت رواه أحدهما عدولا ، كان الترجيح لجانب ما رواه (العدول) (٢) ، لأن روايه من ليس بعدل ، لا تقبل مع السلامه عن المعارض فمع وجود المعارض أولى .

المسأله الثانيه : رجح الشيخ « ره » بالضابط والاضبط ، والعالم والاعلم ، محتجا بأن الطائفه قدمت ما رواه محمد بن مسلم ، وبريد بن معاويه ، والفضيل

ص: ١٥٤

١- ١. فى نسخه : واحد ، وفى أخرى : منها .

٢- ٢ - فى نسخه : العدل

ابن يسار ، ونظائرهم ، على من ليس له حالهم.

ويمكن أن يحتج لذلك : بأن روايه العالم والاعلم (١) أبعد من احتمال الخطأ ، وأنسب بنقل الحديث على وجهه ، فكانت أولى.

المسألة الثالثه : قال الشيخ « ره » : إذا روى أحد الراويين اللفظ ، والآخر المعنى ، وتعارضوا ، فإن كان راوى المعنى معروفا بالضبط والمعرفه فلا ترجيح وان لم يوثق منه بذلك ، ينبغى أن يؤخذ المروى لفظا ، وهذا (حق) (٢) لأنه أبعد من الزلل.

المسألة الرابعه : إذا روى الخبر سماعا ، وروى المعارض اجازة ، كان الترجيح لجانب المسموع ، الا أن يكون أحاله على أصل مسموع ، أو مصنف [مشهور] ، فيكونان متساويين.

المسألة الخامسه : إذا كان راوى أحد الخبرين مجهولا- ، والآخر معروفا أو كان أحد السندين متصلا ، والآخر مرسلا ، كان الترجيح للمعروف والمسند لوجود شرائط العمل فيهما على اليقين ، وعدم اليقين فى الطرف الآخر.

المسألة السادسه : إذا رويت روايتان وفى احدهما زياده عن الأخرى قال الشيخ « ره » : عمل على الروايه المتضمنه للزياده ، لأنها فى حكم خبرين.

ولقائل أن يقول : أتعنى بذلك أنه يعمل بالزياده كما يعمل بالأصل؟ أم تعنى مع التعارض يكون أرجح؟ ان أردت الاول فمسلم ، وان أردت الثانى فممنوع.

المسألة السابعه : إذا عمل أكثر الطائفه على إحدى الروايتين كانت أولى إذا جوزنا كون الامام عليه السلام فى جملتهم ، لأن الكثره اماره الرجحان ، والعمل بالراجح واجب.

ص: ١٥٥

١-١ - كذا ، ولعل الصواب سقوط : الضابط والاضبط

٢-٢ - فى نسخه : أحق

المسأله الثامنه : إذا كان أحد الخبرين موافقا للاصل ، قال قوم : يكون أولى ، لأن الظاهر أنه هو المتأخر ، وقال آخرون : الناقل أولى ، لأن له حكم النقل ، والموافق للاصل يستغنى بالاصل عنه ، فيغلب على الظن أنه لا حاجة للشارع إلى ذكره ، للاستغناء بحكم الاصل.

والحق : انه اما أن يكونا عن الرسول صلى الله عليه و آله أو عن الائمة عليهم السلام فان كان عن النبي صلى الله عليه و آله وعلم التاريخ ، كان المتأخر أولى سواء كان مطابقا للاصل أو لم يكن ، وان جهل التاريخ ، وجب التوقف ، لأنه كما يحتمل أن يكون أحدهما ناسخا يحتمل أن يكون منسوخا.

واما ان كانا عن الائمة ، وجب القول بالتخيير ، سواء علم تاريخهما أو جهل ، لأن الترجيح مفقود عنهما ، والنسخ لا يكون بعد النبي صلى الله عليه و آله ، فوجب القول بالتخيير.

المسأله التاسعه : قال الشيخ « ره » : [إذا تساوت] الروايتان فى العداله والعدد عمل بأبعدهما من قول العامه ، والظاهر [أن] احتجاجة فى ذلك بروايه رويت عن الصادق عليه السلام وهو اثبات لمسأله (علميه) (1) بخبر واحد ، وما يخفى عليك ما فيه ، مع انه قد طعن فيه فضلاء من الشيعة كالمفيد ، وغيره.

فان احتج : بأن الابد لا يحتمل الا الفتوى ، والموافق للعامه يحتمل التقيه فوجب الرجوع إلى ما لا يحتمل.

[قلنا : لا نسلم انه لا يحتمل] الا الفتوى ، لأنه كما جاز الفتوى لمصلحه يراها الامام ، كذلك تجوز الفتوى بما يحتمل التأويل ، مراعاة لمصلحه يعلمها الامام ، وان كنا لا نعلمها.

فان قال : ذلك يسد باب العمل بالحديث.

ص: ١٥٦

قلنا : انما نصير إلى ذلك على تقدير التعارض وحصول مانع يمنع من العمل ، لا مطلقا ، فلم يلزم سد باب العمل .

المسألة العاشره : إذا كان أحد الخبرين مشافهه ، والاخر مكاتبه ، كان الترجيح لجانب المشافهه ، لأن المكاتبه تحتمل من الخلل ما لا تحتمله المشافهه .

المسألة الحاديه عشره : إذا كان أحد الخبرين حاظرا ، والاخر مبيحا وكان حكما هما مستفادين من الشرع ، قال قوم ، يكون الحاضر أولى ، لقوله عليه السلام : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » ولأنه أحوط في التحرز من الضرر .

وجواب الاول : انه خبر واحد ، لا يثبت بمثله مسائل الاصول . [و] الثاني ضعيف ، لأن الضرر متوجه في الاقدام على حظر ما لا يؤمن [من] كونه مباحا كما هو محتمل في الطرف الآخر :

والاولى : التوقف .

ص : ١٥٧

الباب الثامن : فى الناسخ والمنسوخ ، وفيه فصول

اشاره

ص: ١٥٩

الفصل الاول : فى النسخ

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : النسخ فى الاصل هو الازاله ، من قولهم نسخت الشمس الظل ، والتغير ، كما يقال : نسخت الريح الاثر ، وقيل : هو حقيقه فى النقل ، مجاز فى غيره ، وقيل : [بل] هو مشترك ، والبحث لفظى .

وفى الشرع : عبارته عن الاعلام بزوال مثل الحكم الثابت بالدليل الشرعى بدليل شرعى متراخ عنه ، على وجه لولاه لكان الحكم الاول ثابتا .

ومن الناس من يجعل النسخ رفعا ، ومنهم من يجعله بيانا لانتهاه مده الحكم الاول .

والناسخ : هو الدليل الثانى ، وقد يطلق الناسخ على ناصب دلالة النسخ ، وقد يتجاوز به فى الحكم ، كما يقال : نسخ شهر رمضان صوم عاشوراء ، وفى المعتقد ، كما يقال : الحنفى ينسخ القرآن بالسنة .

والمسوخ : هو الدليل الاول ، وقد يستعمل فى الحكم ، ولا يطلق النسخ بالحقيقه الا حيث يكون الدليلان شرعيين ، فلو كانا عقليين أو أحدهما ، لم يكن ذلك نسخا بالحقيقه ، وان كان معنى النسخ موجودا فيه .

ص : ١٦١

المسأله الثانيه : النسخ فى الشرائع جائز عقلا وشرعا :

أما عقلا فلو جهين :

أحدهما أن الشرائع تابعه للمصالح ، وهى جائزه الاختلاف ، فجاز اختلاف ما هو تابع لها.

الثانى أن الدلائل القطعيه دلت على نبوه نبينا صلى الله عليه و آله ويلزم من ذلك نسخ شرع من قبله.

وأما شرعا فوجوه :

أحدها : [ما] نقل أن نوحا عليه السلام احل له كل دابه ، ثم حرم على لسان موسى عليه السلام كثير من الحيوان.

الثانى : قوله تعالى : « ما ننسخ من آيه أو ننسها ، نأت بخير منها أو مثلها » (١).

الثالث : وقوع النسخ فى شرعنا ، كنسخ التوجه إلى بيت المقدس باستقبال الكعبه ، ونسخ الاعتداد فى الوفاه بالحوال إلى أربعه أشهر وعشر ، ونسخ ثبات الواحد فى الجهاد لعشره إلى ثباته لاثنين.

احتج المانع بوجوه :

الاول : لو جاز النسخ ، لزم منه الأمر بالشىء والنهى عنه ، لكن ذلك فاسد من وجوه :

الاول : انه يلزم منه البداء.

الثانى : انه يؤدي إلى كون الشىء حسنا [و] قبيحا.

الثالث : ان يكون الأمر يدل على حسن المأمور ، فلو نهى عنه لانتقضت تلك الدلاله.

ص: ١٦٢

الوجه الثانى : ان اطلاق الأمر يدل على استمرار الالتزام بالفعل ، فلو لم يرد دوامه ، لوجب بيان مدته ، والا لزم الاغراء باعتقاد الجهل.

الوجه الثالث : لو جاز النسخ لزم رفع الثقة بدوام الاحكام ، وتمسك اليهود فى المسأله بقول موسى عليه السلام : « تمسكوا بالسبت [أبدا » وبقوله : « تمسكوا بالسبت [مادامت السماوات والارض ».

والجواب عن الاول (أن نقول : لا نسلم) (١) أنه يلزم منه الأمر بالشىء والنهى عنه ، لأننا بينا أن الدليل الاول تناول غير ما تناوله الثانى وانما يلزم البداء لو كان الأمر بنفس ما نهى عنه ، والوقت والمكلف واحد.

قوله : لو نهى عنه لانتقضت دلالة الحسن.

قلنا : لا نسلم أن الدليل الثانى دل على قبح ما لم يدل عليه الاول ، فلم تنتقض دلالاته ، وجرى ذلك مجرى ما علم زواله عقلا ، فان الشرع إذا دل على وجوب فعل ، فإذا عجز عنه [المكلف] سقط بالعجز ، ولا يلزم أن يكون العجز ناقضا لدلاله الوجوب ، فكذا مسألتنا.

والجواب عن الثانى : قوله لو لم يرد دوامه لبينه والالزم الاغراء باعتقاد الجهل.

قلنا : لا نسلم ، لأن المكلف يعلم أن تغير المصالح يوجب تغير التكاليف وذلك يمنعه عن القطع باعتقاد الدوام.

قوله فى الوجه الثالث : يلزم أن لا يحصل الوثوق بدوام شىء من الاحكام.

قلنا : نحن نعلم دوام كثير من الاحكام بالضروره من مقاصد الشرع ، فيكون الوثوق بالدوام حيث [يكون] الأمر كذلك دون غيره.

المسأله الثالثه : الزيادة على النص ان كانت رافعه لمثل الحكم الشرعى

ص : ١٦٣

١-١. فى نسخه : أنا لا نسلم.

المستفاد من الحكم الشرعى ، كانت نسخا ، وان كانت رافعه لحكم من أحكامه المستفاده من العقل ، لم يكن ذلك نسخا.

وفائده ذلك : ما ثبت أن خبر الواحد لا ينسخ به حكم الدليل المقطوع به فكل موضع (تعدّه) (١) نسخا لا يجوز استعمال خبر الواحد فيه.

وقال [السيد] المرتضى « ره » ، وأبو جعفر « ره » : ان كانت [الزيادة] مغيره للمزيد عليه ، بحيث لو فعل كما كان يفعل قبل الزيادة ، لم يكن مجزيا ، ووجب استثناؤه ، كان ذلك نسخا ، والا فلا.

لنا : ما بيناه أولا من أن شرط النسخ أن يكون رافعا لمثل الحكم الشرعى المستفاد بالدليل الشرعى ، فبتقدير أن يكون ذلك الحكم مستفادا من العقل لا يكون الرفع [لمثله] نسخا حقيقيا ، والا لكان كل خبر يرفع البراءه الاصلية نسخا ، وهو باطل.

لا يقال : لو وجبت الصلاه ركعتين ، ثم زيد عليها [ركعه] أخرى لكانت ناسخه ، لأن التسليم وجب تأخيره إلى ما بعد الثالثه ، وقد كان يجب أن يكون عقيب الثانيه ، ولأن الركعتين كانتا مجزيتين بانفردهما (فصارتا) (٢) غير مجزيتين لو انفردتا.

لأننا نقول : لا نسلم أن ذلك نسخ لوجوب الركعتين ، ولا للتشهد وان كان التغير فيهما ثابتا ، بل بتقدير أن يكون الشرع دل على (وجوب تعقيب التشهد بالتسليم) (٣) للثانيه ، يلزم أن يكون الأمر بتأخيره نسخا لتعجيله ، إذ لم

ص : ١٦٤

١-١. فى نسخه : نعه.

٢-٢. فى بعض النسخ : فعاداتا.

٣-٣. كذا الظاهر ، ولكن فى بعض النسخ : وجوب تعقيب التشهد ، وفى أخرى : وجوب تشهد التسليم.

يرفع [الدليل] الثانى شيئا غير ذلك.

واما الركعتان فان حكمهما باق من كونهما واجبتين ، وغايه ما فى الباب أن وجوبهما كان منفردا ، فصار منضمما إلى الثالثه ، والشئ لا ينسخ بانضياف غيره إليه ، كما [لا] ينسخ وجوب فريضه واحده إذا وجب بعدها أخرى.

وأما كونهما لو انفردتا [لما] أجزأتا بعد أن كانتا مجزئتين ، فان الاجزاء يعلم لامن منطوق الدليل ، بل علم بالعقل ، فلم يكن نسخا ، ولو علم الاجزاء من نفس الدليل الشرعى ، لكان المنسوخ اجزاؤهما منفردتين ، لا وجوبهما.

المسأله الرابعه : النقيضه من العباده لا تكون نسخا لها ، سواء كان الناقص جزءا منها أو شرطا لها ، لكن ان دل الدليل الشرعى على وجوب ذلك الجزء أو ذلك الشرط ، ثم دل الآخر على ارتفاعه ، كان ذلك نسخا للجزء (والشرط) (1) خاصه ، دون نفس العباده.

مثال ذلك : إذا أوجب صلاه ثلاثيه مثلا ، ثم أسقط منها ركعه ، كان ذلك نسخا لتلك الركعه حسب ، ولم يكن نسخا للصلاه كلها ، أو أوجب فريضه وشرط لها شرطا ثم أسقط ذلك الشرط ، كان نسخا له حسب ، ولم يكن نسخا للفريضه.

لنا : ان الدليل المقتضى لثبوت الحكم السابق ثابت ، والدليل الثانى ليس رافعا لمثل حكمه ، فلا يكون نسخا.

فان قالوا : العباده الاولى كانت غير مجزيه بتقدير أن لا يفعل الشرط ، وقد صارت الان مجزيه ، فقد انتسخ الاجزاء.

قلنا : لا نسلم أن ذلك نسخ ، لأننا قد بينا أن الاجزاء إذا لم يتضمنه الدليل الشرعى يكون معلوما بالعقل ، فلا يكون زواله نسخا ، ولو سلمنا أن ذلك نسخ ،

ص : ١٦٥

لكان نسخا للاجزاء ، لا نسخا للعباده.

المسأله الخامسه : يعلم النسخ بأن يقال : هذا ناسخ ، وذاك منسوخ ، أو يكون حكم أحد الدليلين مضادا لحكم آخر ، فيكون المتأخر ناسخا ، ويعلم التاريخ بوجوه :

منها : أن يتضمن لفظ أحدهما ما يدل على التأخر أو التقدم.

ومنها : أن يضاف أحدهما إلى زمان أو مكان يعلم منه التقدم أو التأخر.

ومنها : أن يروى احدى الروایتين عن النبي صلى الله عليه و آله من انقطعت صحبته عند تجدد صحبه راوى الاخرى.

وهل يقبل قول الصحابي إذا قال : كذا منسوخ مطلقا ، أو منسوخ بكذا؟ الاظهر : لا ، إذ يجوز ان يكون قال ذلك اجتهادا ، لا عن سماع ، وقد يخطئ المجتهد.

الفصل الثاني : فى مباحث متعلقه بالناسخ

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : من شرط النسخ أن يكون المراد به غير المراد بالمنسوخ نفسه ، إذ لو اريد ازاله المنسوخ نفسه لكان أمرا بنفس ما نهى عنه ، ويلزم من هذا البداء.

المسأله الثانيه : من شرط النسخ أن يكون متراخيا ، لأنه لو كان متصلا لما كان نسخا ، كما فى قوله تعالى : « ولا تقربوهن حتى يطهرن » (١) (وقوله) (٢)

ص: ١٦٦

١-١ - البقره / ٢٢٢

٢-٢ - فى نسخه : وكقوله

تعالى : « ثم اتموا الصيام إلى الليل » (١) بل ذلك بالتقييد والتخصيص أشبه.

المسألة الثالثة : من شرط [الناسخ] أن يكون في قوة المنسوخ ، فلا ينسخ المتواتر بالأحاد ، ولا المعلوم بالمظنون كالقياس وما شاكلة.

الفصل الثالث : في مباحث متعلقه بالمنسوخ

وربما وقعت مشتركة ، وفيه مسائل :

المسألة الاولى : إذا تضمن الدليل الاول لفظ التأييد ، هل يجوز نسخه؟.

أنكره قوم ، والحق خلافه ، لأنه قد يستعمل فيما لا يراد به الدوام ، فانه يقال تعلم العلم أبدا. ولو سلمنا أنه حقيقه في الدوام ، لكان ورود الناسخ يدل على أنه لم يرد به الدوام ، وكما أن العام حقيقه في الاستغراق ثم مع ورود المخصص يعلم أنه لم يرد ، فكذا هنا.

المسألة الثانيه : يجوز نسخ الحكم لا إلى بدل ، ومنعه قوم.

لنا : نسخ الصدقه بين يدي المناجاه لا إلى بدل ، ولأن النسخ تابع للمصلحه فإذا كان الشيء مصلحه في وقت امر به ، وإذا انقلب [إلى] مفسده نهى عنه ، (ثم لا يلزم) (٢) البدل.

المسألة الثالثه : لا بد أن يكون المنسوخ مطلقا غير موقت بوقت معين لأنه لو وقت لم يكن ذلك نسخا ، لأن شرط تسميته أن يثبت الحكم لولا الدليل المتراخي ، وذلك غير حاصل في هذه الصوره.

المسألة الرابعه : لا يجوز نسخ الشيء قبل وقت فعله ، مثل أن يأمر في

ص: ١٦٧

١-١ - البقره / ١٨٧

٢-٢ - في نسخه : ولا يلزم

أول النهار بصلاه ركعتين عند الزوال ، ثم ينسخهما قبل ذلك ، وهو اختيار المرتضى « ره » ، وأبى جعفر ره . وقال المفيد « ره » :
(يجوز) (١) ذلك ، وهو اختيار جماعه من الفقهاء والاشعريه .

لنا : لو وقع ذلك ، لزم أن يأمر بنفس ما نهى عنه ، لكن ذلك محال لوجهين :

الاول : أن الأمر يقتضى كونه حسنا ، والنهى يقتضى كونه قبيحا ، فيلزم كونه حسنا قبيحا معا .

[و] الثانى : أن الفعل الواحد اما أن يكون حسنا ، واما أن يكون قبيحا [فبتقدير أن يكون حسنا يلزم قبح النهى عنه ، وبتقدير أن يكون قبيحا] يقبح الأمر به .

احتج المجيز لذلك بوجوه :

الاول : قوله تعالى : « يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب » (٢) .

الثانى : انه تعالى أمر ابراهيم عليه السلام بذبح اسماعيل ، ثم نسخ ذلك قبل ذبحه .

الثالث : ما روى أن النبى صلى الله عليه وآله أمر ليله المعراج بخمسين صلاه ، ثم اقتصر به على خمس .

ولان المصلحه قد تتعلق بنفس الأمر والنهى ، فجاز الاقتصار عليهما من دون اراده فعل [الاول وترك الثانى] .

والجواب عن الاول : أن المحو والاثبات معلقان على المشيئه ، فلا نسلم

ص : ١٦٨

١-١ - فى بعض النسخ : بجواز

٢-٢ - الرعد / ٣٩

أنه يشاء مثل هذا القدر ، على أنه (يحتمل) (١) أن يكون يمحو ما يشاء مما يشتهه غيره ، وكذلك يثبت ما يشاء ، فمن أين أنه يمحو ما يشتهه هو تعالى .

وقد قيل أن الحفظه تثبت على العبد معاصيه وطاعاته ، فيمحو الله سبحانه ما يشاء من المعاصي ، وهذا وان لم يكن معلوما ، فهو محتمل ، وبمثله يخرج الاحتجاج عن اليقين .

والجواب عن الثاني : لم لا- يجوز أن يكون الأمر كان بمقدمات الذبح؟ ويكون الذبح - وان نطق به - غير مراد ، ويدل على ذلك قوله تعالى : « قد صدقت الرؤيا » (٢).

لا- يقال : لو كان [ذلك] ، مرادا لما قال : « فانظر ماذا ترى » (٣) ولما قال : « ان هذا لهو البلاء المبين » (٤) ولما قال : « وفديناه بذبح عظيم » (٥).

لأننا نقول : غلب على ظن ابراهيم أن المراد الذبح ، فلهذا قال « ماذا ترى » وبواسطه ذلك الظن قال : « ان هذا لهو البلاء المبين » . وأما الفداء فقد يجوز أن يسمى بذلك وان لم يجب ذبح المفدى ، لمكان ظن ابراهيم أنه تعالى أراد الذبح .

والجواب عن الثالث : أنه خبر واحد ، لا- يثبت بمثله مسائل الا-صول ، على أن فيه طعنا على الانبياء بالاقدام على المراجعة في الاوامر المطلقة .

والجوب عن الرابع : أن الأمر والنهي يتبعان متعلقهما ، فان كان حسنا

ص : ١٦٩

١-١ - في نسخه : محتمل

٢-٢ - الصافات / ١٠٥

٣-٣ - الصافات / ١٠٢

٤-٤ - الصافات / ١٠٦

٥-٥ - الصافات / ١٠٧

كانا كذلك ، والا قبيحا ، على أنه لو كان الأمر كذلك ، لم يكن متعلق الأمر مرادا ، فلا يكون مأمورا به فلا يكون النسخ متناولا له .

المسألة الخامسة : النسخ فى القرآن جائز ، ويدل على ذلك وقوعه ، كنسخ عده الوفاة بالحول إلى أربعة أشهر وعشر ، وكنسخ الصدقة أمام المناجاة ، وكنسخ الفرار من الزحف من العشرة .

احتج المانع : بقوله تعالى : « لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه » (١)

والجواب : لا نسلم أن النسخ باطل ، ولا يلزم من كونه باطلا ، أن يكون باطلا . سلمناه جدلا ، لكن لم لا يجوز أن يكون « ما بين يديه » اشاره إلى كتب الانبياء المتقدمه؟ و « خلفه » اشاره إلى ما [يكون] بعد النبى صلى الله عليه و آله أو بعد كمال نزوله ، وهذا الاحتمال كاف فى ابطال الاحتجاج .

المسألة السادسة : نسخ الحكم دون التلاوة جائز ، وواقع ، كنسخ الاعتداد بالحول ، وكنسخ الامساك فى البيوت .

كذلك نسخ التلاوة مع بقاء الحكم جائز ، وقيل : واقع ، كما يقال انه كان فى القرآن زياده نسخت ، وهذا و (ان لم يكن) (٢)

لا- يقال : لو نسخ الحكم (لما) (٣) بقى فى التلاوة فائده ، فانه من الجائز أن يشتمل على مصلحه تقتضى ابقائها ، وأما بطلان دلالتها فلا نسلم ، فان الدلاله باقيه على الحكم ، نعم لا يجب العمل به .

المسألة السابعة : يجوز دخول النسخ فى الاخبار التى تتضمن معنى الأمر ومعنى النهى ، كما يجوز فى الأمر والنهى . وكذلك فى الخبر المأمور به ،

ص : ١٧٠

١-١ - فصلت / ٤٢

٢-٢ - فى نسخه : لو لم يكن

٣-٣ - فى نسخه : ما

كالاخبار بالتوحيد والعدل ، فيؤمر بذلك الخبر تاره ، وينهى عنه أخرى بحسب اختلاف المصلحه ، وهذا لا بحث فيه .

وهل يجوز أن يخبر الله تعالى بخبر محض ، ثم يخبر بخلافه؟ نظر ، فان كان ذلك المخبر مما يتغير مدلول الخبر فيه ، أمكن ذلك ، والا لم (يجر) (١).

المسأله الثامنه : نسخ الكتاب بالكتاب جائز ، والسنه المتواتره بمثلها ، والآحاد بالآحاد ، كما قيل فى ادخار لحوم الاضاحى ، وزياره القبور .

وهل يجوز نسخ السنه المتواتره بخبر الواحد؟ منعه الأكثرون ، وهو الحق وقال قوم من أهل الظاهر بجوازه .

لنا : وجوه :

أحدها : أن (خبر) (٢) الواحد مظنون ، والمتواتر معلوم ، ولا يجوز ترك المعلوم للمظنون .

الثانى : ان خبر الواحد مختلف فى العمل [به] ، وليس كذلك المتواتر ، فيكون العمل بالمتفق عليه أولى .

الثالث : لو وجب العمل بخبر الواحد لكونه منسوبا إلى صاحب الشرع ، لوجب فى المتواتر ، فيلزم التناقض ، ولو عمل بالمتواتر لكونه متواترا ، لم يلزم العمل بالخبر الواحد ، فلا يلزم التناقض .

احتج الخصم بوجهين :

أحدهما : يجوز التخصيص به ، فيجوز النسخ به .

الثانى : وقع النسخ به ، كما فى قوله تعالى : « واحل لكم ما وراء ذلكم » (٣)

ص : ١٧١

١-١ - يظهر من احدى النسخ (يخبر)

٢-٢ - فى نسخه : الخبر

٣-٣ - النساء / ٢٤

بقوله : « لا تنكح المرأه على عمتها ، ولا على خالتها » .

وقوله تعالى : « قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه » (١) بنهيه عن كل ذى ناب من السباع .

والجواب عن الاول : أن نمنع تخصيص الكتاب بخير الواحد . ثم لو سلمناه لما لزم من التخصيص النسخ ، لأن النسخ ازاله الحكم ، والتخصيص ليس كذلك .

وعن الثانى : لا نسلم أن ذلك نسخ ، بل هو تخصيص ، على أنا لا نسلم أن التخصيص واقع بمجرد الخبر ، بل لكون الامه تلقته بالقبول وذلك غير ما نحن فيه .

المسأله التاسعه : يجوز نسخ السنه المتواتره بالقرآن ، خلافا للشافعى .

لنا : وقوعه ، فان استقبال بيت المقدس نسخ بقوله : « فول وجهك شطر المسجد الحرام » (٢) وتحريم المباشره : [بالليل] نسخ : بقوله « فالان باشروهن » (٣)

احتج الشافعى : بقوله تعالى : « لتبين للناس ما نزل إليهم » (٤) فلو نسخ قوله بالقرآن [حتى يتبين] ، لما كان قوله بيانا .

والجواب : لا نسلم أنه يلزم من كونه مبينا ما نزل الينا ، أن لا يكون فى المنزل [بيان] لبعض أقواله .

المسأله العاشره : نسخ الكتاب بالسنه المتواتره واقع ، وحكى عن الشافعى انكاره .

ص : ١٧٢

١-١ - الانعام / ١٤٥

٢-٢ - البقره / ١٤٤

٣-٣ - البقره / ١٨٧

٤-٤ - النحل / ٤٤

لنا : ان السنه المتواتره يقينيه ، فتكون مساويه للقرآن فى اليقين ، فكما جاز نسخ الكتاب بالكتاب ، جاز نسخه بالسنه المساويه فى العلم ، ولأن الزانيه كان يجب امساكها فى البيوت ، ونسخ ذلك بالرجم فى المحصنه.

احتج المانع : بقوله تعالى : « ما ننسخ من آيه أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها » (١) والسنه ليست مماثله للقرآن.

وبقوله : « قل ما يكون لى أن أبد له من تلقاء نفسى ان أتبع الا ما يوحى إلى » (٢).

والجواب عن الاول : انه لا يلزم أن يكون المأتى به عوض المنسوخ ناسخا ، فلم لا يجوز أن تنسخ الآيه بالسنه وهى دونها ، ثم يأتى الله بآيه خير من المنسوخه ولا تتضمن حكم النسخ.

والجواب عن الثانى : أنا نسلم أنه لا يبد له الا بوحى من الله ، ولا يلزم أن يكون الناسخ قرآنا ، بل يجوز أن يكون الأمر بالنطق بالناسخ قرآنا ، وذلك [مما] لا ينافى ما قصدنا.

المسأله الحاديه عشره : فى الاجماع ، هل ينسخ وينسخ به أم لا؟ يحتاج ذلك إلى تقديم مقدمه :

وهى ان الاجماع هل يمكن استقراره قبل انقطاع الوحى أم لا؟ أنكر ذلك الجمهور بأجمعهم ، وأجازه بعض أصحابنا.

أما الجمهور فقالوا : إذا اتفق المسلمون على شىء فى زمن النبى صلى الله عليه و آله فان كان منضمما إلى قوله صلى الله عليه و آله ففيه الحججه ، لا فى قول غيره ، فلم يكن اجماعا ، وان كان منفردا عن قوله صلى الله عليه و آله لم يعتد به.

ص: ١٧٣

١-١ - البقره / ١٠٦

٢-٢ - يونس / ١٥

وأما المرتضى « ره » فإنه أجاز وقوع الاجماع فى زمن النبى صلى الله عليه و آله بناء على أن الاجماع هو اتفاق من يعلم أن المعصوم عليه السلام فى جملتهم ، وبأن الأدله التى استدلو بها على صحه الاجماع لا تختص بما بعد انقطاع الوحى .

وقول الجمهور : لا اعتبار بقول الجماعه ، ضعيف ، لأنه لولا اتفاق الجماعه لما علم قول النبى صلى الله عليه و آله فكان اتفاقهم منضمًا إلى قوله من غير تعيين حجه .

إذا عرفت هذا فنقول : اختلف أصحابنا فى الاجماع ، هل ينسخ وينسخ به؟ فقال المرتضى « ره » : يجوز ذلك عقلا ، لكن الاجماع منع منه . وقال [شيخنا أبو جعفر] الطوسى : الاجماع دليل عقلى ، والنسخ لا يكون الا بدليل شرعى ، فلم يتحقق النسخ فيما يكون مستنده العقل ، وقال بعض المتأخرين : الاجماع لا يكون الا اتفاقا ، ولا يكون الا عن مستند قطعى ، فيكون النسخ ذلك المستند لا نفس الاجماع ، وفى هذه الوجوه اشكال .

والذى يجىء على مذهبنا أنه يصح دخول النسخ فيه ، بناء على أن الاجماع انضمام اقوال إلى قول لو انفرد لكانت الحجه ، فيه ، فجائز حصول مثل هذا فى زمن النبى صلى الله عليه و آله ثم ينسخ ذلك الحكم بدلاله شرعيه متراخيه ، وكذلك يجوز ارتفاع الحكم المعلوم من السنه أو القرآن بأقوال يدخل فى جملتها قول النبى صلى الله عليه و آله .

المسأله الثانيه عشره : هل يدخل النسخ فى حوى الخطاب؟ الحق : نعم ، لأنه دليل شرعى ، فجاز رفع الحكم الثابت به ، كغيره من الأدله ، لكن يجوز رفع المنطوق والفحوى ، [ورفع الفحوى] دون المنطوق ، إذا تعلق به مصلحه وان كان فيه بعد .

وهل يجوز رفع المنطوق به دون ما دلت عليه الفحوى؟ هذا جائز، وانكر ذلك قوم، وزعموا أن الفحوى انما علمت تبعاً [للتصريح] (١) فإذا رفع الاصل تبعه الفرع.

ص: ١٧٥

١-١ - فى نسخه : للتصريح

الباب التاسع : فى الاجتهاد ، وفيه فصول

اشاره

ص: ١٧٧

الفصل الاول : فى حقيقه الاجتهاد

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : فى حقيقه الاجتهاد.

الاجتهاد : افتعال من الجهد ، وهو فى الوضع : بذل المجهود فى طلب المراد مع المشقه ، لأنه يقال : « اجتهد » فى حمل الثقيل ، ولا يقال ذلك فى حمل الحقيقير.

وهو فى عرف الفقهاء : بذل الجهد فى استخراج الاحكام الشرعيه ، وبهذا الاعتبار يكون استخراج الاحكام من أدله الشرع اجتهادا ، لانها (تبنتى) (١) على اعتبارات نظريه ليست مستفاده من ظواهر النصوص فى الأكثر ، وسواء كان ذلك الدليل قياسا أو غيره ، فىكون القياس على هذا التقرير أحد أقسام الاجتهاد.

فان قيل : يلزم على هذا أن يكون الاماميه من أهل الاجتهاد.

قلنا : الأمر كذلك ، لكن فيه (ابهام) (٢) من حيث أن القياس من جملة

ص : ١٧٩

١- ١. فى نسخه : تبنتى.

٢- ٢. كذا الظاهر وفى النسخ : ابهام.

الاجتهاد ، فإذا استثنى القياس كنا من أهل الاجتهاد فى تحصيل الاحكام بالطرق النظرية التى ليس أحدها القياس.

المسألة الثانية : لا يجوز أن يكون النبى صلى الله عليه و آله متعبدا بالقياس فى الاحكام الشرعية ، لأننا نستدل [على] أن العباده لم ترد بالعمل به.

وهل يجوز أن يكون متعبدا باستخراج الاحكام الشرعية بالطرق النظرية الشرعية عدا القياس؟ لا نمنع من جوازه ، وان كنا (لا نعلم) (١) وقوعه.

وعلى هذا التقدير ، فهل يجوز أن يخطئ فى اجتهاده؟ الحق أنه لا يجوز ، لوجوه :

الاول : أنه معصوم من الخطأ ، عمدا ونسيانا ، بما ثبت فى الكلام ، ومع ذلك يستحيل عليه الغلط.

الثانى : انا مأمورون باتباعه ، فلو وقع منه الخطأ فى الاحكام ، لزم الأمر بالعمل بالخطأ ، وهو باطل.

الثالث : لو جاز ذلك لم يبق وثوق بأوامره ونواهيه ، فيؤدى ذلك إلى التنفير عن قبول قوله.

احتج المجيز لذلك بوجهين :

الاول : قوله تعالى : « قل انما أنا بشر مثلكم يوحى إلى » (٢) ويلزم من المماثلة جواز الغلط عليه.

الثانى : قوله عليه السلام : « فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذنه ان ما أقطع له (٣) قطعه من النار » وهذا يدل [على] أنه يجوز منه الغلط فى الحكم

والجواب عن الاول : انه لا يلزم من المماثلة فى البشرية المساواه فى

ص : ١٨٠

١-١. فى نسخه : نعلم ، وهو خطأ.

٢-٢ - الكهف / ١١٠

٣-٣ - زاد فى نسخه : به

الغلط ، لوجود الدلاله المانع من ذلك فى حقه.

والجواب عن الثانى : ان حكمه للانسان بشىء من حق أخيه ليس بغلط ، لأنه هو الحكم المأمور به شرعا ، سواء كان مطابقا للباطن أو لم يكن ، والاصابه ليس الا [فى] العمل بالاوامر الشرعيه على الوجه الذى عين له وهو موجود فيما يحكم به.

المسأله الثالثه : الاحكام اما أن تكون مستفاده من ظواهر النصوص المعلومه على القطع ، والمصيب فيها واحد ، والمخطئ لا يعذر ، وذلك ما يكون المعتقد فيه لا [يتغير] بتغير المصالح.

واما أن تفتقر إلى اجتهاد ونظر ، ويجوز اختلافه باختلاف المصالح ، فانه يجب على المجتهد استفراغ الوسع فيه ، فان أخطأ لم يكن مأثوما ، ويدل على وضع الاثم عنه وجوه :

أحدها : انه مع استفراغ الوسع يتحقق العذر ، فلا يتحقق الاثم.

الثانى : أنا نجد الفرقه المحقه مختلفه فى الاحكام الشرعيه اختلافا شديدا حتى يفتى الواحد منهم بالشىء ويرجع عنه إلى غيره ، فلو لم يرتفع الاثم لعمهم الفسق وشملمهم الاثم ، لأن القائل منهم بالقول اما أن يكون استفراغ وسعه [فى تحصيل ذلك الحكم أو لم يكن ، فان لم يكن ، تحقق الاثم ، وان استفراغ وسعه] ثم لم يظفر ، ولم يعذر ، تحقق الاثم أيضا.

الثالث : الاحكام الشرعيه تابعه للمصالح ، فجاز أن تختلف بالنسبه إلى المجتهدين ، كاستقبال القبله ، فانه يلزم كل من غلب على ظنه أن القبله فى جهه أن يستقبل تلك الجهه - إذ لم يكن له طريق إلى العلم - ثم تكون الصلوات مجزيه لكل واحد منهم ، وان اختلفت الجهات.

فان قيل : لا نسلم أن مع استفراغ الوسع يمكن الغلط فى الحكم ، و

ذلك لأن الواقعة لا بد فيها من حكم شرعى ، ولا بد من نصب دلالة على ذلك الحكم ، فلو لم يكن للمكلف طريق إلى العلم بها ، (لكان) (١) نصبها عبثا (و) (٢) لما كان لذلك المخطئ طريق إلى العلم بالحكم مع تقدير استفراغ الوسع ، وذلك تكليف بما لا يطاق.

والجواب : قوله : [و] لا بد من نصب دلالة . قلنا : [مسلم] ، لكن ما المانع أن يكون فرض المكلف مع الظفر بتلك الدلالة العمل بمقتضاها ، ومع عدم الظفر بها يكون الحكم فى الواقعة لذلك الحكم ، ومثاله : جهه القبلة فان مع العلم بها يجب التوجه ، ومع عدم العلم [يكون] فرضه التوجه إلى الجهه التى يغلب على ظنه أنها جهه القبلة ، وكذلك العمل بالبينه عند ظهور العدالة و (خفاء) (٣) الفسق ، [ولو ظهر] فسقها لوجب اطراحها ، فما المانع أن يكون الأدله التى وقع فيها النزاع كذلك؟ ألا ترى أن العموم يخص مع وجود المخصص ، ويعمل بعمومه مع عدم المخصص!؟

الفصل الثانى : فى القياس

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : القياس فى الوضع : هو المماثله .

وفى الاصطلاح : عبارته عن الحكم على معلوم بمثل الحكم الثابت لمعلوم

ص : ١٨٢

١- ١. فى نسخه : كان .

٢- ٢. فى نسخه : أو .

٣- ٣. فى نسخه : أخفاء .

آخر ، لتساويهما في عله الحكم.

فموضع الحكم المتفق عليه يسمى : أصلا.

وموضع الحكم المختلف فيه يسمى : فرعا.

والعله : هي الجامع الموجب لاثبات مثل حكم الاصل في الفرع ، فان كانت العله معلومه ، ولزوم الحكم لها معلوما من حيث هي ، كانت النتيجة علميه ، ولا نزاع في كون مثل ذلك دليلا ، وان كانت العله مظنونه ، أو كانت معلومه ، لكن لزوم الحكم لها (1) - خارجا عن موضع الوفاق - مظنونا ، كانت النتيجة ظنيه ، وهل هو دليل في الشرعيات؟ فيه خلاف.

المسأله الثانيه : النص على عله الحكم وتعليقه عليها مطلقا ، يوجب ثبوت الحكم ان ثبتت العله ، كقوله : الزنا يوجب الحد ، والسرقه توجب القطع. أما إذا حكم في شيء بحكم ثم نص على عله فيه : فان نص مع ذلك على تعديته وجب ، وان لم ينص ، لم يجب تعديته الحكم الا- مع القول بكون القياس حجه ، مثاله : إذا قال : الخمر حرام لانها مسكره ، فانه يحتمل أن يكون [التحريم] معللا [بالاسكار مطلقا ، ويحتمل أن يكون معللا] باسكار الخمر ، ومع الاحتمال لا يعلم وجوب التعديه.

المسأله الثالثه : من الناس من منع من التعبد بالقياس عقلا ، وأكثرهم قالوا بجوازه.

احتج المانع بوجوه :

أحدها : ان العمل [بالقياس] اقدام على ما لا يؤمن كونه مفسده ، فيكون قبيحا ، كالاقدام على ما يعلم كونه مفسده.

الثاني : ان القياس موجب للظن مع امكان العمل بالعلم ، فيكون باطلا.

ص: ١٨٣

١- ١. زاد في نسخه : كان.

الثالث : ان عمومات القرآن والسنة المتواتره كافله بتحصيل الاحكام الشرعيه ، والقياس : ان طابقها فلا حاجه إليه ، وان نفاها لم يجز العمل به.

[و] احتج شيخنا المفيد « ره » لذلك [أيضا] بأنه لا سبيل إلى عله الحكم في الاصل ، فلا سبيل إلى القياس ، أما الاولى : فلان العله اما أن تعلم بطريق علمى أو ظنى ، والقسمان باطلاقن أما العلم فظاهر ، وأما الظن فلانه لاحكم له الا عن اماره ، والاماره مفقوده ، ومع عدم الوقوف على عله الحكم تستحيل تعديته.

والجواب عن الاول : ان الامن [من] المفسده يحصل بتقدير وجود الدلاله الشرعيه ، كما فى غيره من الأمور المظنونه.

والجواب عن الثانى : انا لا نستعمل القياس فى موضع يكون العلم بالحكم ممكنا ، بل فى موضع يفقد العلم [بالحكم].

و [الجواب] عن الثالث : لا نسلم أن عمومات القرآن كافله بالاحكام ، فان فى مسائل الديات والمواريث والبيوعات وغيرها ، ما يعلم خروجه عن مدلولات العموم.

والجواب عن احتجاج المفيد أن نقول : لا نسلم أنه لا سبيل إلى تحصيل عله الحكم.

قوله : اما أن يعلم بطريق علمى أو ظنى. قلنا : لم لا- يجوز أن يكون علميا؟ كما إذا نص الشارع على العله ، سلمنا أنها لا تكون علميه ، فلم لا تكون ظنيه؟!.

قوله : الظن لا- حكم له الا- عن اماره. قلنا : سلمنا ذلك ، والاماره قد تحصل بالطرق التى أشار إليها مثبتوا القياس ، كالدوران والسبر ، فانه مهما ثبت الحكم عند شىء ، وانتفى عند انتفائه ، كان ذلك اماره داله على التعليل ،

وكذلك إذا (عدت) (١) أوصاف محل الوفا ، وأبطلت الاقسما واحدا ، غلب على الظن أنه عله الحكم ، وذلك كاف في حصول الظن أن الحكم معلل بتلك العله.

المسألة الرابعة : الجمع بين الاصل والفرع قد يكون بعدم الفارق ، ويسمى : تنقيح المناط. فان علمت المساواه من كل وجه ، جاز تعديده الحكم إلى المساوى ، وان علم الامتياز أو جوز ، لو تجز التعديده الا مع النص على ذلك ، لجواز اختصاص الحكم بتلك المزيه ، وعدم ما يدل على التعديده.

وقد يكون الجمع بعله موجوده فى الاصل والفرع ، فيغلب على الظن ثبوت الحكم فى الفرع ، ولا يجوز تعديده الحكم - والحال هذه - بما (سندل) (٢) عليه.

فان نص الشارع على العله ، وكان هناك شاهد حال يدل على سقوط اعتبار ما عدا تلك العله فى ثبوت الحكم ، جاز تعديده الحكم ، وكان ذلك برهانا.

ولنفرض أمثله توقف (منها) (٣) على التحقيق :

الاول : قوله عليه السلام - وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر مثلا بمثل - : « أينقص إذا جف؟ فقليل : نعم ، (فقال) (٤) : لا ، اذن » فقد علل التحريم بنقصانه عند الجفاف ، وشاهد الحال (يقضى) (٥) أنه لا اعتبار بما عدا تلك العله من

ص : ١٨٥

١- ١. فى بعض النسخ : عدت.

٢- ٢. فى نسخه : يستدل.

٣- ٣. فى نسخه : بها

٤- ٤. فى نسخه : قال.

٥- ٥. فى نسخه : يقتضى

أوصاف الاصل ، فكأنه نص على أن كل ما نقص بعد الجفاف من الربويات ، لا يجوز بيعه مثلا بمثل.

ويمكن التوقف هنا ، فان من المحتمل أن يكون النقصان موجبا للمنع من البيع فى الرطب بالتمر خاصة ، لجواز اشتماله على ما يوجب اختصاص النهى. غايه ما فى الباب أن ذلك لا يعلم ، لكن عدم العلم بالشىء لا يدل على انتفائه فى نفس الامر.

الثانى : انه إذا قال : وطأت عامدا فى شهر رمضان ، فقال : عليك الكفاره أو قال : ملكت عشرين دينارا وحال عليها الحول ، فقال : عليك الزكاه ، علم أن الحكم متعلق بذلك ، ولا اعتبار بأوصاف السائل ، بل يحكم بأن كل من اتفق له ذلك ، ثبت له ذلك الحكم.

الثالث : إذا حكم فى واقعه وعلم بشاهد الحال أن الحكم فيها باعتبارها لا باعتبار محلها ، عدى الحكم (لما روى) (1) أن عليا عليه السلام قضى فى دابه تنازعا اثنان ، وأقاما البينه : أنها لمن شهد له بالنتاج ، فلا يقصر الحكم على الدابه ، بل يعدى إلى كل ما حصل فيه هذا المعنى.

المسأله الخامسه : ذهب ذاهب إلى أن الخبرين إذا تعارضا ، وكان القياس موافقا لما تضمنه أحدهما ، كان ذلك وجهها يقتضى ترجيح ذلك الخبر على معارضة.

ويمكن أن يحتج لذلك : بأن الحق فى أحد الخبرين ، فلا يمكن العمل بهما ولا طرحهما ، فتعين أن يعمل بأحدهما ، وإذا كان التقدير تقدير التعارض ،

ص : ١٨٦

١-١. فى نسخه : كما روى.

فلا بد (في) (١) العمل بأحدهما من مرجح ، (والقياس مما يصلح) (٢). أن يكون مرجحا ، لحصول الظن به فتعين العمل بما طابقه.

لا يقال : أجمعنا على أن القياس مطرح في الشرع.

لأننا نقول : بمعنى أنه ليس بدليل على الحكم ، لا بمعنى أنه لا يكون مرجحا لاحد الخبرين على الآخر ، وهذا لأن فائده كونه مرجحا كونه (دافعا) (٣) للعمل بالخبر المرجوح ، فيعود الراجح كالخبر السليم عن المعارض ، ويكون العمل به ، لا بذلك القياس ، وفي ذلك نظر.

المسألة السادسة : قال شيخنا المفيد « ره » : « خبر الواحد القاطع للعدر هو الذي يقترب إليه دليل يفضى بالنظر فيه (٤) الى العلم ، وربما يكون ذلك اجماعا أو شاهدا من عقل ، أو حاكما من قياس ».

فان عنى بالقياس البرهان ، فلا- اشكال ، وان عنى القياس الفقهي ، فموضع النظر ، لأن الخبر بتقدير أن لا- يكون حجه ، فمع انضياف ذلك القياس الفقهي [ان] صار حجه : فاما لكونه خبرا ، وذلك نقض لما يذهب إليه من طرح العمل بالخبر ، وان كان بالقياس ، لزم منه اثبات حكم شرعي بالقياس الفقهي ، وهو باطل ، إذ لا- فرق بين أن يثبت به الحكم أو الدلالة الداله على الحكم.

المسألة السابعة : القائلون بجواز التعبد بالقياس عقلا ، منهم من يقول : ورد التعبد به ، وهم الأكثر ، وأطبق أصحابنا على المنع من ذلك الا شاذا [منهم] .

ص : ١٨٧

١-١ - في نسخه : من

٢-٢ - في نسخه : فالقياس ما يصلح

٣-٣ - في نسخه : رافعا

٤-٤ - اضاف في نسخه : دليل

لنا وجوه :

الاول : ان العمل بالقياس عمل بالظن ، والعمل بالظن غير جائز ، أما الاولى فظاهره. و [أما] الثانيه : فبقوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » (١) وبقوله « ان الظن لا يغنى من الحق شيئا » (٢) وبقوله : « وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » (٣).

لا- يقال : مع وجود الدلاله عليه ، لا- يكون عملا- بالمظنون ، بل بالمقطوع به ، كالعامل بالشاهدين والحكم (بالارش) (٤) واستقبال القبله.

لأننا نقول : وجد المنع فوجب طرده ، فإذا خرج ما أشرتم إليه وجب تناوله لما بقى ، عملا بمقتضى الدليل ، وسنبطل ما يزعمون أنه دليل على العمل به ، فيبقى ما ذكرناه من الدليل سليما عن المعارض.

الثانى : أجمعت الاماميه على ترك العمل به ، ونقل عن أهل البيت عليهم السلام المنع منه متواترا نقلا ينقطع به العذر.

الثالث : لو تعبدنا بالعمل به لوجدت الدلاله عليه ، لكن الدلاله مفقوده ، فالعمل به غير جائز.

أما الملازمه : فلان التكليف يستدعى وجود دلالة ، والا- لكان التكليف به - من دون دلالة [عليه] - تكليفا بما لا سبيل إلى العلم به ، وهو تكليف بالمحال.

وأما بطلان [اللازم] : فبالإستقراء.

الرابع : لو ورد التعبد به ، لاشتهر ذلك بين أهل الشرع ، لكن ذلك

ص: ١٨٨

١-١ - الاسراء / ٣٦

٢-٢ - يونس / ٣٦

٣-٣ - البقره / ١٦٩

٤-٤ . فى نسخه : بالاروش.

باطل.

أما الملازمه : فلا ين الاستدلال به مما يعم ، والوقائع التي تستدرك بالقياس كثيره عندهم ، والعاده قاضيه بأن مثل ذلك مما يشتهر العلم به ، فلما لم يشتهر دل على بطلانه.

لا يقال : قد اشتهر ذلك بين الصحابه حتى أن خصومكم (تدعى) (١) الاجماع عليه.

لأننا نقول : لو كان كذلك لما اختص الخصم بعلمه دوننا ، لما ذكرناه من عموم البلوى به ، وزوال الاغراض الباعثه على اخفائه.

[و] احتج بعض أصحابنا [أيضا] : بأن القول بورود التعبد به مع بطلان الحجج التي ذكرها الخصم مما لا يجتمعان ، والثابت بطلانها ، فلا يكون التعبد به ثابتا.

بيان أنهما لا يجتمعان : أن القائل بكونه حجه يتمسك في ذلك بالوجوه التي يذكرونها ، فهو يقول : انها حق والمنكر له يطلها ويمنع من كونه حجه فالقول بكونه حجه مع أن تلك الحجج باطله ، قول ليس لاحد ، فيكون منقيا.

لا يقال : نحن نجوز أن يكون غير ما ذكر دليلا على كون القياس حجه ، فلا يلزم من القول ببطلان هذه الحجج بطلان القياس.

لأننا نقول : مع القول بكونه حجه وتجويز وجود حجه لم يذهب ذاهب إلى القول ببطلان هذه الحجج المذكوره.

واحتج الجمهور على وقوع التعبد به بوجوه معقوله ومنقوله.

أما المعقول : فقالوا : القياس يفيد الظن ، والعمل بالظن واجب. أما افاده الظن فظاهره ، وأما [أن] العمل بالظن واجب ، فلما ثبت من أن التحرز

ص : ١٨٩

من الضرر المظنون واجب كالمعلوم.

وأما المنقول : (فوجوه) (١) :

الأول : قالوا : أجمعت الصحابة على العمل بالقياس ، فيكون حجه .

أما أن الصحابة عملت به ، فلا بد من بعض الصحابة عمل به ، ولم يظهر من الباقيين انكار [ه] ، وقد بينا أن مثل ذلك حجه ، فيما سلف .

أما أن بعض الصحابة عمل به فمن وجهين :

أحدهما : أن الصحابة اختلفوا في مسائل كثيرة ، وليس تمسكهم فيها بالنص ، فتعين أنهم عولوا على الاجتهاد

الثاني : أنهم استدلوا في كثير من المسائل بالقياس وأشاروا إلى التشبيه بين المسائل ، كما قال ابن عباس : « ألا يتق الله زيد يجعل ابن الابن ابنا ، ولا يجعل أب الاب أباً » . وما روى من قول عمر لأبي موسى : « وقس الأمور برأيك » . وما روى عنه أنه قضى في زوج ، وأم ، واخوه لام ، وأخوه لاب وام أن للام : السدس ، وللزوج : النصف ، وللأخوه من الام : الثلث ، فقال الباقيون : « هب أن أبانا كان حمارا ، ألسنا من أم واحده؟! » فشرک بينهم ، وغير ذلك من المسائل .

وأما أن الباقيين لم ينكروا ، فلأنه لو حصل ذلك لظهر ، لأن القياس من الاصول التي لو وقعت فيها المناكره لظهرت .

وأما أن مثل ذلك اجماع ، فلا بد من سكوتهم لا- يحتمل الا الرضا به ، لما عرف من تخرج الصحابة في انكار الباطل والمنع من العمل به .

الوجه الثاني : قوله عليه السلام لمعاذ وأبي موسى : « بم تقضيان؟ قالوا : إذا لم

ص : ١٩٠

١- ١ . في نسخه : فلو جوه .

نجد الحكم (فى) (١) الكتاب والسنة ، نقيس الأمر بالأمر ، فما كان أقرب إلى الحق عملنا به. فقال : أصبتما . وقوله عليه السلام لابن مسعود : « اجتهد برأيك ».

الوجه الثالث : نبه النبي صلى الله عليه وآله على القياس ، وذلك اذن فى العمل به ، أما تنبيهه فبقوله لعمر - وقد سأله عن القبله - : « لو تمضمضت بماء ثم مججته أكنت شاربه؟! » وقوله صلى الله عليه وآله للخثعميه : « رأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان يجزى؟ فقالت : نعم ، فقال صلى الله عليه وآله : فدين الله أحق أن يقضى ».

الوجه الرابع : قوله تعالى : « فاعتبروا يا أولى الابصار » (٢) والاستدلال بهذه الآيه ضعيف.

والجواب عن الاول : قوله : العمل بالظن واجب. قلنا : متى؟ إذا أمكن العلم ، أو [إذا] لم يمكن ، ونحن قادرون على تحصيل الاحكام من ظواهر النصوص المعلومه ، سلمنا أنه لا- طريق الهيأ الا- بالقياس ، لكن لا نسلم وجوب العمل بالظن ، إذ لو وجب ذلك ، لوجب العمل بقول الشاهد الواحد ، لا بل كان يجب العمل بقول المدعى بمجردة إذا غلب على ظن الحاكم صدقه ، حتى يعمل بقول مدعى النبوه من دون المعجز.

لا يقال : منعت الأدله من العمل بما ذكرته.

لأننا نقول : لو كان الظن وجها لوجوب العمل ، لا طرد ذلك ، كما أن رد الوديعه لما كان وجها موجبا لم يختلف وجوب الفعل الذى يقع عليه ، [على] أن الدلاله قد منعت من ذلك ، وهو قوله تعالى : « وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » (٣).

ص : ١٩١

١- ١. فى بعض النسخ : من.

٢- ٢. الحشر / ٢.

٣- ٣. البقره / ١٦٩.

وأما الجواب عن المنقول فنقول : لا- نسلم أن الصحابه عملت به ، قوله : عمل بعض ولم ينكر الباقون ، قلنا : لا نسلم أن بعضا عمل ، قوله : اختلاف الصحابه مع استبعاد أن يكون مستندهم [النص دليل على العمل. قلنا : لم لا يجوز أن يكون مستندهم [النصوص؟! والاستبعاد الذى ذكر تموه لا- يفيد اليقين قوله : استدلووا على كثير من المسائل بالقياس. قلنا : هذا منقول بطريق الآحاد فلا- يثمر العلم ، سلمنا [صحه] نقلها ، لكن لا- نسلم أنهم استدوا فى ذلك إلى القياس ، وان كان معنى القياس فيه موجودا.

أما (قصه) (١) ابن عباس فانه يحتمل أنه رأى ابن الابن يسمى ابنا ، وكذلك أب الاب يسمى أبا ، (فألزمه) (٢) التسويه ظنا أنه انما عمل (فى) (٣) أحدهما بوقوع الاسم عليه ، والاخر مثله فى تناول اللفظ ، وليس ذلك قياسا.

[وأما] قول عمر : « قس الأمور برأيك » فغايه ما أمره بالمقاييسه ، فجائز أن يكون أراد التسويه فى مدلولات الالفاظ.

وأما (الشركه) (٤) : فلا نسلم أن الاخوه للاب والام استدلووا بالقياس ، بل بطريق أن ولد الام يستحقون الثلث ، ومن كان من ولد الاب والام فهو من ولد الام.

قوله : لو انكر الباقون لظهر. قلنا : أولا لا نسلم أن السكوت دليل الرضا فانه يحتمل وجوها كثيره غير ذلك ، وقد ذكر [نا] ذلك فى باب الاجماع ، سلمنا أنه يدل على الرضا ، لكن لا نسلم أنهم سكتوا ، ولم لا يجوز أن يكونوا

ص : ١٩٢

١-١. فى نسخه : قضيه.

٢-٢. فى نسخه : لزمه.

٣-٣. فى نسخه : من ، وفى أخرى : بأحدهما.

٤-٤. فى نسخه : المشتركه.

أنكروا ذلك ، قوله : لو كان لنقل. قلنا : لا نسلم ذلك ، سلمنا [ه] لكن لا نسلم أنه يجب استمرار النقل حتى يتصل بنا ، ثم نقول : يجب أن ينقل ذلك متواترا أو آحادا ، الاول ممنوع ، والثاني مسلم ، وقد نقل الانكار فى مواضع :

منها : ما روى عن أبى بكر أنه قال : « أى سماء تظلنى؟! وأى أرض تقلنى؟! إذا قلت فى كتاب الله برأىي ».

وعن عمر أنه قال : « فان جاءك ما ليس فى الكتاب والسنة ، فاقض بما أجمع عليه أهل العلم ، فان لم تجد فلا عليك أن لا تقضى ».

وعن ابن عباس : « تتخذ الناس رؤساء جهالا يقيسون الأمور برأيههم ».

وقال : إذا قلت فى دين الله بالقياس أحللتهم كثيرا مما حرم الله ، وحرمتهم كثيرا مما أحل الله ».

والجواب عن خبر أبى موسى ومعاذ أن نقول : هو خبر واحد ، لا يجوز العمل به فى مسأله علميه ، ثم هو مطعون فيه بوجه : منها : أنه مرسل ، ومنها : أن بعض المحدثين روى أنه لما قال « اجتهد » قال رسول الله صلى الله عليه وآله « اكتب [كتابا] إلى ، أكتب اليك ».

ثم نقول : لا- نسلم أن قوله : « [اجتهد] برأىي » (١) اشارة إلى القياس ، بل كما يحتمل ذلك ، يحتمل أنه أراد الاجتهاد فى العمل بدلاله الاصل ، (وبدلاله) (٢) الاحتياط ، وغير ذلك من وجوه الاجتهاد ، ومع الاحتمال يجب التوقف .

والجواب عن تنبيه النبى صلى الله عليه وآله على القياس أن نقول : هى أخبار آحاد لا توجب العمل فى مسأله علميه ، على أنا نطالب بصحتها ، ولو سلمناها [لما]

ص : ١٩٣

١- ١. فى نسخه : اجتهد برأىي.

٢- ٢. فى بعض النسخ : ودلاله.

كان ذلك أمراً بالقياس ، لأن التشبيه لا يقتضى تعدى الحكم ، كما لو قال : عبدى (سالم) حر لأنه حبشى ، لم يغلب على الظن أنه يريد عتق كل حبشى له.

وأما الآيه : فبعيده عن الدلالة على مرادهم ، لأن ظاهرها الأمر بالاتعاظ فأين ذلك من قياس الفرع على الاصل؟!.

ص: ١٩٤

الباب العاشر : وهي خاتمه الكتاب في فصول مختلفه :

اشاره

ص: ١٩٥

وفيه مسائل :

المسأله الاولى : يجوز للعامى العمل بفتوى العالم فى الاحكام الشرعيه ، وقال الجبائى : يجوز ذلك فى مسائل الاجتهاد ، دون ما عليه دلالة (قطعيه) (١) ومنع بعض المعتزله ذلك فى الموضوعين .

لنا : اتفاق علماء (الاعصار) (٢) على الاذن للعوام فى العمل بفتوى العلماء من غير تناكر ، وقد ثبت أن اجماع أهل كل عصر حجه .

الثانى : لو وجب على العامى النظر فى أدله الفقه ، لكان ذلك اما قبل وقوع الحادثه أو عندها ، والقسمان باطلان ، أما قبلها فممنى بالاجماع ، ولأنه يؤدى إلى استيعاب وقته بالنظر فى ذلك ، فيؤدى إلى الضرر بأمر المعاش المضطر إليه ، وأما عند نزول الواقعه فذلك متعذر ، لاستحاله اتصاف كل عامى عند نزول الحادثه بصفه المجتهدين .

لا يقال : هذا لازم فى المسائل العقليه الاعتقاديه ، مع انه لا يسوغ فيها التقليد .

ص : ١٩٧

١- ١. فى بعض النسخ : قاطعه .

٢- ٢. فى نسخه : الامصار .

لأننا نقول : تلك حصولها سهل بأوائل الأدله ، وهى عقائد مضبوطه ، وليس كذلك الفقه وحوادثه ، لانتشارها ، وانفراد كل مسأله منها بدليل [على] حياله .

واحتجوا لذلك أيضا : بقوله : « فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » (١)

ويمكن أن يقال : سلمنا وجوب السؤال ، ولكن لا نسلم وجوب العمل .

واحتجوا أيضا : بقوله تعالى : « فلولا- نفر من كل فرقه منهم طائفه ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون » (٢).

ولقائل أن يقول : الانذار مما يوجب الحذر لكن قد يكون باعثا على النظر فى الأدله ، فلم لا يجوز أن يكون هو المراد؟!

واحتج المانعون بوجه :

الاول : قوله تعالى : « وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » (٣) ، و « لا- تقف ما ليس لك به علم » (٤) ، و : « ان الظن لا يغنى من الحق شيئا » (٥)

وثانيها : أنه عمل بما لا يؤمن كونه مفسده ، فيكون قبيحا ، لأن المفتى جائز الخطأ ، فكل ما يفتى به يجوز أن يكون مخطئا فيه ، فيكون الاقدام على العمل ، على ما لا يؤمن كونه مفسده ، وقبح ذلك ظاهر .

وثالثها : لو جاز التقليد فى الشرعيات ، لجاز فى (العقليات) (٦) ، والثانى

ص : ١٩٨

١- ١. الانبياء / ٧ .

٢- ٢. التوبه / ١٢٢ .

٣- ٣. البقره / ١٦٩ .

٤- ٤. الاسراء / ٣٦ .

٥- ٥. يونس / ٣٦ .

٦- ٦. فى نسخه : القطعيات .

محال ، (فالأول) (١) مثله .

والجواب عن الآيات أن نقول : خص منها العمل بشهادة الشاهدين ، واستقبال [جهه] القبله مع الظن عند عدم العلم ، والظن بأروش الجنائيات وقيم المتلفات ، وانما خص لوجود الدلاله ، كذا هنا .

وعن الثاني : أن الامن من المفسده ، بما أشرنا إليه من الدلاله الداله على جواز العمل بالفتوى .

وعن الثالث : بالفرق بين الامرین بتشعب مسائل الفقه وكثره أدلتها ، وسهوله أدله الكلام وقتها ، وبأن العقلیات الغرض فيها الاعتقاد ، فلا- يبنى الا- على العلم ، والشرعیات يجوز التعويل فيها على الظنون عند وجود الدلائل الداله على اشتمالها على المصلحه .

المسأله الثانيه : لا يجوز تقليد العلماء فى اصول العقائد ، خلافا للحشويه .

ويدل على ذلك وجوه :

أحدها : قوله تعالى : « وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » (٢) .

الثانى : ان التقليد : قبول قول الغير من غير حجه ، فيكون جزما فى غير موضعه ، وهو قبيح عقلا .

الثالث : لو جاز تقليد المحقق لجاز تقليد المبطل ، لأنه اما أن يكون تقليد المحقق مشروطا بالعلم بكونه حقا أو لم يكن ، ويلزم من الاول طلب العلم (وأن لا) (٣) يكون تقليدا « ، وان جاز تقليد المحقق [من] دون العلم بكونه حقا لزم

ص : ١٩٩

١- ١. فى نسخه : والاول .

٢- ٢. البقره / ١٦٩ .

٣- ٣. فى نسخه : وان ، وفى أخرى : والا .

تقليد المبطل ، لاشتراكهما في سبب الاتباع ، وهو مجرد التقليد ، (وإذا) (١) ثبت أنه غير جائز ، فهل هذا الخطأ موضوع عنه؟ قال شيخنا أبو جعفر « ره » : نعم (وخالفه) (٢) الأكثرون.

احتج « ره » : باتفاق فقهاء (الاعصار) (٣) على الحكم بشهاده (العامي) (٤) مع العلم بكونه لا- يعلم تحرير العقائد بالأدله القاطعه.

لا يقال : قبول الشهاده انما كان لأنهم يعرفون أوائل الأدله ، وهو سهل المأخذ.

لأننا نقول : ان كان ذلك حاصلًا لكل مكلف لم يبق من يوصف بالمؤاخذة فيحصل الغرض وهو سقوط الاثم ، وان لم يكن معلوما لكل مكلف لزم أن يكون الحكم بالشهاده موقوفا على العلم بحصول تلك الأدله (للشاهد) (٥) منهم ، لكن [ذلك] محال ، ولأن النبي صلى الله عليه و آله كان يحكم باسلام الاعرابي [من] غير أن يعرض عليه أدله الكلام ، (ولا يلزمه) (٦) بها ، بل يأمره بتعلم الأمور الشرعيه اللازمه كالصلاه وما أشبهها.

المسأله الثالثه : الذى [يسوغ] له الفتوى هو العدل العالم بطرق العقائد الدينيه الأصوليه ، وبطرق الاحكام الشرعيه و كيفيه استنباط الاحكام منها.

وبالجملة : يجب أن يعرف جميع ما يتوقف عليه كل واقعه يفتى فيها ،

ص : ٢٠٠

١-١ - فى نسخه : وان

٢-٢ - فى نسخه : وخالف

٣-٣ - فى اكثر النسخ : الامصار

٤-٤ - فى نسخه : الراوى

٥-٥ - فى نسخه : للمشاهد

٦-٦ - فى نسخه : ولا يلزم

بحيث إذا سئل عن لمية ذلك الحكم أتى به وبجميع أصوله التي (يبتنى) (١) عليها. وانما وجب ذلك ، لأن الفتوى مشروطه بالعلم بالحكم ، وما لم يكن عارفا بتلك الأمور لا يكون عالما به ، لأن الشك في احدى مقدمات الدليل (٢) أو في مقدمات مقدماته ، شك في الحكم ، ولا تجوز الفتوى مع الشك في الحكم.

[و] إذا تقرر هذا : فلا يجوز (للمفتي) (٣) أن يتعرض للفتوى حتى يثق من نفسه بذلك ، ولا يجوز للمستفتي أن يستفتيه حتى يعلم منه ذلك من ممارسته وممارسه العلماء وشهادتهم له باستحقاق منصب الفتوى وبلوغه اياه ، ولا يكتفى العامي بمشاهدته المفتي متصدرا ، ولا داعيا إلى نفسه ، ولا مدعيا ، ولا باقبال العامه عليه ، ولا اتصافه بالزهد والتورع ، فانه قد يكون غالطا في نفسه أو مغالطا.

وإذا ثبت ذلك : فان كان في البلد واحد بهذه الصفة تعين للفتوى ، وان كان أكثر : فان تساوا في العلم والعدالة جاز استفتاء كل منهم ، فان اختلفوا في الفتوى - والحال هذه - كان المستفتي مخيرا في العمل بقول أيهم شاء وان كان أحدهم أرجح في العلم والعدالة وجب العمل (بفتواه) (٤). وان اتفق اثنان أحدهما أعلم والاخر أكثر عدالة وورعا ، قدم الاعلم ، لأن الفتوى تستفاد من العلم لا من الورع ، والقدر الذي عنده من الورع يحجزه عن الفتوى بما لا يعلم ، فلا اعتبار برجحان ورع الآخر.

ص: ٢٠١

١-١. في بعض النسخ : يبنى.

٢-٢. في نسخه اضافه : أو في مقدمات الدليل.

٣-٣. في نسخه : من المفتي.

٤-٤. في نسخه : بقوله.

تفريع

العالم إذا كان من أهل الاجتهاد وحصل له حكم الواقعه بنظر صحيح ، لم يجز له العدول إلى العمل بفتوى من هو أعلم [منه] ، لأنه عدول عما يعلم الى ما يظن ، وكذا (ان) (١) لم يجتهد ، لم يجز له الرجوع إلى قول الاعلم ، لأن تحصيل العلم ممكن في حقه.

أما إذا أشكل عليه طريق الواقعه جاز له الرجوع الى الاعلم ، لأنه بالنسبه إليه في تلك الواقعه كالعامي.

المسألة الرابعه : لا يجوز للعامي أن يفتي بما ينقله عن العلماء ، سواء نقل عن حي أو ميت ، لأنه قول بما لا يعلم فكان حراما.

المسألة الخامسه : إذا أفتى المجتهد عن نظر في واقعه ، ثم وقعت بعينها في وقت آخر ، [فان] كان ذاكرا لدليلها جاز له الفتوى ، وان نسيه افتقر الى استئناف نظر ، فان أدى نظره إلى الاول فلا- كلام ، وان خالفه وجب الفتوى بالأخير ، والاولى تعريف من استفتاه [أولا] ، لأنه عامل بقوله وقد رجع عنه ، فلو استمر لبقى عاملا بالفتوى من غير دليل ولا فتوى مفت.

الفصل الثاني : في مسائل مختلفه :

أ - التصرفات غير معلومه الحكم

المسألة الاولى : اتفق أهل العدل على قبح التصرف فيما فيه مضره خاليه (من) (٢) نفع ، وكذا ما لا منفعه فيه ، وكذا ما علم وجه قبحه كالظلم.

ص: ٢٠٢

١- ١. في نسخه : إذا.

٢- ٢. في بعض النسخ : عن.

واختلفوا فيما عدا ذلك مما ينتفع به ولا يعلم كونه واجبا ولا مندوبا ، فقال قوم : انه على الحظر ، وهو مذهب طائفة منا وقال الآخرون : على الاباحه ، وهو اختيار المرتضى « ره » ، وتوقف آخرون فيه عقلا- ، وأباحوا منها ما دل عليه الشرع ، وهو اختيار شيخنا المفيد ره .

احتج القائلون بالحظر بأنه تصرف في ملك الغير بغير اذنه ، فيكون قبيحا .

أجاب الآخرون بأننا لا نسلم أنه تصرف بغير اذن المالك ، وهذا لأن الأدله التي نذكرها يلزم منها الاذن ، سلمنا أنه لم يأذن ، لكن كما لم يأذن لم يحظر ، ثم نقول : لا نسلم أن مال الغير يحرم التصرف فيه الا مع المنع ، أو مع مضره تتوجه على المالك ، أو فوت مصلحه له ، يدل على ذلك أنا نستبيح الاستناد الى جدار الغير من غير اذنه ، وكذا نستضيء بضوء مصباحه ، ولا عله لذلك الاخلوه من غرض يقتضى المنع ، والاشياء بالنسبه إلى الله سبحانه تجرى هذا المجرى .

ثم ما ذكر تموه منقوض بالتنفس في الهواء فانه يستباح عقلا من غير توقف على اذن .

لا- يقال : ذلك لمكان الضروره ، لأننا نقول : لو كان كذلك لما جاز أن نستبيح منه الا ما يدفع الضروره ، وليس كذلك ثم نقول : لو قبح منه الاقدام لأنه تصرف في مال الغير ، لقبح الاحجام (لمثل) (1) ذلك ، إذ تصرف في نفسه - اقداما (أو) (2) احجاما - تصرف في ملك الغير ، فيلزم الجمع بين النقيضين .

احتج القائلون [بالاباحه] بوجوه :

ص : ٢٠٣

١- ١. في نسخه : بمثل .

٢- ٢. في نسخه : و .

الاول : ان ذلك تحصيل لمنفعه خاليه عن الضرر ، فتكون حسنه ، أما الاولى : فلان المالك سبحانه لا ينتفع ولا يستضر ولا ينقص ملكه شىء ، وأما المنتفع فلانا نتكلم على هذا التقدير ، وأما الثانيه : فيدل عليها وجهان : الاول : أن مثل ذلك خال عن وجوه القبح ، والثاني : أن الاستغلال بجدار الغير يحسن من غير اذن مالكة ، ولا وجه لحسنه الا عدم استضرار المالك وانتفاع المستظل ، وهذا الوجه حاصل فيما ذكرنا [ه] فيجب أن يحسن.

لا- يقال : هذا باطل بالربا والزنا وغير ذلك من المحرمات ، فان المالك لا يستضر بفعلها ، وهى نافعه للفاعل ، فلو كان وجهها يقتضى الحسن لما قبح شىء منها.

لأننا نقول : ورود النهى عنها دليل على اشتغالها على مفسده عائدته إلى المكلف تقتضى المنع ، وليس كذلك ما نحن فيه.

الوجه الثاني : لو لم تكن (المشتبهات) (١) على الاباحه لزم أن يكون تعالى فاعلا للقبيح ، لكن هذا اللازم محال ، وبيانه : (انه (٢) بتقدير أن لا- يكون مخلوقه للانتفاع : اما أن يكون فى خلقها غرض حكى ، واما أن لا يكون ، ويلزم من الثانى العبث ، وان كان : فاما النفع عائد إليه تعالى وهو محال ، واما الضرر عائد إلى غيره ، وهو قبيح ، لعدم الوجوه المقتضيه لحسنه ، فتعين أن تكون للانتفاع.

ولقائل أن يقول : لم لا- يجوز أن يكون فيه غرض غير الانتفاع؟ وهو اما امتناع المكلف منه ، لتحصيل الثواب بمنع النفس عن تناوله ، أو ليستدل بها على الصانع سبحانه ، أو غير ذلك من الوجوه.

ص: ٢٠٤

١- ١. فى بعض النسخ : المشتبهات.

٢- ٢. فى نسخه : أن.

فان قالوا : خلقها يحسن مع عدم التكليف.

كان لقائل أن يمنع ذلك. وكذلك (ان قالوا) : (١) يمكن الاستدلال على الصانع سبحانه من دونها بغيرها.

قلنا : العقل لا يمنع من ترادف الأدله ولا يقبحه.

الوجه الثالث : قالوا قد علمنا حسن التنفس فى الهواء من دون اذن المالك والاستظلال بجدار الغير والاستضاءه (٢) بمصايحه ، والعله فى ذلك أنه لا- ضرر فيه على المالك ولا على غيره ، إذ لا وجه يضاف إليه الجواز الا (ذاك) (٣) ولأن ذلك الحكم يدور مع هذه العله وجودا وعدما ، فيجب أن يحسن التصرف فيما ذكرناه للاشتراك فى الموجب.

الوجه الرابع : الاستدلال بالشرع على الاباحه ، وهو أمران : القرآن ، والاجماع.

أما القرآن : فقوله تعالى : « خلق لكم ما فى الارض جميعا » (٤) وقوله تعالى : « قل من حرم زينه الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق » (٥) وقوله : « احل لكم الطيبات » (٦).

وأما الاجماع : فلان أهل الشرائع كافه لا يخطئون من بادر الى تناول شىء من المشتبهات ، سواء علم الاذن فيها من الشرع أو [لم] يعلم ، ولا

ص : ٢٠٥

١- ١. فى نسخه : أن يقول.

٢- ٢. فى النسخ : الاستضواء.

٣- ٣. فى بعض النسخ : ذلك.

٤- ٤ - البقره / ٢٩

٥- ٥ - الاعراف / ٣٢

٦- ٦. المائده / ٥.

يوجبون عليه عند تناول شيء من المأكل أن يعلم التنصيص على (الاباحه) (١) ويعذرونه في كثير من المحرمات إذا تناولها من غير علم ، ولو كانت محظوره لاسرعوا إلى تخطئته حتى يعلم الاذن.

المسأله الثانيه : إذا ثبت حكم فى وقت ، ثم جاء وقت آخر ولم يقم دليل على انتفاء ذلك الحكم ، هل يحكم ببقائه على ما كان؟ أم يفتقر الحكم به فى الوقت الثانى إلى دلاله ، كما يفتقر نفيه الى الدلاله.

حكى عن المفيد « ره » : أنه يحكم ببقائه ما لم تقم دلاله على نفيه ، وهو المختار.

وقال المرتضى « ره » : لا يحكم بأحد الامرين الا للدلاله.

مثال ذلك : المتيمم إذا دخل فى الصلاه ، فقد أجمعوا على المضى فيها ، فإذا رأى الماء فى اثناء الصلاه ، هل يستمر على فعلها استصحابا للحال الاول؟ أم يستأنف الصلاه (بوضوء) (٢) فمن قال بالاستصحاب قال بالاول ، ومن (اطرحه) (٣) قال بالثانى.

لنا وجوه :

الاول : ان المقتضى للحكم الاول ثابت فيثبت الحكم ، والعارض لا يصلح (رافعا) (٤) له ، فيجب الحكم بشبوته (فى) (٥) الثانى.

أما أن مقتضى الحكم الاول ثابت ، فلانا نتكلم على هذا التقدير.

ص: ٢٠٦

١- ١. فى بعض النسخ : اباحته.

٢- ٢. فى بعض النسخ : لوضوء.

٣- ٣. فى نسخه : طرحه.

٤- ٤. فى نسخه : دافعا ، و (له) محذوفه من احدى النسخ.

٥- ٥. فى نسخه : على.

وأما أن العارض لا- يصلح رافعا ، فلا-ن العارض انما هو احتمال تجدد ما يوجب زوال الحكم ، لكن احتمال ذلك يعارضه احتمال عدمه ، فيكون كل واحد منهما مدفوعا بمقابله ، فيبقى الحكم الثابت سليما عن (رافع) (١).

الوجه الثانى : الثابت أولا قابل للثبوت ثانيا - والا لانقلب من الامكان الذاتى الى الاستحالة - فيجب أن يكون فى الزمان الثانى جائز الثبوت كما كان أولا ، فلا ينعدم الا (لمؤثر) (٢) ، لاستحاله خروج الممكن من أحد طرفيه الى الآخر (لا) (٣) لمؤثر ، فإذا كان التقدير تقدير عدم العلم بالمؤثر ، فيكون بقاءه أرجح من عدمه فى اعتقاد المجتهد ، والعمل بالراجح واجب.

الوجه الثالث : عمل الفقهاء باستصحاب الحال فى كثير من المسائل ، والموجب للعمل هناك موجود فى موضع الخلاف ، (فيثبت) (٤) العمل به.

أما الاولى : فكمن تيقن الطهاره وشك فى الحدث ، فانه يعمل على يقينه ، وكذلك بالعكس ومن تيقن طهاره ثوبه فى حال ، بنى على ذلك حتى يعلم (رافعها) (٥) ومن (شهد) (٦) بشهاده بنى على بقائها حتى يعلم رافعها ، ومن غاب غيبه منقطعه ، [حكم] ببقاء أنكحته ، ولم تقسم أمواله ، وعزل نصيبه فى الموارث ، وما (ذاك) (٧) [الا] لاستصحاب حال حياته.

ص: ٢٠٧

١- ١. فى نسخه : دافع.

٢- ٢. فى نسخه : بالمؤثر.

٣- ٣. فى بعض النسخ : الا.

٤- ٤. فى نسخه : فثبت.

٥- ٥. فى بعض النسخ : خلافها.

٦- ٦. فى نسخه : يشهد.

٧- ٧. فى نسخه : ذلك.

وهذه العله موجوده فى مواضع الاستصحاب ، [فيجب العمل به] .

الوجه الرابع : أطبق العلماء على أن مع عدم الدلاله الشرعيه يجب (بقاء) (١) الحكم على ما تقتضيه البراءه الاصليه ، ولا معنى للاستصحاب الا هذا .

فان قال : ليس هذا استصحابا ، بل هو ابقاء الحكم على ما كان ، لا حكما بالاستصحاب .

قلنا : [نحن] نعنى بالاستصحاب هذا القدر ، لا نعنى به شيئا سوى ذلك .

احتج المانع :

بأن ذلك (حكم) (٢) بغير دليل ، فيكون باطلا .

أما انه حكم بغير دليل ، فلأن ثبوت الحكم بالدليل فى وقت أو فى حال لا يتناول ما عدا تلك الحال وذلك الزمان ، فلو حكم بذلك الحكم فى الحال الثانى ، لكان حكما بغير دليل .

وأما أن الحكم بغير دليل باطل ، فبالاتفاق .

الوجه الثانى : لو كان الاستصحاب حجه ، لوجب فيمن علم زيدا فى الدار ولم يعلم خروجه أن يقطع ببقائه فيها وكذا كان يلزم إذا علم أن زيدا حى ، [ثم] انقضت مده ولا يعلم فيها موته ، أن يقطع ببقائه ، وكل ذلك باطل .

الوجه الثالث : استدل بعض الجمهور بأن العمل بالاستصحاب يلزم منه التناقض ، فيكون باطلا ، وذلك أن الاستدلال به كما يصح أن يكون حجه للمستدل ، يصح مثله لخصمه ، فانه إذا قال : الثابت قبل وجود الماء للمصلى المضى فى صلاته ، فيثبت ذلك الحكم إذا وجد الماء ، كان لخصمه أن يقول :

ص : ٢٠٨

١-١ . فى نسخه : ابقاء .

٢-٢ . فى بعض النسخ : عمل .

الثابت اشتغال ذمته بصلاه متيقنه ، فيجب أن يبقى الشغل ، (أو) (١) يقول : قبل الصلاه لو وجد الماء لما جاز [له] الدخول فيها بتيممه ، فكذلك بعد الدخول فيها.

والجواب عن الاول : أن نقول : قوله : ان ذلك عمل بغير حجه. (قلنا) : (٢) لا نسلم ، لأن الدليل دل على أن الثابت لا يرتفع الا برفع ، فإذا كان التقدير تقدير عدمه ، كان بقاء الثابت راجحا في اعتقاد المجتهد ، والعمل بالراجح لازم.

قوله في الوجه الثانى : لو كان الاستصحاب حجه ، لوجب القطع ببقاء ما يعلم الانسان وقوعه فى الازمان المنقضيه إذا لم يعلم له رافعا. قلنا : نحن لا ندعى القطع ، ولكن ندعى رجحان الاعتقاد لبقائه ، وذلك يكفى فى العمل به.

قوله فى الوجه الثالث : يلزم منه التناقض.

(لا نسلم) (٣) ، إذ ليس كل موضع يستعمل فيه الاستصحاب يفرض فيه ذلك الفرض ، ووجود التعارض فى الأدله المظنونه لا يوجب سقوطها حيث تسلم عن المعارض ، كما فى أخبار الآحاد والقياس ، عند من يعمل بهما.

والذى نختاره نحن : أن ننظر فى الدليل المقتضى لذلك الحكم ، فان كان يقتضيه مطلقا ، وجب القضاء باستمرار الحكم ، كعقد النكاح مثلا- ، فانه يوجب حل الوطء مطلقا ، فإذا وقع الخلاف فى الالفاظ التى يقع بها الطلاق كقوله أنت خليه ، وبريه ، فان المستدل على [أن] الطلاق لا يقع (بها) (٤) لو قال : حل الوطء

ص : ٢٠٩

١-١. فى نسخه : و.

٢-٢. فى نسخه : قلت.

٣-٣. فى نسخه : فلا نسلم.

٤-٤. فى بعض النسخ : بهما.

ثابت قبل النطق بهذه ، فيجب أن يكون ثابتا بعدها ، لكان استدلالا صحيحا ، لأن المقتضى للتحليل - وهو العقد - اقتضاه مطلقا ، ولا يعلم أن الالفاظ المذكوره رافعه لذلك الاقتضاء ، فيكون الحكم ثابتا ، عملا بالمقتضى .

لا يقال : المقتضى هو العقد ، ولم يثبت أنه باق ، فلم يثبت الحكم .

لأننا نقول : وقوع العقد اقتضى حل الوطاء لا مقيدا بوقت ، (فلزم) (١) دوام الحل ، نظرا الى وقوع المقتضى لا الى دوامه ، فيجب أن يثبت الحل حتى يثبت الرافع ، فان كان الخصم يعنى بالاستصحاب ما أشرنا إليه ، فليس ذلك عملا بغير دليل . وان كان يعنى به أمرا وراء ذلك ، فنحن مضربون عنه .

المسأله الثالثه : النافي للحكم : ان قال : لا أعلم ، لم يكن عليه دليل ، لأن قوله لا يعد مذهباً ، وان قال : أعلم انتفاء الحكم ، كان عليه اقامه الدليل كما يلزم المثبت ، وسواء نفى حكما شرعيا أو عقليا ، ويدل على ذلك وجهان :

الاول : ان النافي جازم بالنفى فيكون مدعيا للعلم به ، فاما أن يكون علمه اضطرارا أو استدلالا ، والاول : باطل ، لأننا [لا] نعلم ذلك ، فتعين الثانى ويلزم من ذلك تعويله على مستنده ان كان معتقدا ، وابراره ان كان مناظرا ، ليتحقق دعواه وليتمكن من تركيب الحججه على مناظره .

الثانى : [لو لم يلزم] النافي اقامه الدلاله ، لزوم من ذلك (التفصلى) (٢) من الأدله فى كل دعوى ، لكن ذلك باطل .

وبيان ذلك : ان المدعى لقدم العالم إذا طولب بالدلاله ، عدل عن هذا اللفظ ، بأن يقول : ليس العالم بحادث ، فيسقط عنه الدليل ، لكن لو صح ذلك له ، لامكن خصمه أن يقول : ليس العالم بقديم ، فيسقط عنه الدليل أيضا ، و

ص : ٢١٠

١- ١. فى نسخه : فيلزم .

٢- ٢. فى بعض النسخ : التقضى .

بطلان ذلك ظاهر.

احتج الخصم :

بأن (النفي) (١) عدم ، والعدم لا يفتقر الى الدلالة.

وبأن اثبات الاحكام موقوف على ثبوت الأدله ، فيكون عدمها مستندا الى عدم الأدله ، كما أن المعجز دلالة على النبوه ، وعدمها دليل على عدم النبوه ، ويؤيد ذلك قوله عليه السلام : « البينه على المدعى واليمين على (من انكر) (٢) ».

والجواب :

قوله : النفي عدم. قلنا : هذا صحيح ، لكن الجزم بذلك النفي هو المفتقر الى الدلالة.

قوله : اثبات الاحكام يفتقر الى الدلالة ، فيكفى في نفيها عدم الدلالة. قلنا : هذا محض الدعوى ، فما الدليل عليه؟ فان من علم دليل الثبوت جزم به ، ومن عدمه فانه يجوز ثبوت الحكم كما يجوز عدمه ، إذ عدم الدليل لا يدل على عدم المدلول كما يدعيه.

قوله : عدم المعجز دليل على عدم النبوه. قلنا : لا نسلم ، فان من لا يعلم معجز النبي ، لا يجوز له الجزم بنفي (نبوته) (٣) ، أما إذا ادعى النبوه ولا-معجز له ، فانا نفي (نبوته) (٤) لا لعدم المعجز ، [بل] لعلمنا عقلا أنه لو كان نبيا لكان له معجز ، فنستدل بعدم اللازم على عدم الملزوم ، وذلك من الأدله القاطعه ، فكان مستند الحكم بانتفاء (نبوته) (٥) إلى ذلك الدليل ، لا إلى مجرد عدم المعجز

ص: ٢١١

١-١. في نسخه : المنع.

٢-٢. في نسخه : المنكر.

٣-٣ و ٤ و ٣. في نسخه : ثبوته.

وكذا إذا حكمنا بانتفاء واقعه ، لو وقعت لعلمت ، مثل انكار مدينه قريبه لم يسمع بينائها ، أو وقوع حادثه فى ملاً ولم تسمع منهم ، فاننا نحكم بانتفاء ذلك كله ، لأن ذلك مما لو كان لظهر ، فلما لم يظهر ، دل ذلك على عدمه .

وأما قوله عليه السلام : « واليمين على من أنكر » فاننا نقول : لا- نسلم أن القول قوله من غير حجه ، بل الحجه معه بتقدير عدم البينه من طرف المدعى ، وذلك انه إذا ادعى عليه عينا فانها تكون فى يده ، واليد دلالة [على] الملك ، فكان الحكم باليد لا بعدم البينه بمجرد ، وان ادعى عليه دينا ، فالاصل براءة الذمم ، فهو مستدل بالاصل على أن ايجاب اليمين عليه يجرى مجرى الحجه فى جنبه شرعا ، وذلك مما يدل على أنه لم يثبت قوله بعدم البينه ، إذ لو ثبت ثبوتاً باتاً [تاماً] لما كلف [اليمين] .

وإذا ثبت هذا ، فاعلم : أن الاصل خلو الذمه عن الشواغل الشرعيه ، فإذا ادعى مدع حكماً شرعياً ، جاز لخصمه أن يتمسك فى انتفائه بالبراءه الاصلية ، فيقول : لو كان ذلك الحكم ثابتاً ، [لكان] عليه دلالة شرعيه ، لكن ليس كذلك فيجب نفيه ، ولا يستمر (١) هذا الدليل الا ببيان مقدمتين :

احدهما : انه لا دلالة عليه شرعا ، بأن (نضبط) (٢) طرق الاستدلالات الشرعيه ، ونبين عدم دلالتها عليه .

والثانيه : أن (نبين) (٣) أنه لو كان هذا الحكم ثابتاً لدلت عليه احدى تلك الدلائل ، لأنه لو لم يكن عليه دلالة ، لزم التكليف [بما لا طريق للمكلف الى

ص : ٢١٢

١- ١. كذا فى النسخ ولعل الصحيح : ولا يتم .

٢- ٢. فى نسخه تضبط .

٣- ٣. فى نسخه : أن يتبين .

العلم به ، وهو تكليف [بما لا- يطاق ، ولو كان عليه دلالة غير تلك (الأدله) (١) لما كانت أدله الشرع منحصره [فيها] ، لكن قد بينا انحصار الاحكام فى تلك الطرق.

وعند هذا يتم كون ذلك دليلا على نفي الحكم. والله أعلم.

الفصل الثالث (فيما ألحق) بأدله الاصول وليس منها

الفصل الثالث (فيما ألحق) (٢) بأدله الاصول وليس منها ، وفيه مسائل :

المسأله الاولى : إذا اختلف الناس على أقوال ، وكان بعضها يدخل فى بعض - كما اختلف فى حد الخمر ، فقال قوم : ثمانون ، وآخرون : أربعون وفى ديه اليهودى ، فقيل : كديه المسلم ، وقيل : ثمانون ، وقيل : على النصف وقيل : على الثلث - هل يكون الاخذ بالاقبل حجه؟ حكم بذلك قوم ، وأنكر [ه] آخرون.

أما القائلون [بذلك] فقالوا : قد حصل الاجماع على وجوب الأقل ، والاجماع حجه ، واختلف فى الزائد ، والبراءه الاصلية نافية له ، فيثبت الأقل بالاجماع ، (وينفى) (٣) الزائد بالاصل ، لأن التقدير تقدير عدم الدلاله الشرعيه وقد بينا أن مع عدمها يكون العمل بالبراءه الاصلية [لازما] .

لا يقال : الذمه مشغوله بشىء ، وقد اختلف فيما تبرأ به الذمه ، وفى الأقل خلاف ، وبالاكثر تبرأ الذمه يقينا ، فيجب الاخذ به احتياطا لبراءه الذمه.

ص: ٢١٣

١-١. فى نسخه : الدلاله.

٢-٢ - فى نسخه : فيما يتعلق

٣-٣. فى نسخه : وينتفى.

لأننا نقول : لا نسلم اشتغال الذمه مطلقا ، لأن الاصل دال على خلوها ، فلا تشتغل الا مع قيام الدليل ، وقد ثبت اشتغالها بالاقل ، فلا- يثبت اشتغالها بالا-كثرا ، [والاشتغال بالا-كثرا] مغاير للاشتغال المجرد ، ومغاير للاشتغال بالاقل فيكون الاشتغال بالاكثر والاشتغال المطلق منغيا بالاصل.

لا يقال : فان لم يثبت دلالة على الأكثر ، فانه من الممكن أن يكون هناك دليل ، ولا يلزم من عدم الظفر به عدمه ، فكان العمل بالاكثر أحوط.

لأننا نقول : ذلك الدليل المحتمل لا يعارض الاصل ، لأننا قد بينا أن مع تقدير عدم الدلالة الشرعيه يجب العمل بالبراءه الاصليه ، وذلك يرفع ما أو ما [نا] إليه من الاحتمال.

المسأله الثانيه : إذا اختلف (الامه) (1) على قولين ، هل يجب الاخذ بأخفهما حكما بتقدير عدم الدلالة على كل واحد منهما ؟- صار إلى ذلك قوم وقال آخرون : بالاثقل ، والكل باطل.

واحتج الاولون : بالنقل والعقل.

أما النقل : فقوله تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (2) وقوله : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » (3) وقوله عليه السلام : « لا ضرر في الاسلام » وقوله : « بعثت بالحنيفيه السهله السمحه ».

[و] أما العقل : فلان احتمال الاخف مساو لاحتمال الاثقل في عدم الدلاله والاخذ (بالاثقل) (4) احتياط لحق الله سبحانه ، وهو غنى لا يتضرر ، وبالاقل

ص: ٢١٤

١- ١. في بعض النسخ : الاماميه.

٢- ٢. البقره / ١٨٥.

٣- ٣. الحج / ٧٨.

٤- ٤. في نسخه : بالاكثر.

تخفيف عن العبد ، وهو فقير يتضرر ، فيكون (الترخيص) (١) في حق من لا (يتضرر) (٢) أولى .

احتج القائلون بالاثقل بوجهين :

أحدهما : أن العمل بالاثقل أحوط ، فيجب الأخذ به .

الثاني : أن العمل بالاثقل أفضل ، فيجب العمل به ، أما أنه أفضل : فلقوله عليه السلام : « أفضل العبادات أحزمها » وأما أنه إذا كان أفضل وجب العمل به فلان الأفضل خير ، فيجب الاستباق إليه بقوله : « فاستبقوا الخيرات » (٣) .

والجواب :

أما الآيات ، فالجواب عن الأولى : لا نسلم أن اراده اليسر لا تتناول الاثقل بل هو يسر [كما أن الاخف يسر] ، ثم لا يلزم من اراده اليسر اختصاصها باليسر .

وعن الثانية : لا نسلم أن الاثقل حرج ، فان قال : الحرج هو الضيق ، وهو يتناول الاثقل ، قلنا : لو تناول الاثقل لاجل ضيق المشقه ، لتناول الاخف فالأولى : صرف الضيق إلى ما يقصر عنه الطاقه ، [فيكون متناولاً للثقل ، لأنه مما يدخل تحت الطاقه] .

والجواب عن الخبر الاول : أن نقول : نفى الضرر يتناول الجميع ، وهو متروك الظاهر ، فيحمل على ما وقع الاتفاق على تركه .

وعن الخبر الثاني : أن الخفيف والثقل سهل سمح ، إذ كل واحد منهما دون طاقه العبد .

ثم الخبران معارضان بقوله عليه السلام : « الحق ثقيل مرى ، والباطل خفيف وبى » .

ص : ٢١٥

١-١ . في نسخه : الترجيح .

٢-٢ . في نسخه : يستضر .

٣-٣ . البقره / ١٤٨ .

والجواب عن المعقول : أن نقول : قوله : ان الله سبحانه غنى لا يتضرر فيكون الترخيص في حقوقه. قلنا : حقوق الله لا تنفك عن مصلحه عائده الى العبد ، فيكون الترخيص فيها ترخيصا في حق المتضرر ، فعدوله حينئذ يكون تركا (لمصلحه) (١) ، وهو غير جائز.

ويمكن أن يجاب الآخرون بأن نقول : قوله : العمل بالاثقل أحوط. قلنا : سنين أن الاحتياط دلالة ضعيفه ، بل باطله.

قوله : العمل بالاثقل أفضل. قلنا : متى؟ إذا ثبت أنه مأمور [به] ، أو إذا لم يثبت ، ونحن فلا نسلم أنه مأمور [به] ، قوله عليه السلام : « أفضل العبادات أحزمها » قلنا : لا نسلم (أنه) (٢) عباده ، وانما يثبت ذلك إذا ثبت أنه مأمور به.

المسألة الثالثة : العمل بالاحتياط غير لازم. وصار آخرون : إلى وجوبه وقال آخرون : مع اشتغال الذمه يكون العمل بالاحتياط واجبا ، ومع عدمه لا يجب.

مثال ذلك : إذا ولغ الكلب في الاناء فقد نجس ، واختلفوا هل يطهر بغسله واحده؟ أم لا بد من سبع ، وفيما عدا الولوغ ، هل يطهر بغسله؟ أو لا بد من ثلاث.

احتج القائلون بالاحتياط : بقوله عليه السلام : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » ، وبأن الثابت اشتغال الذمه يقينا ، فيجب أن لا يحكم ببراءتها الا بيقين ، ولا يقين الا مع الاحتياط.

والجواب عن الحديث : أن نقول : هو خبر واحد (لا نعمل) (٣) بمثله في

ص: ٢١٦

١-١. في نسخه : لمصلحته.

٢-٢. في نسخه : أنها.

٣-٣. في نسخه : لا يعمل.

مسائل الاصول ، سلمنا [ه] ، لكن الزام المكلف بالاثقل مظنه الريبه ، لأنه الزام مشقه لم يدل الشرع عليها ، فيجب اطراحها بموجب الخبر.

والجواب عن الثانى : أن نقول : البراءه الاصليه - مع عدم الدلاله الناقله - حجه ، وإذا كان التقدير [تقدير] عدم الدلاله الشرعيه على الزياده ، كان العمل بالاصل أولى ، وحينئذ لا نسلم اشتغال الذمه مطلقا ، بل لا نسلم اشتغالها الا بما حصل الاتفاق عليه ، أو اشتغالها بأحد الامرين.

ويمكن أن يقال : قد أجمعنا على الحكم بنجاسه الاناء ، واختلفنا فيما به يطهر ، فيجب أن يؤخذ بما حصل الاجماع عليه فى الطهاره (ليزول) (١) ما أجمعنا عليه من النجاسه بما أجمعنا عليه من الحكم بالطهاره.

المسأله الرابعه : شريعته من قبلنا هل هى حجه فى شرعنا؟ قال قوم : نعم ما لم يثبت نسخ ذلك الحكم بعينه ، وأنكر الباقون ذلك ، وهو الحق.

لنا : وجوه.

الاول : قوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى » (٢).

الثانى : لو كان متعبدا بشرع غيره ، لكان ذلك الغير أفضل ، لأنه يكون تابعا لصاحب ذلك الشرع ، لكن ذلك باطل بالاتفاق.

الثالث : لو كان متعبدا بشرع غيره ، لوجب عليه البحث عن ذلك الشرع لكن ذلك باطل ، لأنه لو وجب لفعله ، ولو فعله لاشتهر ، ولو جب على الصحابه والتابعين بعده والمسلمين إلى يومنا هذا متابعتة عليه السلام على الخوض فيه ، ونحن نعلم من الدين خلاف ذلك.

الرابع : لو كان متعبدا بشرع من قبله ، لكان طريقه إلى ذلك اما الوحي أو

ص: ٢١٧

١-١. فى نسخه : فيزول.

٢-٢. النجم / ٣.

النقل [و] يلزم من الاول أن يكون شرعا له لا شرعا ليغره ، ومن الثانى التعويل على نقل اليهود ، وهو باطل ، لأنه ليس بمتواتر ، لما تطرق إليه من القدح المانع من افاده اليقين ، ونقل الآحاد منهم لا يوجب العمل لعدم الثقة.

واحتج الآخرون :

بقوله تعالى : « فبهديهم اقتده » (١) وبقوله : « ثم أوحينا اليك أن اتبع مله ابراهيم حنيفا » (٢) وبقوله : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا » (٣) وبقوله : « انا أوحينا اليك كما أوحينا إلى نوح والنبين » (٤) وبقوله : « انا أنزلنا التوراه فيها هدى ونور يحكم بها النبيون » (٥).

وبأنه عليه السلام رجع فى معرفه الرجم فى الزنا إلى التوراه.

أجاب الاولون :

عن الآيه الاولى : بانها تتضمن الأمر بالاقتداء بهديهم كلهم ، فلا يكون ذلك اشاره إلى شرعهم ، لأنه مختلف ، فيجب صرفه إلى (ما اتفقوا) (٦) عليه ، وهو دلائل العقائد العقلية ، دون الفروع الشرعية.

وعن الثانيه : بأن مله ابراهيم عليه السلام المراد بها العقليات ، دون الشرعيات يدل على ذلك قوله : « ومن يرغب عن مله ابراهيم الا من سفه نفسه » (٧) فلو

ص: ٢١٨

١-١. الانعام / ٩٠.

٢-٢. النحل / ١٢٣.

٣-٣. الشورى / ١٣.

٤-٤. النساء / ١٦٣.

٥-٥. المائده / ٤٤.

٦-٦. فى نسخه : ما اتفق.

٧-٧. البقره / ١٣٠.

أراد الشرعيات لما جاز نسخ شيء منها ، [وقد نسخ كثير من شرعه ، فتعين أن المراد منه العقلية].

وعن الآيه الثالثه : أنه لا يلزم من وصيه نوح بشرعنا ، أنه أمره به ، بل يحتمل أن يكون (وصاته) (١) به أمرا منه بقبوله عند انتهاء عقابهم) (٢) إلى زمانه عليه السلام ، أو وصاه به بمعنى أطلعه عليه وأمره بحفظه.

ولو سلمنا أن المراد أنه شرع لنا ما شرع لنوح ، لاحتمل أن يكون المراد به من الاستدلال بالمعقول على العقائد الدينيه ، ولو لم يحتمل ذلك لم يبعد أن يتفق الشرعان (ثم) (٣) لا يكون شرعه حجه علينا من حيث ورد على نبينا صلى الله عليه وآله بطريق الوحي ، فلا تكون شريعته شريعته لنا ، باعتبار ورودها عنه.

وعن الآيه الرابعه : أن المساواه فى الوحي لا تستلزم المساواه فى الشرع.

وعن الآيه الخامسه : ان ظاهرها يقتضى اشتراك الانبياء جميعا فى الحكم بها ، وذلك غير مراد ، لأن ابراهيم ونوحا وادريس وآدم لم يحكموا بها ، لتقدمهم على نزولها ، فيكون المراد : أن الانبياء عليهم السلام يحكمون بصحة ورودها عن الله ، وأن فيها نورا وهدى ، ولا يلزم أن يكونوا متعبدين بالعمل بها ، كما أن كثيرا من آيات القرآن منسوخه وهى عندنا نور وهدى.

وأما رجوعه عليه السلام فى (تعرف) (٤) حد الرجم [فى التواره] ، فلا نسلم أن مراجعته (التوراه) (٥) ليعرفه ، بل لم لا يجوز أن يكون ذلك لاقامه الحجه على

ص: ٢١٩

١-١. فى نسخه : وصايه.

٢-٢. فى نسخه : انتهائهم.

٣-٣. فى بعض النسخ : لم.

٤-٤. فى نسخه : تعريف.

٥-٥. فى نسخه : للتوراه.

من أنكر وجوده في التوراه؟!.

المسأله الخامسه : الاستقراء : هو الحكم على جملة بحكم ، لوجوده فيما اعتبر من جزئيات تلك الجملة ، ومثاله : أن تستقرئ الزنج ، فتجد (كل موجود منهم) (١) أسود ، فتحكم بالسواد على من لم تره كما حكمت على من رأيتة. وحاصله التسويه من غير جامع ، ومثاله من الفقهيات : إذا اختلف في الوتر ، فنقول : هو مندوب ، لأنه لو كان واجبا لما جاز أن يصلى على الراحله (٢) ، لكنه يصلى على الراحله ، والمقدم مستفاد من الاستقراء إذ لا- شيء من الواجب يصلى على الراحله ، والاستثناء معلوم بالاجماع.

وهل مثل ذلك حجه في الاحكام؟ الحق أنه ليس بحجه ، لأن موارد الاحكام مختلفه ، فلا يلزم من اختصاصها ببعض الاعيان ، وجودها في الباقي ، [ولأن ثبوت الحكم فيما وجد ، قد يكون مع وجوده في الباقي] ، وقد يكون مع فقده ، ومع الاحتمال لا يجوز الحكم بأحدهما دون الآخر [و] لأن وجود الحكم في فرد من أفراد النوع ، لا- يلزم منه وجوده في باقى الافراد ، فكذا وجوده فيما هو أكثر من الواحد.

فان قيل : مع كثره الصور يغلب الظن أن الباقي مماثل لما وجد والعمل بالظن واجب.

قلنا : لا- نسلم أنه يغلب على الظن [ان الباقي مماثل لما وجد] ، إذ لاتعلق بين ما رأيت وما لم تره ، ولا بين ما علمته من ذلك وما لم تعلمه ، ولو سلمنا حصول الظن ، لكن الظن الحاصل من غير اماره لا عبره به ، وليس وجود الحكم فيما رأيتة من أجزاء الجملة ، اماره لوجوده في الباقي ، سلمناه ، لكن

ص: ٢٢٠

١- ١. في بعض النسخ : الموجود منهم.

٢- ٢. اضافة في نسخه : إليه.

الظن قد يخطئ فلا يعمل به الا مع وجود دلالة تدل عليه.

فان قيل : مع الظن يرجح في ذهن المجتهد اراده الشارع لتعميم الحكم فتصير المخالفه مظنه الضرر.

قلنا : غلبه الظن المذكور معارض بغلبه الظن أن شرعيه الحكم تستدعي الدلاله ، ومع ارتفاع الدلاله بغلب على الظن انتفاء الحكم ، فينتفى ظن الضرر على أن مع النهى عن العمل بالظن يزول ظن الضرر ، والنهى موجود بقوله : « ولا تقف ما ليس لك به علم » (١) وقوله : « ان الظن لا يغنى من الحق شيئا » (٢).

المسأله السادسه : فى المصالح.

المصلحه : هى ما يوافق الانسان فى مقاصده لندياه أو لاخرته أولهما ، وحاصله : تحصيل منفعه أو دفع مضره ، ولما كانت الشرعيات مبتنيات على المصالح ، وجب النظر فى رعايتها ، والمصالح تنقسم ثلاثه أقسام : معتبره شرعا ، وملغاه ، ومرسله.

فالمعتبره : كتحریم القتل وشرع القصاص ، لاستبقاء النفس ، وفرض الجهاد وقتل المرتد ، لحفظ الدين ، وتحریم الزنا واقامه الحد ، لحفظ الانساب ، والقطع فى السرقة ، لحفظ الاموال.

والملغاه : كما يقال : الغنى فى كفاره الوطء فى نهار شهر رمضان عمدا يصوم شهرين (تحتما) (٣) ، لأن ذلك يكون أزر له عن المعاوده ، لكن الشرع أسقط هذه المصلحه عن درجه الاعتبار.

والمرسله : ما عدا القسمين ، وهذه المصلحه ان كان معها مفسده راجحه

ص : ٢٢١

١- ١. الاسراء / ٣٦.

٢- ٢. يونس / ٣٦.

٣- ٣. فى نسخه : تحتتما.

أو مساويه ، كانت ملغاه ، وان كانت المصلحه صافيه عن المفسده ، أو راجحه حكى عن مالك ، أنها حجه ، حتى قال : (نضرب) (١) المتهم بالسرقة محافظه على المال ، وأنكر ذلك الأ-كثر ، ومنهم من اعتبر فى العمل بها شروطا ثلاثه أن تكون ضروريه ، و كليه ، وقطعيه ، وأما ما لا- يكون كليا كالفروع (الجزئيه) (٢) مثل مسائل الاجاره ، وجزئيات المساقاه ، ورعايه الكفاءه فى النكاح ، فانه لا يجوز التعويل على المصالح المرسله فيها الا مع دلالة شرعيه تدل على اعتبارها.

احتج الاولون : بأن الحكمه باعته على رعايه المصلحه ، فحيث (ثبت) (٣) أن فى الشىء مصلحه (يعلم تعلق) (٤) داعى (الحكم) (٥) به تحصيلا لتلك المصلحه

[والجواب : متى تكون الحكمه باعته على رعايه المصلحه؟] إذا تحقق خلوها من جميع المفسد ، أم إذا لم يتحقق؟ الاول مسلم ، والثانى ممنوع ، والتقدير تقدير عدم (التحقق) (٦) ، غايه ما فى الباب أن يغلب [على] الظن ، لكن التكليف من فعل الله سبحانه ، فيبنى على ما علمه ، لاعلى ما ظنناه نحن.

لا يقال : المكلف يبنى فى كثير من الشرعيات على الظن.

لأنا نقول : حيث دل الدليل الشرعى على العمل به ، لا بمجرد الظن.

ثم نقول : لو جاز العمل بالمصلحه المرسله ، لوجب حضور مجالس

ص: ٢٢٢

١- ١. فى نسخه : يضرب.

٢- ٢. فى النسخ : الغريبه ، ولكن كتب فى هامش احدى النسخ : الجزئيه ظ ، وهو الصواب

٣- ٣. فى بعض النسخ : يثبت.

٤- ٤. فى نسخه : تعلم تعلق.

٥- ٥. فى نسخه : الحكمه.

٦- ٦. فى النسخ : التحقيق ، والصحيح ما أثبتناه.

الوعظ ، تحصيلا لمصلحه الانزجار ، ولوجب الحد في الغصب ، (تحصينا) (١) للمال.

وما حكى عن مالك من جواز ضرب المتهم [بالسرقه ، باطل ، لأنه لو جاز ذلك ، لجاز ضرب المتهم] بالقتل والمتهم بالغصب ، محافظه على الانفس والاموال ، لكن ذلك باطل اجماعا.

وأما الفريق الثانى : فانا نفرض لما ذكره مثلا ، فنقول : إذا ترس أهل الحرب بالاسارى من المسلمين ، هل يجوز رميهم وان أدى ذلك إلى تلف (الاسرى) (٢)؟ قال هؤلاء : نعم ، إذ علمنا أنا إذا لم نرمهم ظهرنا على الاسلام فقالوا : هذه ضروريه ، لأنه [لا] يندفع استئصال المسلمين الا بالرمى ، وكيه لأن الضرر عام فى المسلمين كافه ، وقطعيه ، لأننا نتيقن تسلط أهل الكفر مع عدم الرمي ، واحتجوا لوجوب [مثل] هذا القدر بأن قالوا : المحافظه على الدماء مقصود للشارع ، والرمى مفض إلى ذلك القصد ، فيكون واجبا وان أدى إلى قتل الاسير.

والجواب : ما الذى تعنى بالقصد؟ ان عنيت أن الشرع منع من القتل واوجب القصاص ، فمسلم ، وان عنيت أنه قصد حفظها بغير ذلك (مما لم يدل) (٣) عليه الشرع ، فلا- نسلم ، أو نقول : لا نسلم أن المحافظه على الدماء مقصوده كيف كان ، بل لم لا يجوز أن تكون المحافظه مقصوده بتحريم القتل والقصاص لاغير ، ولا يلزم من تشريع هذه الزواجر شرع طريق آخر.

ثم نقول : هذه المصلحه دل الشرع على الغائها ، فيجب سقوطها عن

ص: ٢٢٣

١- ١. فى نسخه : تحصيلا.

٢- ٢. فى نسخه : الاسارى.

٣- ٣. فى بعض النسخ : مما يدل.

الاعتبار ، يدل على ذلك قوله تعالى : « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها » (١) وقوله : « ولا- تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق » (٢) وقوله عليه السلام « من سعى في دم امرء مسلم ولو بشطر كلمه ، جاء يوم القيامة مكتوبا على جبينه آيس من رحمه الله » وغير ذلك من الاحاديث الداله على المنع من قتل المسلم ومع وجود النص لا اعتبار بغيره.

فعلى هذا النهج يكون احتجاجك على ما يرد عليك من هذا الباب.

والله العاصم ، [والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين]

ص: ٢٢٤

١- النساء / ٩٣.

٢- الانعام / ١٥١.

١ - فهرس الايات

أُحِلَّتْ لَكُمْ بِهِمَهُ الْأَنْعَامُ - الايه والسوره ١ / المائده - الصفحه ١٠٧

أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ - الايه والسوره ٥ / المائده - الصفحه ٢٠٥

أَقِمِ الصَّلَاةَ - الايه والسوره ١١٤ / هود - الصفحه ٦٣

أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ - الايه والسوره ٧٨ / الاسراء - الصفحه ٧٤

أَقِيمُوا الصَّلَاةَ - الايه والسوره ٤٣ / البقره - الصفحه ١٠٧

السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا - الايه والسوره ٣٨ / المائده - الصفحه ٦٧ / ١٠٦

(امسك الزانيه فى البيوت) - الايه والسوره ١٥ / النساء - الصفحه ١٧٠ / ١٧٣

امسحوا برؤوسكم - الايه والسوره ٦ / المائده - الصفحه ١٠٨

الم - الايه والسوره ١ / البقره وغيرها - الصفحه ٥٥

إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ - الايه والسوره ٨٠ / التوبه - الصفحه ٦٩

إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِئَابٍ فَتَبَيَّنُوا - الايه والسوره ٦ / الحجرات - الصفحه ١٤٤ / ١٤٩

إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ - الايه والسوره ٤٤ / المائده - الصفحه ٢١٨

إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ - الايه والسوره ١٦٣ / النساء - الصفحه ٢١٨

إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا - ٢ / العصر - الصفحة ٨٦

إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا - ٣٦ / يونس - الصفحة ١٩٨ / ٢٢١

إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ - ٥٦ / الاحزاب - الصفحة ٥٤

إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ - ٢ / الانفال - الصفحة ٥٨

(ثبات الواحد في الجهاد لعشره الى اثنين) - ٦٥ - ٦٦ / الانفال - الصفحة ١٦٢

ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ - ٢٢٨ / البقره - الصفحة ١٠٧

ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ - ١٨٧ / البقره - الصفحة ١٠٧ / ١٦٧

ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا - ١٢٣ / النحل - الصفحة ٢١٨

جَاءَ رَبُّكَ - ٢٢ / الفجر - الصفحة ٥٦

جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ - ٧٧ / الكهف - الصفحة ٥٦

(الجلد) - ٢ / النور - الصفحة ٩٥

حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ - ٢٩ / التوبه - الصفحة ٩٥

حم - ١ / فصلت وغيرها - الصفحة ٥٥

خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا - ٢٩ / البقره - الصفحة ٢٠٥

(ذبح اسماعيل) - ١٠٢ / ١٠٧ / الصافات - الصفحة ١٦٨

(ذبح بقره) - ٦٧ / البقره - الصفحة ١١١

شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا - ١٢٣ / الشورى - الصفحة ٢١٨

(الصدوقه امام المناجاه) - ١٢ / المجادله - الصفحة ١٦٧ / ١٧٠

فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبَعُوهُ - ١٥٨ / الاعراف - الصفحة ١١٨

فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ - ٩٧ / هود - الصفحة ٦١ / ٦٢

فَاتَّبِعُوهُ - ١٥٣ / الانعام - ١١٨

فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ - ٥ / التوبه - ٦٥

فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ - ١٨ - ١٩ / القيامه - ١١١

فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ - ٤ / محمد - ٩٥

فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ - ١٤٨ / البقره - ٦٦ / ٢١٥

فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ - ٧ / الانبياء - ١٩٨

فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ - ٢ / الحشر - ١٩١

فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ - ١٨٧ / البقره - ١٧٢

فَانظُرْ مَاذَا تَرَى الْخ - ١٠٢ - ١٠٧ / الصافات - ١٦٩

فَبِهْدَاهُمْ أَقْبَدَهُ - ٩٠ / الانعام - ٢١٨

فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ - ٣ / المجادله - ٩١

فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ - ٩٢ / النساء - ٩١

(الفرار من الزحف من العشره) - ٦٥ / الانفال - ١٧٠

فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ - ٣٠ / الحجر = ٩٣

فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌّ - ٢٣ / الاسراء = ١٠٦

فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ - ١٢٢ / التوبه = ١٤٣ / ١٩٨

فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ - ٦٣ / النور = ١١٨

فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ - ١٤٤ / البقره = ١٧٢

(القبله) = ١٤٣ - ١٤٤ / البقره = ١٦٢

قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ - ١١٠ / الكهف = ١٨٠

قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا = ١٤٥ / الانعام = ١٧٢

ص: ٢٢٧

قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَّاءِ نَفْسِي = ١٥ / يونس = ١٧٣

قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ = ٣٢ / الاعراف = ٢٠٥

كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ = ٦٥ / الصافات = ٥٥

كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ = ١١٠ / آل عمران = ١٢٨

لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتْكُمْ = ٦١ / طه = ٥٨

لَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ = ٣٦ / الاسراء = ١٩٨ / ٢٢١

لَا تُكْرِهُوا فَتِياتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ النَّخِ = ٣٣ / النور = ٦٨

لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ = ٤٢ / فصلت = ١٧٠

لِيُثَبِّتَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ = ٤٤ / النحل = ١٧٢

لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ = ٢١ / الاحزاب = ١١٨ / ١١٩

لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ = ٧٥ / ص = ٥٦

لَمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى = ٨٢ / طه = ٥٨

مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ = ٧٨ / الحج = ٢١٤

مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرِ النَّخِ = ٤٢ / المدثر = ٧٦

مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّمَّا أَوْ مِثْلَهَا = ١٠٦ / البقره = ١٦٢ / ١٧٣

(المواريث) = ١١ - ١٢ / النساء = ٩٥

(نسخ الاعتداد في الوفاة بالحوال الى اربعة أشهر وعشر) = ٢٣٤، ٢٤٠ / البقره = ١٦٢ / ١٧٠

وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ = ١٤١ / الانعام = ١٠٦ / ١٠٧

ص: ٢٢٨

وَأَجَلٌ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ = ٢٤ / النساء = ١٧١

وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا = ٢ / المائدة = ٦٥

وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا = ٣٨ / المائدة = ١٠٦

وَاسْأَلِ الْقُرْيَةَ = ٨٢ / يوسف = ٥١

وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ = ١٧٦ / النساء = ١٠٦

وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ = ١٦٩ / البقرة = ١٩١ / ١٩٨

وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا = ١٤٣ / البقرة = ١٢٧

وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ = ٣١ / الاسراء = ٧١

وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ = ١٥١ / الانعام = ٢٢٤

وَلَا تَقْرُبُوا هُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ = ٢٢٢ / البقرة = ١٦٦

وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا = ٤٩ / الكهف = ١٠٦

وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ = ١٢٢ / التوبة = ١٤٥

وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً = ٥٠ / القمر = ٦٢

وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَانْتَهُوا = ٧ / الحشر = ٧٧

وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ = ١٣٠ / البقرة = ٢١٨

وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ = ١١٥ / النساء = ١٢٧

وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا = ٩٣ / النساء = ٢٢٤

وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ = ٦ - ٧ فصلت = ٧٦

يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ = ٦٧ / المائدة = ١١٠

يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ = ٢١ / البقره = ٧٦ / ٩٥

يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ = ١٨٥ / البقره = ٢١٤

يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ = ٣٩ / الرعد = ١٦٨

ص: ٢٣٠

٢ - فهرس الحديث والاثـر

- اجتهـد برأيك ١٩١
 - ادخار لحوم الاضاحى ١٧١
 - اذا روى لكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله ١٥٢
 - اذا قلتـم فى دين الله بالقياس احللتـم كثيراً مما حرم الله وحرمتـم كثيراً مما أحل الله (ابن عباس) ١٩٣
 - أرايت لو كان على أبـيك دين فقضىته أكان يجزى؟ فدين الله أحق أن يقضى ١٩١
 - أفضل العبادات أحـمـزها ٢١٥ / ٢١٦
 - اكتب كتاباً الى اكتب اليك ١٩٣
 - الا يتق الله زيد يجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل أب الاب أباً (ابن عباس) ١٩٠
 - البينه على المدعى واليمين على من انكر ٢١١ / ٢١٢
 - امتى لا تجتمع على الخطأ ١٢٨
 - امر النبى ليله المعراج بخمسين صلاه ١٦٨
- ص: ٢٣١

- انها لمن شهد له بالنتاج (قضاء على في دابه تنازعها اثنان) ١٨٦
- اى سماء تظلنى واى ارض تقلنى اذا قلت فى كتاب الله برأى (ابو بكر) ١٩٣
- أينقص اذا يبس؟ فقيل : نعم فقال : لا اذن ٩٩
- أينقص اذا جف؟ قيل : نعم فقال : لا اذن ١٨٥
- بعثت بالحنيفيه السهله السمحه ٢١٤
- بم تقضيان؟ قالا اذا لم نجد الحكم فى الكتاب والسنة نقيس الامر بالامر فقال أصبتما ١٩٠ / ١٩١
- تتخذ الناس رؤساء جهالا يقيسون الامور برأيهم (ابن عباس) ١٩٣
- تمسكوا بالسبت أبدا ، تمسكوا بالسبت مادامت السموات والارض (عن التوراه) ١٦٣
- حديث الرجم فى المحصنه ١٧٣
- الحق ثقيل مرى والباطل خفيف وبى ٢١٥
- خبر ابن عمر فى تعذيب الميت ببكاء أهله عليه ١٤٧
- خبر ابى هريره فى تحريم نكاح المرأه على عمتها وخالتها ٩٧
- خبر الاوساق ١١٠
- خبر بروع بنت واشق ١٤٧
- خبر الضحاك بن قيس فى توريث المرأه من ديه زوجها ١٤٤
- خبر عثمان فيما روى عن النبى برد الحكم ١٤٧
- خبر فاطمه بنت قيس ١٤٧
- خبر المغيره فى توريث الجده ١٤٤
- خبر المقداد فى المذى ١٤٤

- دع ما يرييك الى ما لا يرييك ١٥٧ / ٢١٦

- رجوع الصحابه الى أزواج النبي صلى الله عليه وآله في الغسل من التقاء الختانيين ١٤٤

- رجوع النبي صلى الله عليه وآله في معرفه الرجم الى التوراه ٢١٨

- رجمه عليه السلام ماعزاً ٩٥

- رحم الله من سمع مقالتي فوعاها واداها كما سمعها ١٥٣

- روايه عن الصادق عليه السلام في الترجيح بمخالفه العامه ١٥٦

- زياره القبور ١٧١

- سيروا بهم سنه أهل الكتاب ١٤٤

- صلوا كما رأيتموني اصلي ١٠٩

- فان جاءك ما ليس في الكتاب والسنة فاقض بما اجمع عليه أهل العلم ١٩٣

- فمن قضيت له بشيء من حق أخيه لا يأخذنه ان ما اقطع له قطعه من النار ١٨٠

- في خمس من الابل شاه ٥٨

- في الرقه ربع العشر ٩٨

- فيما سقت السماء العشر ١١٠

- القاتل لا يرث ٩٥

- قل ومن عصي الله ورسوله ٥٧

- قول سراقه احجتنا هذه لعامنا هذا أم للابد ٦٦

- كنت اذا سمعت من رسول الله حديثاً نفعني الله به ماشاء فاذا حدثني به غيره استحلفته ١٤٤

- لا تنكح المرأة على عمته ولا على خالتها ١٧٢

- لازيدنّ على السبعين ٦٩
- لا شهادة لقاذف ١٠٩
- لا صلاة الا بطهور ١٠٨
- لا صلاة الا بفاتحه الكتاب ١٠٨
- لا ضرر فى الاسلام ٢١٤
- لا يقتل مؤمن فى كافر ولا ذو عهد فى عهده ١٠٠
- لو تميمضت بماء ثم مججته أكنت شاربه ١٩٦
- لو قلت هذا لوجب ٦٧
- ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقه ٩٨
- من أدخل فى ديننا ما ليس منه فهو رد ٧٧
- من سعى فى دم امزىء مسلم ولو بشرط كلمه جاء يوم القيامة مكتوباً على جبينه آيس من رحمه الله ٢٢٤
- هب ان ابانا كان حماراً السننا من ام واحده ١٩٠
- هو الطهور ماؤه الحل ميتته ٩٩
- وقس الامور برأيك (قول لعمر) ١٩٠ / ١٩٢

الائتمام بالنبي ١١٧

الاتباع للنبي ١١٧

الاجازه (تعريفها) ١٥٢

- (هل تعارض السماع) ١٥٥

الاجتهاد ١٧٧ / ١٧٩

الاجزاء (اقتضاء الامر له) ٧٢

الاجماع ١٢٣ / ٢١٣

الاجماع لا يكون عن ظن ١٣٠

اجماعان متخالفان ١٣٠

الاجماع المركب ١٣١

اجماع الامه على قولين ١٣١

- (يقع على ضرور) ١٣٤

- (هل ينسخ وينسخ به) ١٧٣ - ١٧٤

الاحتياط ٢١٦

الاحكام (اقسامها) ٤٧

الاخبار ١٣٥

الاخبار المتعارضه ١٤٥

اختلاف الاماميه على قولين ١٣٣

الاراده فى الامر ٦٣

الاستثناء (تعريفه) ٩٢

الاستثناء من العموم ٨٢

الاستثناء من غير الجنس ٩٣

الاستثناء اذا كان مخصصاً ٩٣

استثناء الاكثر ٩٣

- اذا تعقب استثناء آخر ٩٤

- (المتعقب للجمل) ٩٤

الاستصحاب ٢٠٦ / ٢٠٨

استصحاب الحال ٢٠٧

ص: ٢٣٥

استصحاب العدم ٢١١

الاستقراء ٢٢٠

الاستعلاء فى الامر ٦٣

استعمال أهل اللغة من علامات الحقيقه ٥١

استعمال اللفظ فى كلا معنييه ٥٣

استعمال العام فى الخصوص ٩٠

اسم الجنس ٤٩

الاشاره (يقع بها البيان) ١٠٩

الاشتغال (اصل) ٢١٤

الاصل عدم النقل ٤٢

الاصل عدم الاشتراك ٥٣

الاصل ظاهر لا قاطع ٥١

اصل الحكم (فى القياس) ١٨٣ / ١٨٥

اصول الفقه (تعريفه) ٤٧

الاصول المعتمده ١٣٨

الاطراد من علامات الحقيقه ٥١

اطراد الحقيقه فى فائدها ٥٧

الاعلم والاورع ٢٠١

الاعراء بالجهل ١١٢ / ١١٣

الاعراء باعتقاد الجهل ١٦٣

الافعال (من الادله الشرعيه) ١٠٦ / ١٠٧

افعال النبي ١١٧ / ١١٨

افعل (صيغته الامر) ٦٤

الاقول والاكثر ٢١٣

الاقوال (من الادله الشرعيه) ١٠٦

الفاظ العموم ٨١

الفاظ الروايه (عن الرسول والرواه) ١٥٢

الاماره ٤٨

الامر بعد الحظر ٦٥

الامر القولي ٦٢

الامر (صيغته) ٦١

الامر (مادته) ٦١

انما (للحصر) ٥٨

الايمان معتبر في الراوى ١٤٩

أين (للاستغراق) ٨٤

ب

الباء (تبعيضيّه) ٥٨

- (للتبعيض والالصاق) ١٠٨

الباء (في برؤوسكم) ١٠٨

البداء ١٦٢

البراءه الاصليه ١٩٤ / ٢٠٨ / ٢١٣ ٢١٢

ص: ٢٣٦

براءة الذمم (الأصل) ٢١٢

البيان ١٠٥

- (يقع باشياء) ١٠٩

- (تأخيره عن وقت الحاجه أو الخطاب) ١١١

ت

التأييد (ابداً) ١٦٧

التأسي بالنبي صلى الله عليه و آله ١١٧

التخصيص (فى الاستعمال) ٥٢

تخصيص العام حتى يبقى واحد ٩٠

التخصيص والنسخ ٨٩

تخصيص العموم بمذهب الراوى ١٠١

التخير ٧٢

التراجع بين الاخبار ١٥٤

الترك (يقع به البيان) ١٠٩

التصويب والتخطئه ١٨١

التصرف فيما فيه مضره ٢٠٢

التصرف فى مال الغير ٢٠٣

التعارض بين فعلى النبي صلى الله عليه و آله ٢٢١

التعارض بين فعله وقوله ١٢١

تعارض العام والخاص ٩٨

تعبد النبي صلى الله عليه و آله بشرع من قبله ١٢١

تعليق الحكم بالاعيان ١٠٧ / ١٠٨

تعليق الحكم على الصفه ٧٠

تعليق الحكم على العدد ٦٩

تعليق اللفظه بما يستحيل (من علامات المجاز) ٥١

التغليب ٨٨

التقليد ١٩٧

التقليد (فى الشرعيات والعقليات) ١٩٨

التقليد (فى اصول الدين) ١٩٩

التقيه ١٥٦

التكرار (فى الامر) ٦٦

تكرار الاوامر ٦٨

تنزيل المشترك على معنيه ٥٤

تنقيح المناط ١٨٥

التواتر (شروطه) ١٣٩

- (ليس له عدد محصور) ١٣٩

ث

ثم (للمهله) ٥٨

ص: ٢٣٧

جاحد المجمع عليه كافر ١٢٩

الجزئي ٤٩

الجمع (تعريفه) ٨٨

الجمع المحلي بأل ٨٤

الجمع المضاف ٨٥

الجمع المنكر ٨٧

جميع للاستغراق ٨٤

الحاظر والمبيح ١٥٧

الخرج ٢١٥

حرف النفي اذا دخل على المصدر ١٠٨

الحروف (احكامها) ٥٧

الحقيقه (تعريفها) ٥٠

الحقيقه الشرعيه ٥٢

الحقيقه المفرده ٥٢

الحقيقه الوضعيه ٥١

الحقيقه والمجاز (لا يخلو اللفظ من أحدهما) ٥٦

- (لا يدخلان اسماء الالقاب) ٥٧

الحكم المعلق على الاسم ٧٠

خ

الخاص والخصوص ٨٩

الخبر ١٣٧ / ١٥٢

الخبر المتواتر ١٣٨

خبر الواحد :

- (حجه اذا احتف بالقرائن) ١٤٨

- (يفيد العلم) ١٤٠

- (يجوز التعبدية عقلا) ١٤١

- (هل وقع التعبد به) ٢٤٢

الخصوص ٨٩

الخطاب ٤٩

خلو الذمه عن الشواغل الشرعيه ٢١٢

د

الدلاله ٤٨

الدليل العقلي يخصص العام ٩٥

الدوران ١٨٤

ص: ٢٣٨

د

راوى الاصل ١٥١

الرجال (علم الجرح والتعديل واعتناء الطائفه به) ١٤٨

روايه الخبر بالمعنى ١٥٣

روايه الصبى ١٥٠

روايه المرأه ١٥١

ز

الزياده على النص ١٦٣ - ١٦٥

الزياده والنقصان فى الروايه ١٥٣

س

السبر ١٨٤

السنة تخصص السنة ٩٦

ش

الشرط اذا تعقب جملا ٩٤

الشرعيه (الاحكام) ٤٧

الشرعيه (الحقيقه) ٥١

الشرعيه (الالفاظ) ٥٢

شريعته من قبلنا ٢١٧

ص

صحه التصرف من علامات الحقيقه ٥١

ض

الظابط والاضبط ١٥٤

الضبط يعتبر في الراوى ١٥١

الضرر (نفيه) ٢١٥

ظ

الظن ٤٨

ع

العالم والاعلم ١٥٤ - ١٥٥ / ٢٠٢

العام (تعريفه) ١٠١ / ٨١

العام اذا تعقب صفه أو استثناء أو حكم ١٠٠

- (جواز التمسك بالعام المخصوص) ٩٧

العام الوارد على السبب الخاص ٩٩

عام وخاص (اذا تنافيا ظاهراً) ٩٨

ص: ٢٣٩

العدالة (شرط في الخبر) ١٤٩

عدالة الراوى (تعلم بامور) ١٥٠

عرض الخبر على الكتاب ١٥٢

العرف ٥١

العرف الطارىء ٥٢

العرفيه (الحقيقه) ٥١

عطف الجمل بالحرف ٩٤

علامات الحقيقه ٥٠

العلم ٤٨

العلّه (فى القياس) ١٨٣ / ١٨٤

العموم والخصوص ٧٩

عين (فرض) ٧٥

غ

الغلاه ١٤٩

غلبه الظن ٢٢١

ف

الفاء (للتعقيب) ٥٨

فحوى الخطاب (هل ينسخ) ١٧٤

فرع الحكم فى القياس ١٨٣ / ١٨٥

الفساد (فى العبادات والمعاملات) ٧٧

الفعل اكشف من القول ١٠٩

فعل النبي صلى الله عليه وآله (يكون بياناً) ١٢٠

الفقه (لغه واصطلاحاً) ٤٧

الفور والتعجيل فى الامر ٦٥

فى (للظرفيه) ٥٨

ق

القيح (تعريفه) ٤٨

القول (يقع به البيان) ١٠٩

قول العامه ١٥٦

القياس ١٧٩ / ١٨٢

القياس الفقهي ١٨٧

القياس (مرجح) ١٨٦

القياس (هل يتعبد به عقلاً) ١٨٧

القياس (هل يتعبد به النبي صلى الله عليه وآله) ١٨٠

ك

الكتاب (يخصص بالسنة) ٩٥

- (يخصص بالكتاب) ٩٥

الكتابه (يقع بها البيان) ١٠٩

الكذب ١٣٧

الكفار مخاطبون ٧٦

كفايه (فرض) ٧٥

كل (للاستغراق) ٨٤

الكلام ٤٩

الكلّي ٤٩

ل

اللغويه (الحقيقه) ٥١

م

ما (الموصوله) ٨٣

ما لا يتم الواجب الا به ٧٣

المأمور ٧٥

المأمور به ٧٢

المباح (تعريفه) ٤٨

المبين ١٠٥

المبين له ١١٠

متى (للاستغراق) ٨٤

المتباينه (من الالفاظ) ٥٠

المترادفه ٥٠

المتواتر من الاخبار ١٣٨

- هل ينسخ بالاحاد ١٦٧

المتواطىء ٤٩

المخبر ١٤٩

المجاز ٥٠

- (أحكامه) ٥٥

المجمعون ١٣٠ / ١٣١

المجمل (تعريفه) ١٠٥ / ١٠٦

- (إذا ورد عقبيه قول وفعل) ١١٠

المجمل والمبين ١٠٣

المجنون (لا تقبل روايته) ١٥٠

المجهول النسب ١٥٠

المراسيل (يعمل بها) ١٥١

المرسل والمسند (تعارضهما) ١٥٥

المساواه ٨٨

المسانيد (من الاخبار) ١٥١

المستعمل (من الكلام) ٤٩

المستفتى ١٩٧ / ٢٠١

المشافهه والمكاتبه ١٥٧

المشترك فى الاستعمال ٥٢

المشتركة (من الالفاظ) ٥٠ / ٥١

المشتركة (الحقيقه) ٥٢

المشتق ٤٩

المشكك ٤٩

ص: ٢٤١

المصالح (المعتبره ، الملغاه المرسله) ٢٢٢ / ٢٢١

المطلق (الواجب) ٧٥

المطلق والمقيد (تعريفهما) ٩١

المعلق على شرط ٦٧

المفتى الذى يسوغ له الفتوى ٢٠١ / ١٩٧

المفرد المعرف (يفيد الجنس) ٨٦

المفردة (الالفاظ الموضوعه لمعنى واحد) ٥١

المفسر ١٠٥

المقيد بالشرط (منتف عند انتفاء شرطه) ٦٨

المكروه (تعريفه) ٤٨

من (الموصوله) ٨٣

مناهى النبى صلى الله عليه و آله ٧٧

المندوب (تعريفه) ٤٨

المنسوخ ١٦١

المهمل (من الكلام) ٤٩

المواضعه (الوضع) ٤٩

موافقه الاصل (من المرجحات) ١٥٦

الموافقه للنبى صلى الله عليه و آله ١١٧

الموسع (الواجب) ٧٤

المؤقت (الامر به) ٧٥ / ٧٤

الناسخ ١٦١

الناسخ (شرطه) ١٦٦

الناسخ والمنسوخ ١٥٩

النسخ ١٦١

النسخ (في الاخبار) ١٧٠

النسخ (في الشرائع جائز عقلا وشرعاً) ١٦٢

النسخ (في القرآن جائز) ١٧٠

النسخ (يعلم بماذا) ١٦٦

نسخ الحكم دون التلاوه ١٧٠

نسخ الحكم لا الى بدل ١٦٧

نسخ الشيء قبل وقت فعله ١٦٧

نسخ الكتاب بالكتاب ١٧١

نسخ الكتاب بالمتواتر ١٧٢

نسخ المتواتر بخبر الواحد ١٧١

نسخ المتواتر بالقرآن ١٧٢

نسخ المتواتر بالمتواتر ١٧١

النسخ والتخصيص (الفرق بينهما) ٨٩

النسخ والخصوص (الفرق بينهما) ١١٢

النص ١٠٥

النظر ٤٨

النقل (فى الاستعمال) ٥٢

النقيصه من العباده لا تكون نسخاً ١٦٥

النكره فى سياق النفى تفيد العموم ٨٤

النهى ٧٦

النهى عن الضد (هل الامر بالشىء

يقتضيه) ٧٣

النهى يدل على الفساد ٧٧

و

الواجب (تعريفه) ٤٧

الواو (للجمع المطلق) ٥٧

ى

اليد (دلالة على الملك) ٢١٢

ص: ٢٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩